دراسات عالمية



إيران النووية: الانعكاسات وطرائق العمل (وجهة نظر إسرائيلية)

أفرايم كام

ترجمة: ثروت محمد حسن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 69

إيران النووية: الانعكاسات وطرائق العمل

(وجهة نظر إسرائيلية)

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبوظبي بتاريخ 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة بحثية مستقلة تعنى بدراسة القضايا الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية، التي تهم دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي خصوصاً والعالم العربيَ عموماً، ومتابعة أهم المستجدات الإقليمية والدولية.

وفي إطار التفاعل الثقافي والتعاون العلمي، يصدر المركز سلسلة **دراسات عالمية** التي تعنى بترجمة أهم الدراسات والبحوث التي تنشر في دوريات عالمية مرموقة، وتتصل موضوعاتها باهتمامات المركز العلمية، كما تهتم بنشر البحوث والدراسات بأقلام مشاهير الكتاب ورجال السياسة.

ويرحب المركز بتلقي البحوث والدراسات المترجمة، وفق قواعد النشر الخاصة بالسلسلة.

دراســات عـالميــة

إيران النووية: الانعكاسات وطرائق العمل

(وجهة نظر إسرائيلية)

أفرايم كام

ترجمة: ثروت محمد حسن

العدد 69

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوىٰ الدراسة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

هذا الإصدار ترجمة للدراسة التي أُصدِرت باللغة العبرية عن معهد دراسات الأمن القومي بجامعة تل أبيب في كانون الثاني/ يناير 2007، وقد أجاز المعهد للمترجم نقل الدراسة إلى اللغة العربية، والمترجم يتحمل وحده المسؤولية الأدبية والمسؤولية المادية في حال وجود أي خطأ أو عدم دقة في نقل النص من العبرية إلى العربية.

الطبعة الأولى 2008

ISSN 1682-1211
ISBN 978-9948-00-941-2

توجه المراسلات باسم رئيسة تحرير سلسلة **دراسات عالمية**
على العنوان التالي:
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص ب: 4567
أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541-9712+
فاكس: 4044542-9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae

المحتويات

مقدمة*

بُذلت خلال الفترة الأخيرة جهود دولية ملحوظة لمنع إيران من امتلاك السلاح النووي، وخصوصاً من خلال توحيد الضغوط والإغراءات؛ من أجل إقناعها بوقف سعيها نحو حيازة سلاح كهذا. ولكن في الوقت نفسه طُرح في الأفق أيضاً، إمكانية القيام بعملية عسكرية لوقف البرنامج النووي الإيراني. إلا أن توقعات نجاح تلك الجهود مازالت غير واضحة؛ ولذلك يجب الأخذ في الحسبان أن تلك الجهود لن تُؤتي أكلها، وأن إيران ستنجح في إنتاج سلاح نووي خلال السنوات القادمة.

وهذه الدراسة – وهي تعد أول إنتاج لمعهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، في إطار مشروع شامل لدراسة التهديد الإيراني النووي– تسعى لأن تتناول انعكاسات السيناريو الذي سيكون خلاله في حوزة إيران سلاح نووي، برغم الضغوط الهادفة إلى منع ذلك، والأعمال التي تستطيع إسرائيل القيام بها؛ من أجل التغلب على وضع كهذا. وتشتمل هذه الدراسة على ثلاثة مباحث أساسية: المبحث الأول يحاول أن يجيب على السؤال الآتي: هل يمكن منع إيران من الحصول على السلاح النووي، بالطرائق السياسية أو بالطرائق العسكرية؟ ويناقش المبحث الثاني انعكاسات امتلاك إيران سلاحاً نووياً على إسرائيل، وعلى دول أخرى، ويحاول أن يستقرئ السياسات النووية المستقبلية الإيرانية. أما المبحث الثالث فيدرس طرائق العمل التي ستتبعها إسرائيل ودول أخرى؛ لمواجهة إيران النووية، وتنقسم هذه الطرائق إلى مَنحيين: الأول، الطرائق التي يتم عبرها إعادة العجلة إلى الوراء، أما المنحى الثاني فالطرائق التي تهدف إلى تفكيك القدرة النووية

* مؤلف هذه الدراسة هو البروفيسور أفرايم كام، الباحث في معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، وقد كان يشغل حتى عام 1993، منصب رئيس قسم البحوث في شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان) برتبة عقيد. والدراسة في الأصل نشرها بالعبرية المعهد نفسه التابع لجامعة تل أبيب، وهو الذي كان قبل عام 2006، يعرَف بمركز يافه للدراسات الاستراتيجية. ونظراً إلى أن إسرائيل تعد أحد الأطراف الرئيسيين المعنيين بقضية البرنامج النووي لإيران، فقد ارتأت هيئة تحرير سلسلة دراسات عالمية إطلاع القارئ العربي على وجهة نظر إسرائيلية إزاء القضية، ولاسيما أن المعهد الذي أصدر الدراسة الأصلية يعد من أبرز المراكز البحثية (Think Tank) في إسرائيل، وهو معروف بقربه من الدوائر السياسية والعسكرية/ الأمنية الإسرائيلية. وينبغي لنا توضيح أن العنوان الفرعي الموضوع بين قوسين (وجهة نظر إسرائيلية)، إنما هو إضافة من طرفنا إلى العنوان الرئيسي. (المحرر)

الإيرانية بعد الحصول عليها، والخطوات اللازمة؛ من أجل تقليل أخطار امتلاك إيران القدرة النووية، إذا لم يكن ممكناً منعها.

وهذه الدراسة في الأصل معنية بالوضع المستقبلي، ولكن الافتراضات التي تشكل أساس تحليل هذا الوضع، والسيناريوهات المحتملة، تعتمد على معطيات معروفة اليوم. وبطبيعة الحال، فإن تلك المعطيات قد تُغَيَّر في المستقبل، أو أنها سوف تبدو متغيرة كلما أضيف إليها معلومات جديدة، وخصوصاً أن الموضوع النووي الإيراني يتطور بسرعة؛ وبسبب ذلك سيكون من الضروري إعادة دراسة استنتاجات هذا العمل، كلما اتضحت معطيات أو تغيرت.

تمهيد

منذ صيف عام 2002، كُشفت تفصيلات كثيرة عن البرنامج النووي الإيراني، سواء المنشآت النووية التي كان نصفها غير معلوم، أو كان غير موجود حتى ذلك الحين، أو نشاطات إيران النووية السرية التي تواصلت سنوات طويلة، والمتعلقة بتخصيب اليورانيوم واستخلاص البلوتونيوم. وهذه التفصيلات كشفتها أجهزة الاستخبارات الغربية، وحركات المعارضة الإيرانية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكذلك الإيرانيون أنفسهم. وأسهم هذا الكشف في التوصل إلى استنتاجين أساسيين تتوافق آراء كثير من المهتمين في هذا المجال عليهما، وهما: أن إيران حقاً، تدير برنامجاً نووياً عسكرياً بالتوازي والبرنامج المدني؛ يهدف إلى تطوير أسلحة نووية، وأن إيران قطعت شوطاً طويلاً في طريق الحصول على سلاح نووي.

ولّما يتضح بعد إلى أي مدى تقترب إيران من حيازة سلاح نووي؛ فالاستخبارات الإسرائيلية قدمت منتصف عام 2006، جدولاً زمنياً يؤكد أن إيران أمامها بضعة أشهر لامتلاك التكنولوجيا والمعلومات اللازمة لإنتاج مادة انشطارية، من دون الحاجة إلى مساعدة خارجية، وأمامها بضع سنوات لإنتاج أول قنبلة نووية.[1] أما أجهزة الاستخبارات الأمريكية فقد عرضت جدولاً زمنياً طويلاً، يرجح أن إيران ستتمكن من إنتاج أول قنبلة نووية بين بداية العقد القادم ومنتصفه.[2] ولا يمكن في هذه المرحلة تحديد

التقدير الراسخ والأكثر دقة بينهما. وينبغي أن نذكر أن التقديرات التي عرضتها أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية والأمريكية سابقاً، والتي توقعت أن إيران ستمتلك سلاحاً نووياً عام 2000، لم تُحقَّق. والجدول الزمني لإنتاج إيران السلاح النووي يمكن تقصيره، إذا اتضح أنها مثلاً، تجري نشاطات نووية مازالت غير معلومة. وعلى العكس من ذلك فإن الجدول الزمني يمكن أن يطول إذا واجهت نشاطات إيران النووية عقبات تقنية أخرى، أو إذا وافق الإيرانيون، إثر الضغوط الدولية عليهم، على تعليق النشاطات النووية مرة أخرى. ومن المعلوم على أي حال، أنه إذا اتضح أن التقدير الأمريكي صحيح؛ فعندئذ ستكون هناك مدة زمنية كافية؛ لمحاولة وقف البرنامج الإيراني، أو لتقليص أخطاره، قبل أن يكون في حوزة إيران قدرة عسكرية نووية. وعلى العكس من ذلك أيضاً، نجد أنه إذا اتضح أن التقدير الإسرائيلي هو الصحيح؛ فعندئذ سيكون الجدول الزمني لوقف إيران، قبل البدء في بناء مخزون من الأسلحة النووية، قصيراً جداً.

ومنذ الكشف عن البرنامج النووي السري الإيراني، تُعرَّض طهران لضغوط سياسية شديدة لوقف هذه النشاطات، وهذه الضغوط تُمارس عليها من اتجاهات عدة، كالآتي:

الأول، تبذل الإدارة الأمريكية منذ سنوات جهوداً مضنية لوقف برنامج إيران النووي، وخاصة من خلال محاولتها وقف نقل التكنولوجيا والعتاد والمواد النووية إلى إيران؛ فالإدارة الأمريكية تلتزم منع إيران من الحصول على أسلحة نووية، وتُلمح من حين إلى آخر إلى أنها لا تستبعد اللجوء إلى الوسيلة العسكرية لتحقيق ذلك. وتتضح شدة الضغوط الأمريكية في التهديد باتخاذ الإجراءات العسكرية نفسها التي اتخذتها ضد جيران إيران، في أفغانستان وفي العراق خاصة، والتي أصبحت إيران إثرها اليوم محاطة من معظم الجهات، بدول متحالفة والولايات المتحدة الأمريكية وتوجد في عدد منها قوات أمريكية. وفي المرحلة الحالية تُفضل الإدارة الأمريكية اتباع الجهود السياسية لوقف البرنامج النووي الإيراني؛ بسبب الصعوبات الناجمة عن الهجوم العسكري. ويُلخِّص موقفها بأن الجهود الدبلوماسية إذا لم تسفر عن نتائج، على ضوء إخفاق الجهود السياسية التي تم اتخاذها حتى الآن، فإنه يجب على مجلس الأمن الدولي فرض عقوبات اقتصادية مؤثرة، وقيود أخرى على إيران.

الثاني، تقود الدول الأوربية – وعلى رأسها فرنسا، وألمانيا، وبريطانيا – الجهود السياسية/ الدبلوماسية لوقف البرنامج النووي. وهذا الجهد نابع من التغيير الذي طرأ على نهج الحكومات الأوربية منذ عام 2002، بعد أن أدركت أن إيران خدعتها، وأنها تقترب سراً من امتلاك قدرة إنتاج سلاح نووي. وجهود الدول الأوربية السياسية ذاتها نابعة من قلقها من الانعكاسات السلبية للتهديد النووي الإيراني على الاستقرار الإقليمي. وعلى الرغم من أن دول المجموعة الأوربية الثلاث (المعروفة باسم الترويكا الأوربية)، تؤيد فرض عقوبات من مجلس الأمن على إيران، فإن هذه الدول تتحفظ عن القيام بعملية عسكرية ضد إيران.

الثالث، تسهم الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الضغوط التي تمارس على إيران، فمنذ مستهل عام 2003، تُرسل الوكالة بصورة دائمة مفتشيها لتفقّد المواقع النووية في إيران، ونَصْب وسائل مراقبة في المواقع المعروفة، وهي تنشر كل ثلاثة أشهر تقارير عن وضع نشاطات إيران النووية، وهذه التقارير توجه انتقادات للنهج الإيراني، بما في ذلك مراوغتها في الكشف عن سلسلة نشاطاتها النووية الطويلة الأمد، وتطالبها بإعطاء توضيحات بخصوص نشاطاتها النووية المشكوك فيها. ولكن الوكالة امتنعت حتى الآن عن تأكيد أن إيران تسعى لامتلاك سلاح نووي. أما الجديد في موقف الوكالة فبرز في أيلول/ سبتمبر عام 2005، عندما خلص مجلس محافظي الوكالة إلى أن إيران لا تفي بتعهداتها في إطار معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية؛ ولذلك قرر المجلس نقل ملف برنامج إيران النووي إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ولكن من دون أن يحدد موعداً له. وهناك جديد آخر نتج في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2005، عندما أكد رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي أول مرة، إمكانية توصل إيران إلى السلاح النووي، إذا واصلت تخصيب اليورانيوم؛ وعلى هذه الخلفية قرر مجلس محافظي الوكالة في شباط/ فبراير عام 2006، بأغلبية كبيرة، إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، ومنذ ذلك الحين فإن الملف يعالج ضمن إطار المجلس الدولي.

انضمت روسيا إلى الضغوط الأمريكية – الأوربية الممارسة ضد إيران، وإن كان هذا الانضمام اتصف بالتحفظ. ومنذ نهاية عام 2005، طُرح على بساط البحث اقتراح روسي للتسوية، يقضي بقيام الروس بتخصيب اليورانيوم لمصلحة إيران، ونقله إليها، تحت

الرقابة؛ بهدف استخدامه في المفاعلات النووية. إلا أن إيران رفضت هذا المقترح، وأوضحت أنه حتى إذا خصب الروس اليورانيوم لمصلحتها، فإنها لن تتنازل عن مواصلة تخصيب اليورانيوم على أراضيها بحجم غير محدد. ودفع إخفاق المحادثات حول مقترح التسوية روسيا إلى توجيه انتقاد علني إلى الموقف الإيراني، وتأييد نقل الملف الإيراني إلى مجلس الأمن، وإضافة إلى ذلك، أخذت روسيا، منذ تموز/ يوليو عام 2006، تلمح إلى أنها لن تعارض فرض مجلس الأمن عقوبات معينة على إيران، بعد مراوغة الأخيرة في الاستجابة لمطلب تعليق تخصيب اليورانيوم. وفي نهاية تموز/ يوليو عام 2006، قرر مجلس الأمن، بموافقة روسيا والصين، أن إيران إذا لم تعلق نشاطها النووي ابتداءً من آب/ أغسطس فسيعقد المجلس اجتماعاً له؛ لفرض عقوبات عليها. وفي هذه الأثناء رفضت إيران مطلب مجلس الأمن، وهددت بالرد باتخاذ خطوات تقوم بها في مجال سياسة النفط، على صعيد علاقاتها بالدول الأوربية وبالوكالة الدولية للطاقة الذرية.

لقد أثمرت الجهود السياسية في السابق عن اتفاقين تم التوصل إليهما في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2003، وتشرين الثاني/ نوفمبر عام 2004، تعهدت إيران فيهما بتعليق نشاطاتها النووية المشكوك فيها؛ حتى يتم التوصل إلى اتفاق كامل مع دول الترويكا الأوربية في الموضوعات النووية والتكنولوجية والاقتصادية. وكان لهذه الاتفاقيات أفضلية مهمة؛ فتعليق نشاطات إيران النووية أبطأ سيرها في طريق الحصول على سلاح نووي عاماً على الأقل، ومع ذلك، أوضح الإيرانيون أنهم استغلوا المفاوضات مع الأوربيين؛ بغية التقدم في تطوير قدراتهم النووية، وأنهم وافقوا على تعليق النشاطات التي لم تواجه عقبات تقنية فحسب، والأهم من ذلك أن إيران أوضحت من البداية أن تعهدها هذا يعد أحادي الجانب ومؤقتاً، وأنها لا تعتزم التخلي عن برنامجها النووي، وعن حقها في بناء دورة وقود نووي كاملة، وأنها ستعود إلى تخصيب اليورانيوم إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق شامل بينها وبين حكومات الترويكا الأوربية.

لم يستمر الاتفاقان في الواقع إلا أياماً، وبعد بضعة أشهر من التوصل إليهما أعلنت إيران أنها أوقفت التعليق، واستأنفت نشاطها في مجال تخصيب اليورانيوم. أما عملياً، فمنذ كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير عام 2006، اتخذت إيران خطوات عدة؛ رداً على الضغوط الممارسة عليها، وعلى نقل ملفها إلى مجلس الأمن؛ فقد قامت بإزالة معظم وسائل

المراقبة التي وضعتها الوكالة الدولية في مواقعها النووية، وعادت إلى نشاطات تخصيب اليورانيوم، وألمحت إلى أنها توشك إلغاء عضويتها في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، إذا تم تشديد الضغوط عليها. وارتفعت وتيرة هذه النشاطات في بداية نيسان/ إبريل عام 2006، عندما أعلنت إيران رسمياً أنها تمكنت من تخصيب اليورانيوم، ولو بكميات صغيرة وبنوعية منخفضة لا تناسب الأهداف العسكرية، إلا أن مغزى هذا الإعلان هو أن إيران تقترب من امتلاك تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم، من دون الحاجة إلى أطراف خارجيين، وإن كانت ماتزال تواجه صعوبات تقنية في تشغيل أجهزة الطرد المركزي على سبيل المثال. وخطوة فخطوة، واصلت إيران نصب أجهزة طرد مركزي في نطنز، سواء في منشأة التجارب أو في المنشأة الكبرى، وأعلنت مصادر إيرانية أنها تعتزم نصب 3000 جهاز طرد مركزي لتخصيب اليورانيوم، وتشغيلها، حتى آذار/ مارس عام 2007. وفي آب/ أغسطس عام 2006، افتتحت إيران مصنعاً لإنتاج المياه الثقيلة؛ الأمر الذي يعني أن إيران تسعى في الآن نفسه؛ للتقدم في مجال الحصول على قدرة نووية باستخلاص البلوتونيوم.

وبرغم أن إيران في بداية عام 2006، عادت إلى نقطة البداية، واستأنفت نشاطاتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم، فإن الجهود التي بُذلت خلال السنوات الأخيرة كانت مهمة لمواصلة معالجة الموضوع الإيراني. وبدأت عرقلة معينة في الجدول الزمني للبرنامج النووي الإيراني، وشُكِّلت جبهة دولية واسعة نسبياً ضد إيران، وقُلِّصت الفجوة بين الولايات المتحدة وحكومات الترويكا الأوربية في شأن تقدير ماهية البرنامج النووي الإيراني والسبل السياسية لوقفه، وجُمعت معلومات كثيرة حول البرنامج الإيراني، من شأنها المساعدة في منع تكرار الخطأ الاستخباراتي الذي حدث قبل الحرب على العراق. وإذا لم يكن في نهاية الأمر مفر من القيام بعملية عسكرية ضد إيران، فمن الأهم استنفاد النهج السياسي قبل اتخاذ هذه الخطوة.

هل يمكن منع إيران من الحصول على السلاح النووي؟

ترتكز أسس جهود منع إيران من صنع سلاح نووي حالياً، على المجال السياسي الدبلوماسي؛ فمنذ عام 2003، شُكِّلت أول مرة جبهة أمريكية - أوربية موحدة تقريباً،

تسعى لوقف البرنامج النووي الإيراني بواسطة الحوار السياسي، ورويداً رويداً تم في الولايات المتحدة، وفي إسرائيل أيضاً، دراسة احتمال توجيه ضربة عسكرية لمنشآت إيران النووية، إذا أخفقت الجهود السياسية.

الجهود السياسية

منذ عام 2003، تسعى الحكومات الأوربية، بتأييد من الولايات المتحدة، لبلورة صفقة شاملة مع إيران، تتنازل إيران في إطارها عن مكونات في نشاطاتها النووية، من شأنها أن تقود إلى إنتاج سلاح نووي؛ ولذلك عرضت دول الترويكا الأوربية على إيران صيف عام 2005، مجموعة اقتراحات، تضمن مساعدة إيران في المجالات النووية والتكنولوجية والاقتصادية، مقابل التزامها عدم تطوير سلاح نووي، ووقف نشاطاتها في مجال تخصيب اليورانيوم واستخلاص البلوتونيوم وبناء مصنع لإنتاج المياه الثقيلة. إلا أن إيران رفضت الاقتراح الأوربي، ووقفت المفاوضات بهذا الصدد في آب/ أغسطس عام 2005. إضافة إلى ذلك لوحظ تعنت في نهج المفاوضات وأسلوبها على الأقل، إن لم يكن في مضمونها، منذ انتخاب محمود أحمدي نجاد لرئاسة إيران في حزيران/ يونيو عام 2005؛ ومن ثم تغيير عدد من الشخصيات الأساسية في الحكومة الإيرانية وفي الطاقم الإيراني الذي يدير الاتصالات في شأن الموضوع النووي.

وخلال شهري أيار/ مايو وحزيران/ يونيو عام 2006، تم تجديد الاقتراح الأوربي وعرضه على إيران؛ بوصفه حزمة من سياسة «العصا والجزرة». وعلى خلفية الصعوبات التي واجهت التوصل إلى اتفاق خلال مداولات مجلس الأمن في شأن فرض عقوبات على إيران، بدأ تغيير في مضمون الحوار معها؛ فحزمة المقترحات لم يتم تقديمها إلى إيران من ثلاث دول أوربية، ولكن من ست دول، هي: الدول الخمس الدائمة العضوية بمجلس الأمن (الولايات المتحدة، وروسيا، وبريطانيا، وفرنسا، والصين)، بالإضافة إلى ألمانيا. وأعلنت الولايات المتحدة أيضاً، أنها مستعدة للانضمام إلى مسار المفاوضات في حال تعليق إيران تخصيب اليورانيوم، ولكن انضمامها لمّا يحصل بعد؛ لرفض إيران حتى الآن تعليق تخصيب اليورانيوم. وكان من شأن حزمة الاقتراحات تحريك المفاوضات بين الجانبين، ومع أن إيران أعلنت أنها ترى في الحزمة جوانب إيجابية، إلا أنها لن توافق على تعليق تخصيب اليورانيوم من دون قيود زمنية؛ ولذلك وقفت المفاوضات في بدايتها. ومع

ذلك، اقترحت إيران؛ من أجل خلق صعوبات لفرض عقوبات عليها، تعليق تخصيب اليورانيوم بضعة أسابيع، والدخول في مفاوضات حول حزمة الاقتراحات عبر نهج إيجابي.

وتشتمل حزمة الحوافز المقدمة إلى إيران على المكونات الآتية:

- حق إيران المطلق في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وستقدم الدول الست مساعدات للبرنامج النووي الإيراني، ومنها بناء مفاعلات للمياه الخفيفة.
- وجوب تعليق إيران النشاطات المتصلة بتخصيب اليورانيوم من دون قيود زمنية، وتقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدراسة تنفيذ التعليق. ويعد التعليق شرطاً لكل الصفقة.
- إمكان إيران مستقبلاً تخصيب اليورانيوم على أرضها، ولكن ذلك لا يتم إلا بعد أن تؤكد الوكالة الدولية أن البرنامج النووي الإيراني مخصص للأغراض السلمية، وتسوى كل الموضوعات والإشكاليات التي أعلنت عنها، والتحقق من عدم وجود أي نشاطات نووية، أو مواد، لم يتم الإعلان عنها في إيران. كما أن منح إيران إمكانية تخصيب اليورانيوم يستلزم تصديق مجلس الأمن، وستضطر إيران إلى أن تبرهن على أن أي نشاطات نووية تنفذها لها مسوغات اقتصادية، وأنها مرتبطة بالأغراض السلمية. (يزعم الأمريكيون أن عمليتي الفحص والتدقيق ستتواصلان سنوات طويلة، كما أنهم يمكنهم منع مجلس الأمن من التصديق على تخصيب اليورانيوم عبر استخدام حق النقض).
- إمكان حصول إيران على وقود نووي للمفاعلات بإحدى هاتين الطريقتين؛ فإما أن تشارك إيران في تشغيل منشأة التخصيب في روسيا لتخصيب اليورانيوم لمصلحتها؛ وإما أن تحصل على الوقود النووي تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- إمكان حصول إيران على مكافآت اقتصادية وتكنولوجية؛ إذ يتم قبولها في منظمة التجارة العالمية، وسيقدم الاتحاد الأوربي مساعدات لتطوير قطاع الطاقة في إيران، كما ستتمكن إيران من شراء قطع غيار أمريكية الصنع لطائراتها المدنية، وستُرفع

العقوبات المفروضة على استخدام إيران التكنولوجيا الأمريكية في مجال الزراعة...إلخ.

- إذا رفضت إيران حزمة الحوافز، فستدرس الدول الست فرض عقوبات اقتصادية وسياسية عليها من بين حزمة العقوبات التي بلورتها. (التهديد بفرض عقوبات اقتصادية عُرض على إيران، كما يبدو، منفصلاً عن قائمة الحوافز).

ويبدو أنه برزت بضعة ظروف من شأنها الإسهام في تنفيذ صفقة شاملة مع إيران، وهي:

الأول، انتهاء التهديد العسكري العراقي ضد إيران، ومن ضمنه التهديد غير التقليدي سنوات طويلة. ويمكننا أن نؤكد أن التهديد العراقي الذي جُسِّد في الحرب العراقية - الإيرانية التي حصدت ما يزيد على مائتي ألف قتيل إيراني، وتلمس إيران التهديد الكيماوي والتهديد الصاروخي هما الدافع الأول وراء قرارها بتطوير برنامج نووي وبرنامج صاروخي. إلا أن إيران منذ عام 2003، أصبحت في معزل عن هذا التهديد، في المستقبل المنظور.

الثاني، ازدياد التهديد الأمريكي بدلاً من التهديد العراقي ضد إيران ازدياداً كثيراً، فأصبح النظام الإيراني يرى الولايات المتحدة وكأنها التهديد الاستراتيجي؛ فمن وجهة نظره، أن الولايات المتحدة تبذل قصارى جهدها لكبح القوة العسكرية الإيرانية، والإضرار بانفتاحها الاقتصادي بعزلها سياسياً، ووضع تحدٍ أيديولوجي و تحدٍ ثقافي أمامها؛ ومن ثم إسقاط النظام الإيراني. وتعتقد إيران أن الولايات المتحدة، في سعيها لتحقيق هذه الأهداف، قد تتخذ أيضاً إجراءات عسكرية ضدها، والسيناريو الراجح في هذه الحالة هو توجيه ضربة للمنشآت النووية الإيرانية، إلا أن التوصل إلى صفقة شاملة حول الموضوعات التي هي محل الخلاف، من شأنه تقليص التهديد الأمريكي، حتى إذا لم تنهِ بقدر ملحوظ.

الثالث، حزمة «العصا والجزرة» التي قُدمت لإيران، اقتربت بشكل ملحوظ من مطالبها؛ فهي تعترف بحق إيران في تطوير برنامج نووي ذاتي، مع فرض قيود معينة، وتتضمن استعداداً مبدئياً للسماح لإيران بتخصيب اليورانيوم على أرضها، بشروط طويلة

المدى، وتضمن لها مساعدات تكنولوجية، حتى في المجال النووي، كما أن قبول إيران هذه المقترحات، واستئناف العلاقات الاقتصادية بالولايات المتحدة، يعطيان الاقتصاد الإيراني دفعة كبيرة، وعلاوة على ذلك، فإن الإقرار لإيران بالاستمرار في تطوير برنامج نووي للأغراض السلمية أوجد في يديها، على الأقل نظرياً، احتمال الالتفاف من وراء تعهداتها، ومواصلة تطوير برنامجها العسكري سراً.

ولكن، في مواجهة هذه العوامل، يتبدى الموقف الأساسي للنظام الإيراني في الموضوع النووي، وفي موضوع العلاقات بالولايات المتحدة؛ فالقيادة الإيرانية ترى أن امتلاك سلاح نووي يعد كما يبدو، مصلحة استراتيجية من الدرجة الأولى، وهو أمر لازم لها، قبل أي أمر آخر؛ بغية ردع الولايات المتحدة، وربما ردع أعداء محتملين آخرين أيضاً؛ فعلى حين امتلكت إيران رداً دفاعياً معقولاً ضد خصومها الإقليميين، وقُلِّص التهديد الروسي ضدها منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، وأُزيل التهديد العراقي، مازالت لا تمتلك رداً كافياً ضد التهديد الأمريكي؛ ولذا ترى إيران أن أسلحة الدمار الشامل، وخاصة السلاح النووي، يمثل الرد الواضح على تهديد الولايات المتحدة لها، وأن السلاح النووي عنصر أساسي في الردع الاستراتيجي الذي تسعى لبنائه، علاوة على ذلك، ترى إيران السلاح النووي ضرورة لها؛ تهدف إلى فرض هيمنتها على أرجاء منطقة الخليج والشرق الأوسط، ولبناء مكانتها، من حيث هي قوة إقليمية، وهي تؤمن أن امتلاك سلاح نووي سيخلصها من الارتباط بعناصر أخرى في مجالات الأمن، ويقلص أخطار التهديدات والضغوط، ويجبر أطرافاً دوليين وإقليميين على التفكير ملياً في مصالحهم الإقليمية، كما يؤمن النظام الإيراني، أن السلاح النووي سيُعلي كبرياءه ويعزز مكانته في الداخل.

إذاً، يمكن أن نفترض أن هذه الأسباب خلقت تأييداً واسع النطاق في القيادة الإيرانية، كما يبدو؛ لمواصلة جهود الحصول على سلاح نووي، برغم الضغوط الممارسة على إيران، ويبدو أيضاً أنه يوجد وسط النخب السياسية في إيران تأييد ملحوظ لمواصلة البرنامج النووي، وإذا وجد جدل في هذا الصدد فإنه حول التكتيك أكثر منه حول الاستراتيجية. وإضافة إلى ذلك، فإن العداء تجاه الولايات المتحدة يعد من السمات البارزة للنظام الإسلامي الراديكالي في طهران، والتخلي عن هذه النزعة العدائية يعد انهياراً ملموساً لطابع النظام، ونكوصاً في نظر قواعده الأيديولوجية، التي تُصعِّب على النظام

الإيراني إبرام صفقة مع الإدارة الأمريكية، برغم أنها مستعدة اليوم للحوار مع إيران. وكذلك، فإن الموقف الصارم لإدارة الرئيس جورج بوش تجاه إيران، والعداء تجاه نظامها وسط دوائر واسعة في الولايات المتحدة، لا يُسهمان أحياناً في توقع إبرام صفقة معها في المستقبل القريب.

ما الذي يُمكن تعلمه من التصرفات الإيرانية حتى الآن، في شأن توقعات التوصل إلى صفقة شاملة معها، بخصوص الموضوع النووي؟ تصر إيران أولاً، على عدم التنازل عن بناء دورة وقود نووي كاملة؛ الأمر الذي يجعلها تمتلك عملياً إمكانية تطوير قدرات إنتاج الأسلحة النووية؛ وبسبب المصالح الاستراتيجية التي توجد لإيران في امتلاك مثل هذه الأسلحة، من المعقول أن نفترض أنها لن تتنازل عن خيار تحقيقه في المستقبل القريب. وبعد أن ألزم النظام الإيراني نفسه علانية مرة تلو الأخرى، بمواصلة بناء دورة وقود نووي كاملة، ومن ذلك تخصيب اليورانيوم داخل إيران، يواجه النظام صعوبات في التراجع عن هذا الموقف، من دون أن يُفهم هذا التراجع محلياً على أنه انصياع للولايات المتحدة.

وحتى تكون إيران مستعدة للتوصل إلى صفقة شاملة، تتخلى في إطارها عن السعي للحصول على سلاح نووي، يجب توافر بضعة شروط أو – على الأقل – جزء من هذه الشروط، وهي:

- تغيير توازن القوى داخل القيادة الإيرانية؛ لمصلحة من سيكونون مستعدين للتوصل إلى حل وسط حول الموضوع النووي.
- استعداد إيران لإجراء حوار حقيقي مع الإدارة الأمريكية.
- استعداد الولايات المتحدة لعرض مقترحات طويلة الأجل على إيران، في المجالات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية، ولتغيير شامل لمنظومة العلاقات بإيران.
- ازدياد مخاوف إيران من هجوم عسكري وشيك، ضد مواقعها النووية.
- إدراك إيران أنها ستدفع ثمناً باهظاً؛ لمواصلتها السعي لامتلاك سلاح نووي.

بيد أن هذه الشروط لما تتوافر بعد؛ ولذلك فإنه من غير المحتمل تصور التوصل إلى صفقة شاملة مع إيران.

وفي المقابل، فإن توافر نية لدى إيران للتوصل إلى اتفاقي عامي 2003 و2004، يُظهر أنها حساسة بالنسبة إلى وضعها الدولي، وأنها مستعدة لإبداء المرونة في موقفها حتى قدر معين؛ بهدف منع فرض عقوبات عليها، وتجنب أخطار العزلة السياسية، وربما منع هجوم عسكري ضدها. ويوجد حالياً قدر كبير من الشك في اختلاف نهج إيران، بعد انتخاب محمود أحمدي نجاد للرئاسة الإيرانية؛ فأسلوبه اللاذع لا يراعي رأي المجتمع الدولي إلا قليلاً. وبرغم ذلك يبدو أنه مازال هناك مجال مناورة للتوصل إلى صفقة محددة لا تُلزم إيران التخلي عن البرنامج النووي، ولكنها ستتضمن موافقتها على تجميد نشاطات نووية معينة. أما حقيقة أن دول الترويكا الأوربية قد وافقت على السماح لإيران بإدارة برنامج نووي للأغراض السلمية ومساعدتها في ذلك أيضاً، من شأنها إقناع إيران أنها يمكنها، عملياً استغلال هذا البرنامج مستقبلاً؛ للسير في البرنامج النووي العسكري السري. ويمكننا أن نقول: إن التوصل إلى تسوية جزئية أو مؤقتة مع إيران ينطوي على فائدة؛ لأن هذه التسوية من شأنها أن تؤجِّل مرة أخرى موعد امتلاك إيران سلاحاً نووياً، ولو لفترة مؤقتة. ولكن مادامت تسوية من هذا النوع لن تعكس قراراً استراتيجياً واضحاً لإيران؛ للتخلي عن سعيها لامتلاك سلاح نووي، فإن طابعها وماهيتها سيكونان مؤقتين فقط. وسيطرح على بساط البحث دائماً إمكانية استمرار إيران في إدارة برنامج عسكري سراً.

وبعد أن توصلت إيران إلى قدرة تخصيب اليورانيوم، كما تزعم، لم يكن في الضغوط التي مورست عليها كما يبدو، ما يكفي لدفعها إلى الموافقة على التوصل إلى اتفاق يرمي إلى تعليق ملموس آخر لنشاطاتها النووية. والمرجح أن يكون العامل الأساسي لإنجاح الجهد السياسي لوقف برنامج إيران النووي، هو معيار القدرة على فرض عقوبات عليها، وخاصة في المجال الاقتصادي.

ومنذ عام 2000، تحسن، في الواقع، الوضع الاقتصادي لإيران، إثر الارتفاع المفاجئ في أسعار النفط؛ ولذلك فإن القدرة على ممارسة الضغوط عليها قلّت شيئاً ما. ولكن على الرغم من وفرة النفط الإيراني، فإن اقتصاد إيران ظل واهياً ومتضرراً. وقد أسهم في ذلك اعتماد الاقتصاد على القطاع النفطي الذي يسهم بنسبة 80٪ في الصادرات، والأزمة الاقتصادية التي نبعت من تدهور أسعار النفط في منتصف الثمانينيات، واستمرت حتى عام 2000، والأضرار الاقتصادية الناتجة من الحرب العراقية - الإيرانية، والسياسات

الاقتصادية الخاطئة، والإخفاق في تنفيذ إصلاحات اقتصادية. وتعبر عن الضائقة الاقتصادية النسبة المنخفضة في النمو، وارتفاع نسبة البطالة، وزيادة التضخم، وتراجع مستوى المعيشة. وقد انعكست هذه الضائقة، أيضاً على إخفاق جذب الأموال والاستثمارات الخارجية، واستقطاب المعلومات والتكنولوجيا؛ لإعمار جزء من البنية التحتية المهملة والقديمة لقطاعات مختلفة وتجديدها، ولاسيما القطاع النفطي الذي يعاني نقص منشآت التكرير اللازمة لتلبية الاحتياجات الداخلية. وهذه الصعوبات ستعرِّض إيران لضغط اقتصادي متواصل، عند فرض عقوبات اقتصادية عليها.

وهناك عدد من العقوبات الاقتصادية التي من شأنها أن تكون فعالة ضد إيران؛ منها: فرض حظر على استيراد المشتقات النفطية والمنتجات الأخرى الضرورية لها، ومنع الاستثمارات الأجنبية في إيران، وخاصة في المجال النفطي، وفرض مقاطعة على تصدير النفط والمنتجات الأخرى من إيران، وتفعيل العقوبات المالية على الأصول الإيرانية في الخارج.[3] ويجب أن تهدف العقوبات إلى إيجاد إحساس بالضائقة والضرر وسط فئات مؤثرة في الشعب الإيراني، يمكنه تحريك النظام الإيراني للتخلي عن الموضوع النووي؛ من أجل تجنب تحرك شعبي يضر بالاستقرار. وينبغي أن يرافق فرض العقوبات استعراض قوة عسكرية بحرية أمريكية ضد إيران.

إن نقطة البداية تُمثَّل بمعيار القدرة على تحقيق تعاون دولي حيوي؛ لإيجاد ضغط اقتصادي مؤثر ومتواصل على إيران. وقد فرضت الإدارات الأمريكية منذ إدارة جيمي كارتر عقوبات اقتصادية واسعة على إيران، ابتداء من عام 1979، وازدادت حدتها في التسعينيات. ومازالت هذه العقوبات في معظمها مفروضة حتى اليوم؛ ومن بين ما تشتمل عليه: الحظر على الشركات الأمريكية تقديم مساعدات في تطوير البنية التحتية للقطاع النفطي الإيراني، وحظر استيراد معظم المنتجات الإيرانية للولايات المتحدة، وفرض رقابة على تصدير منتجات أمريكية معينة إلى إيران، وبذل جهود دبلوماسية أمريكية لمنع منح إيران أي قروض بواسطة المؤسسات المالية الدولية، إلا أن تلك العقوبات الأمريكية ظلت أحادية الجانب، فلم تنضم الحكومات الأخرى إلى فرضها، بل أكثر من ذلك، فقد حلت شركات أوربية محل الشركات الأمريكية في الاستثمار بإيران. إن العقوبات الاقتصادية الأمريكية، في نهاية الأمر، ومن دون تعاون دولي، لم تسفر حتى الآن عن أي تغيير ملموس

في القيادة الإيرانية، بخصوص الموضوع النووي، حتى لو أسهمت القيود المفروضة على الحصول على العتاد والتكنولوجيا في عرقلة برنامجها النووي.

وإثر الصعوبات التي واجهت الحصول على موافقة دولية لفرض عقوبات مؤثرة على إيران بواسطة مجلس الأمن الدولي، تنظر الولايات المتحدة أيضاً، في إمكانية اتخاذ تدابير اقتصادية بمعزل عن مجلس الأمن، من خلال إقناع دول ومنظمات وبنوك كبرى بتقليص علاقاتها بإيران، والتضييق على حركة أموال شخصيات ومنظمات إيرانية، لها صلة بالبرنامج النووي وبالإرهاب الدولي في العراق، وتقييد اندماج إيران في الأسواق الدولية، وتجميد أصولها في أوربا وآسيا، وإغلاق حسابات بنكية إيرانية خارج إيران. ومع ذلك، يبدو أن الضغوط الاقتصادية خارج إطار مجلس الأمن والعقوبات الأمريكية الأحادية الجانب، لن تكفي لدفع إيران إلى وقف برنامجها النووي، وحتى تكون هذه العقوبات فعالة يجب أن تشترك فيها كل الدول المعنية، وأن تحظى بتأييد المؤسسات الدولية؛ مثل: مجلس الأمن الدولي.

ونستنتج مما سبق، أنه لا يوجد ضمان يؤكد أن فرض عقوبات اقتصادية سيوقف البرنامج النووي الإيراني؛ لأنه يمكن الالتفاف عليها أو انتهاكها، أو إيجاد بدائل لحظر العلاقات الاقتصادية بإيران. وفي نهاية الأمر فإن إيران قد تقرر عدم التنازل عن برنامجها النووي برغم الصعوبات الاقتصادية، ولكن من المتوقع أن يقود فرض عقوبات دولية شاملة مؤثرة على إيران إلى تعليق برنامجها النووي أو وقفه؛ بسبب الأضرار التي قد يتعرض لها اقتصادها، وبسبب انعكاسات الضائقة الاقتصادية على الاستقرار الداخلي.

يمكن إيران الصمود أمام العقوبات حتى قدر معين، ومن الممكن أن يؤيد الشعب الإيراني في البداية نظامه، وأن يلتف حوله لمواجهة الضغوط الممارسة عليه، ولكن إذا تواصلت العقوبات فترة زمنية طويلة فمن الممكن أن تثير هيجاناً اجتماعياً. ولكن إزاء تصرفات عدد من الحكومات حتى الآن في موضوع العلاقات بإيران، فإن هناك شكوكاً حول تحقيق تأييد ومشاركة واسعين لفرض العقوبات على إيران؛ بسبب أن تلك الحكومات لا ترى في امتلاك إيران سلاحاً نووياً أي تهديد خطير على مصالحها، يعادل الخسائر الاقتصادية الملحوظة من جانبها، على الأقل على المدى القصير، إثر فرض العقوبات.

وحتى لو تم التوصل إلى إجماع دولي في هذا الشأن، فستكون هناك شكوك في استمرار ذلك الإجماع فترة زمنية طويلة، مع أن هذا الاستمرار مهم لإنجاح العقوبات. ومن الواضح أن العقوبات تستلزم فترة زمنية حتى تبدأ في التأثير وإحداث الألم المطلوب. وفي الوقت الذي يؤيد فيه أغلب الشعب الإيراني مواصلة البرنامج النووي، فإن فرض العقوبات يعني تأجيل تنفيذ الخيار العسكري ومنح إيران مجال التقدم في البرنامج النووي. كما أن فرض عقوبات على قطاع النفط الإيراني سيكون له ثمن باهظ بمفهومين على الأقل: أولهما، أن تحقيق تعاون دولي لفرض العقوبات يُلزم الولايات المتحدة مكافأة حكومات أخرى وتعويضها عن الأضرار التي قد تلحق بها؛ جراء مقاطعة إيران اقتصادياً؛ بهدف إقناعها بالمشاركة في هذه المقاطعة، وهذا التعويض سيكون باهظاً بالنسبة إلى الولايات المتحدة، والثاني، هو أن الإضرار بالصادرات النفطية الإيرانية سيقود إلى رفع ملحوظ إضافي في أسعار النفط؛ مثلما ضُرِّرت الصادرات النفطية العراقية منذ شن الحرب على العراق. إن التركيز على حظر تصدير المنتجات إلى إيران التي تحتاج إلى استيراد منتجات مختلفة، أو على حظر الاستثمار في إيران، من شأن ذلك أن يمثل إشكالية على الأقل. ومع ذلك، فإن من شأن حكومات أخرى أن ترتدع من ذلك، وأن تحاول أيضاً تحقيق مكاسب جزئية، أما إيران فمن الممكن أن ترد على حظر كهذا بتقليص صادراتها النفطية بشكل مؤقت.

ويمكن الدلالة على صعوبة مواصلة العقوبات الدولية على إيران، بمثال الرد الدولي على التجارب النووية التي نفذتها الهند وباكستان عام 1998؛ ففي البداية فرضت الولايات المتحدة وحكومات أخرى عقوبات اقتصادية وسياسية على البلدين، تتضمن قيوداً مختلفة على بيع المنتجات، وعلى منح مساعدة اقتصادية، وعلى الإمداد بالمعدات العسكرية، وعلى منح الاعتمادات المالية لهما، ولكن العقوبات ظلت فترة زمنية قصيرة فقط، فبعد مرور بضعة أشهر بدأ تقليص القيود الاقتصادية تدريجياً، حتى تم إلغاء العقوبات الأخرى بعد الهجوم الإرهابي الذي تعرضت له الولايات المتحدة في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر عام 2001، عندما طلبت الولايات المتحدة من باكستان الإسهام في جهود مكافحة الإرهاب. وتم أيضاً، إعادة العلاقات السياسية بالهند وباكستان إلى ما كانت عليه.

أما إيران فهي حالة مختلفة، فحتى الآن لم تمتلك سلاحاً نووياً، وثمة توقعات بأن فرض عقوبات عليها يمنعها من امتلاك ذلك السلاح، وهناك جبهة دولية تسعى لمنع إيران من الحصول على سلاح نووي، ولكن إيران قد تفترض - من وجهة نظرها - أنها لن تضار كثيراً بالعقوبات فترة زمنية معينة؛ نظراً إلى وزنها النفطي. وبرغم ذلك، فإن من المهم الأخذ بخيار العقوبات الاقتصادية؛ لأنه قد يكون الوسيلة الأساسية لوقف البرنامج النووي الإيراني، قبل استكماله.

إن توقعات التوصل إلى تسوية سياسية مع إيران، ترتبط بقدر كبير بالإصرار الأوربي - الأمريكي على عدم التنازل لها في كل ما يتعلق بالتطلعات الخطيرة لنشاطاتها، وتفعيل الضغط الدولي المتواصل عليها؛ لوقف سعيها نحو السلاح النووي، في ظل التهديد بشن عملية عسكرية أمريكية إذا واصلت ذلك. وفي غضون ذلك، فإن هذا الشرط يُنفذ جزئياً فقط. ففي 23 كانون الأول/ ديسمبر عام 2006، فرض مجلس الأمن (بموجب القرار رقم 1737) أول مرة، عقوبات على إيران بسبب نشاطاتها النووية المشكوك فيها، وخاصة في مجال تخصيب اليورانيوم؛ وقد جاءت هذه العقوبات نتيجة تسوية بين الحكومات الغربية وبين روسيا والصين، وقد اشتملت على فرض حظر على إبرام صفقات مع إيران، تشتمل على معلومات وتكنولوجيا وعتاد ومواد يمكن استخدامها في برامج إيران النووية والصاروخية، وحظر إمدادها بتلك المكونات. وقد تضمن القرار أيضاً، تجميد أصول لأفراد ومنظمات على صلة بالبرنامجين النووي والصاروخي الإيرانيين. ونص القرار أن مجلس الأمن سيدرس في غضون 60 يوماً، فرض عقوبات إضافية، إذا اتضح أن إيران لا تستجيب لمطالبه.*

إن الحد المشترك الذي تم التوصل إليه بين الدول الأعضاء بمجلس الأمن يعد متدنياً؛ فقائمة العقوبات التي تم الاتفاق عليها متناثرة وغير كثيفة، ولا تُحدث ألماً كافياً

* بسبب عدم امتثال إيران لأحكام القرار 1737، واستمرارها في نشاطاتها النووية، أصدر مجلس الأمن في 24 آذار/ مارس 2007، قراراً ثانياً (القرار رقم 1747) ينص فرض عقوبات جديدة على إيران، وقد تضمنت حظراً على صادرات إيران من الأسلحة، وعلى جهات إضافية من الأفراد والمنظمات الخاضعة لإجراءات تجميد الأصول والتدابير المتعلقة بمنع السفر. للاطلاع على النص المعتمد للقرارين، انظر:

Http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N06/681/40/PDF/N0668140.pdf?OpenElement.
Http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N07/281/38/PDF/N0728138.pdf?OpenElement.

(المحرر).

لدفع إيران إلى التخلي عن نشاطاتها النووية. وفي الحقيقة، سارعت إيران إثر صدور القرار إلى إعلان أنها لن توقف السير في برنامجها النووي. ومع ذلك، فإن فرض العقوبات أوجد ديناميكية قد تتواصل، وتزيد الضغط على إيران، ولاشك في أن الانفراج في هذا الشأن قد يكون في يد روسيا.

ومادام اختلاف الآراء حول العقوبات متواصلاً، فإن هذا قد يخلق لدى إيران الانطباع الذي أبقى في يديها قدرة المناورة والتملص من الضغوط. ففي وضع كهذا قد تتصور إيران أنها يمكنها المناورة في ظل الضغوط الحالية، وربما العقوبات الحالية والمستقبلية، مادام بإمكانها مواصلة التقدم في تنفيذ البرنامج النووي.

وفي النهاية فإن النقطة التي تتعلق بإسرائيل، هي أنها لا تمتلك قدرة ملموسة للإسهام في وقف البرنامج النووي الإيراني بالوسائل السياسية؛ إذ لا تمتلك إسرائيل في هذه المرحلة ما تقدمه لإيران مقابل وقف برنامجها؛ فلا يوجد لها قنوات حقيقية للحوار مع النظام الإيراني، ولا تعد شريكاً، ولو بطريق غير مباشرة، في المفاوضات التي تُدار مع إيران، بيد أن إسرائيل تمتلك قدرة عسكرية لمهاجمة منشآت إيران النووية، إذا أخفقت المحادثات في هذا الشأن.

الخيار العسكري

إن الولايات المتحدة وإسرائيل هما الدولتان الوحيدتان اللتان تدرسان احتمال وقف البرنامج النووي الإيراني بواسطة عملية عسكرية، على حين أن جميع الدول الأخرى، ومنها الدول الأوربية، ترفض هذا الاحتمال. وفي الوقت نفسه، توضح الولايات المتحدة وإسرائيل أن الخيار العسكري قد يكون موضوعياً فقط، بعد استنفاد الجهود السياسية، وتلمح الإدارة الأمريكية من حين إلى آخر إلى أنه في حال إخفاق الضغط السياسي قد تدرس بشكل حاسم إمكانية القيام بعملية عسكرية؛ لوقف برنامج إيران النووي، وقد أعلن مسؤولو الإدارة الأمريكية منذ عام 2004، التزامهم منع إيران من الحصول على أسلحة نووية، وأن الإدارة تُركز حالياً على العملية السياسية؛ لوقف البرنامج النووي الإيراني، إلا أنها لا تستبعد كذلك الخيارات الأخرى، إذا لم يكن هناك خيار آخر. كما أن

الإدارة الأمريكية لم تخفِ أنها أجرت في الماضي تدريبات عسكرية ومناورات حربية، تتعلق بشن عملية عسكرية ضد إيران، كما أنها تُسرِّب مرة تلو أخرى، معلومات عن الاستعداد والتخطيط لتنفيذ عملية عسكرية ضد منشآت إيران النووية.

اعتبارات إسرائيل

ويُدرس الخيار العسكري كذلك في إسرائيل، وتعبيراتها في هذا الصدد واضحة أكثر من تعبيرات الولايات المتحدة، وقد أعلنت شخصيات مسؤولة في أجهزة الدفاع الإسرائيلية خلال الفترة الماضية، أن إسرائيل ستضطر إلى اتخاذ كل الوسائل، بما في ذلك الوسائل العسكرية؛ بهدف كبح جماح التهديد النووي الإيراني. وأعلن المسؤولون الإسرائيليون، المدنيون والعسكريون، خلال العام الماضي أنهم ينتظرون نتائج الضغط الدولي المُمارس على إيران، ولكن إذا لم يكن هذا كافياً، فستضطر إسرائيل إلى الاعتماد على نفسها؛ لاتخاذ خطوات دفاعية.

إن هدف العملية العسكرية، سواء كانت إسرائيلية أو أمريكية، يجب أن يكون تعويق استكمال البرنامج النووي الإيراني بضع سنوات على الأقل؛ على أمل أنه في فترة زمنية كهذه، يُبَلْوَر في طهران نظام أكثر اعتدالاً يوافق على التخلي عن البرنامج النووي، وهناك هدف بديل أساسه الوقف التام للبرنامج، إلا أنه صعب التحقيق بواسطة عملية عسكرية، ويجب أن نفترض أنه إثر الهجوم ستحاول إيران إعادة بناء منشآت نووية بدلاً من التي ضُرِّرت، أو الاتجاه إلى تطوير سلاح نووي بديل؛ مثلما فعل العراق في أعقاب ضرب المفاعل «أوزيراك»* عام 1981؛ ومن أجل الوقف التام للمحاولات الإيرانية لحيازة قدرة إنتاج أسلحة نووية، قد يستلزم الأمر إعادة مهاجمة منشآتها النووية سنوات طويلة؛ حتى يلحق إيران اليأس من تلك المحاولات.

ما الجدول الزمني الموضوعي للقيام بعملية عسكرية ضد المواقع الإيرانية؟ يجب أن يحدَّد الجدول الزمني للعملية وفقاً للتقديرات الاستخباراتية الحديثة، المتعلقة بتقدم البرنامج النووي. إن الوقت الحاسم لشن مثل هذه العملية، كما يبدو، هو قبل إنتاج إيران

* وفق التسمية الأجنبية، والتسمية العراقية له هي «تموز».

أول قنبلة نووية، فإذا كان التقدير المقبول لدى الاستخبارات الإسرائيلية صحيحاً، فمازال أمام اللجوء إلى الخيار العسكري نحو ثلاث سنوات أو أربع؛ أي حتى نهاية العقد الحالي. ولكن المرحلة الحرجة للهجوم يجب أن تكون اللحظة التي تتمكن فيها إيران من إنتاج مادة انشطارية بكميات تكفي لإنتاج قنبلة؛ لأنه ابتداءً من هذه اللحظة فصاعداً، يمكن أن توزع إيران المادة الانشطارية وتخفيها في مواقع التخزين غير المعروفة، وبذلك تزيد تعقيد عملية التخطيط للعملية العسكرية وتنفيذها، وهذا الافتراض في شأن المرحلة الحرجة قد يُملي فترة زمنية أقصر من التي تحتاج إليها إيران، حتى إنتاج أول قنبلة نووية.

لقد اختارت إسرائيل، عام 1981، مهاجمة المفاعل النووي العراقي جواً، ولكن رئيس الأركان العامة للجيش الإسرائيلي السابق موشيه يعلون قال في مستهل عام 2006: إن إسرائيل لديها عدد من طرائق العمل؛ لتنفيذ عملية عسكرية في إيران، وليس الهجوم الجوي فحسب. إن الوسيلة البارزة، بطبيعة الأمر، هي إمكانية الهجوم الجوي، إلا أن الهجوم من الجو على منشآت إيران النووية، إذا تم تنفيذه فإنه ينطوي على مشكلات وصعوبات. ولاشك في أن القدرة العملياتية لضرب منشآت من الجو، سواء بالنسبة إلى الولايات المتحدة أو إسرائيل، أكثر تطوراً بكثير، من القدرة التي كانت تمتلكها الولايات المتحدة وإسرائيل عام 1981، ولكن المنشآت الإيرانية أبعد بكثير من المفاعل العراقي؛ فالمسافة من إسرائيل إلى المواقع النووية في إيران تتراوح ما بين 1200 و1500 كيلومتر؛ لذا ستضطر الطائرات المهاجمة التي ستقلع من إسرائيل إلى اجتياز هذه المسافة لشن الهجوم، ثم اجتيازها مرة أخرى وهي في طريق العودة، وقد تكون المسافة أبعد من ذلك، إذا لم تعبر الطائرات الإسرائيلية المجال الجوي الأردني لعدم الإضرار بالعلاقات بها، وامتناعها من الطيران فوق العراق، إذا لم تُنسق العملية مع الولايات المتحدة، واستخدام المسار الواصل إلى إيران عبر البحر الأحمر مروراً بالمحيط الهندي، وفي هذه المسافة البعيدة ستحتاج طائرات الهجوم الإسرائيلية إلى التزود بالوقود جواً مرتين: مرة وهي في طريقها إلى الهدف، والثانية وهي في طريق العودة؛ وهذا يزيد تعقيد العملية. وعلاوة على ذلك، فإن المنشآت في إيران محصنة بشكل جيد؛ فجزء منها يوجد تحت الأرض، وهي مزودة بدفاعات جوية. إن هذه المعطيات كلها تفرض أن تكون قوة الهجوم الجوي أكبر نسبياً، وأن تشتمل على

طائرات هجومية، وطائرات اعتراض للدفاع عنها، وطائرات للتزود بالوقود، وطائرات دعم أخرى.[4]

ومثل هذه العملية المعقدة والمركبة ستتأثر أيضاً، بتشتت المواقع في إيران، ومن المستحيل تسديد ضربة شاملة لقدرة إيران النووية بواسطة ضرب منشأة واحدة فقط؛ مثلما حدث في الحالة العراقية؛ ومن أجل تحقيق ضربة شاملة، فليس هناك حاجة إلى تدمير كل منشآت إيران النووية، ولكن سيكون من الضروري ضرب ثلاث منشآت أو أربع على الأقل، تكون خاصة بتخصيب اليورانيوم وإنتاج البلوتونيوم. ومن المشكوك فيه إمكانية تحقيق المفاجأة الكاملة؛ مثلما حدث في ضرب مفاعل العراق؛ لأن الإيرانيين يخشون من الهجوم الإسرائيلي، ويأخذون ذلك في الحسبان، ويخططون استعداداً له؛ ولذا من الممكن أن تحدث مفاجأة تكتيكية في تخطيط الهجوم، أو في الوسائل التي ستُستخدم خلاله.

وعلى الرغم من تلك الصعوبات، فإن سلاح الجو الإسرائيلي لديه قدرة عملياتية على مهاجمة مواقع إيران النووية وضربها، ولكن المشكلة هي أنه في مجالات طيران طويلة؛ مثل هذه، يستطيع سلاح الجو تنفيذ هجمات دقيقة عدة على المنشآت الإيرانية، ولكنه سيواجه صعوبة في إدارة معركة شاملة ومتواصلة، وهي ستشتمل على إعادة الهجوم لفترة زمنية إذا لزم الأمر، تلحق أضراراً جوهرية بكل المكونات الحاسمة للبرنامج النووي الإيراني.[5] ويجب أن نقول: إنه حتى إذا كانت إسرائيل تستطيع تنفيذ عدد محدود من الهجمات، فإن هذا العدد سيكون له أهمية؛ لأنه سيبدي الإصرار على وقف جهود إيران لإنتاج سلاح نووي.

وهناك، أيضاً، اعتبار عملي واعتبار سياسي؛ فالعراق حالياً يعد جبهة عمليات للقوات الأمريكية والبريطانية، وتوجد في الخليج كذلك قوات أمريكية كبيرة؛ ولذا فإن شن أي عملية ضد إيران، خلافاً لضرب المفاعل العراقي، يستلزم تنسيقاً مسبقاً مع الولايات المتحدة؛ بهدف عدم مواجهة عوائق مع القوات الأمريكية، وهذا التنسيق ضروري؛ لأن إيران قد ترد على الهجوم بضرب أهداف أمريكية، أو تتخذ خطوات في مجال النفط، ولأن ذلك قد يثير، أيضاً، موجة معادية لأمريكا في الشرق الأوسط؛ ولذلك فإنه من المهم أن تعلم الولايات المتحدة منذ البداية نية إسرائيل بالهجوم، إلا أنه من غير

الواضح احتمال أن توافق الولايات المتحدة على هجوم تشنه إسرائيل أوْ لا، ومن المحتمل أن محاولة تنسيق الهجوم مع الإدارة الأمريكية ستقود إلى رفض الأخيرة للعملية.

وبرغم ما سبق، فإن الصورة أكثر تعقيداً؛ فعلى عكس الحالة العراقية عام 1981، فإن تطوير القدرة النووية الإيرانية يُنفذ بشكل أوسع، ويتسم بوضع أكثر تقدماً. ويبدو أن إيران لا تعلق أهمية على الحصول على تكنولوجيا نووية من الخارج، وخاصة أن المعلومات المطلوبة لتطوير مادة انشطارية موجودة في حوزتها، ولديها مواد نووية خام، وتنتج بنفسها أجهزة طرد مركزي لتخصيب اليورانيوم، وتشغل منشأة لتحويل اليورانيوم، كما أقامت مفاعلاً لإنتاج المياه الثقيلة، وأجرت تجارب في شأن فصل البلوتونيوم، وفي حوزتها كما يبدو، قوى بشرية فنية ماهرة وكافية كماً ونوعاً؛ ومعنى هذا الأمر أنه حتى إذا تم ضرب عدد من المنشآت النووية الرئيسية الإيرانية، فسيكون بإمكانها إقامة منشآت بديلة خلال مدة زمنية قصيرة، ما لم يتم إرباكها؛ فعلى سبيل المثال استمر بناء منشأة التخصيب في نطنز ثلاث سنوات (بين عامي 2000 و2003)، وإذا أخذنا في الحسبان الخبرات التي تراكمت لدى إيران خلال عملية البناء، فإن إقامة منشأة جديدة قد تستغرق فترة زمنية قصيرة جداً. والتساؤل الذي يطرح في هذا الصدد هو: ما نطاق الإصابات التي ستقع في القوى البشرية الفنية التي ستوجد في المواقع النووية الإيرانية إذا ما تم ضربها؟

لا يجوز علاوة على ذلك، أن نستبعد من الاحتمالات أن إيران قد أقامت سراً منشآت نووية إضافية لّما تُعرف بعد؛ دعماً للمنشآت التي سيتم كشفها، ويجب أن نذكر أن جزءاً مهماً من منشآت إيران النووية الرئيسية - ومن بينها منشأة أجهزة الطرد المركزي في نطنز، ومصانع إنتاج هذه الأجهزة، ومنشأة التخصيب بالليزر، ومصنع إنتاج المياه الثقيلة في آراك، ومنشآت أخرى - لم تكن معروفة مطلقاً قبل عامي 2001 و2002؛ ونظراً إلى أن منشآت أجهزة الطرد المركزي ومصانع إنتاج الأجهزة يمكن أن تُخفى في بنايات صغيرة نسبياً، فإن احتمالات أن تكون منشآت من هذا النوع موجودة سراً حقيقية؛ ومثل هذه المنشآت قد تمنح إيران قدرة واضحة على الاستمرار في برنامجها النووي، حتى بعد تدمير منشآتها المعروفة.

إن الهجوم، في الحقيقة، سيقنع الإيرانيين أن إسرائيل، و/ أو الولايات المتحدة، تصران على وقف البرنامج الإيراني، وعلى وجه الخصوص إذا كررتا ضرب المنشآت التي

ستبنيها إيران مجدداً ويتم اكتشافها. وفي هذه الحالة قد يُعزِّز موقف الفئة الموجودة في إيران، إذا كانت حقاً موجودة، وهي التي تعتقد أن السعي للسلاح النووي غير ضروري ويضر بالمصالح الإيرانية. ولكن في المقابل، هناك تصورات وجيهة تفيد أن الهجوم لن يجعل إيران تهجر السعي للحصول على السلاح النووي مادام النظام الحالي على الأقل، موجوداً ومستمراً في رؤية العلاقات بالولايات المتحدة من منظور عدائي، كما أن البرنامج النووي الإيراني يعد برنامجاً قومياً، وكما هو معروف فإن هناك توافقاً في الآراء داخل القيادة الإيرانية حول ضرورة مواصلته، فضلاً عن أن تنفيذ عملية عسكرية قد يحشد الشعب حول النظام، ويؤدي إلى وقف التوجهات الليبرالية فيه، في المدى القصير على الأقل. وأخيراً، ونظراً إلى أن إيران قد خطت طريقاً طويلة نحو الحصول على سلاح نووي، فإن ضرب المنشآت قد يحثها على تجديد جهودها وتحفيزها؛ للحصول على هذا السلاح؛ مثلما حدث في العراق بعد أن قصفت إسرائيل المفاعل العراقي، وقد تؤدي العملية، أيضاً، إلى تصوير إيران وكأنها ضحية للعدوان، وبهذا تساعدها على التنصل من الضغوط الدولية ورقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وضغوطها، وربما أيضاً، تسمح العملية لإيران بإلغاء توقيعها على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، من دون دفع ثمن باهظ لذلك.

وتمتلك إيران حالياً قدرة على «الثأر» نوعاً ما من إسرائيل، إثر شن أي هجوم عليها، وتُركِّز هذه القدرة في ثلاثة مجالات، نوردها على النحو الآتي:

- إطلاق صواريخ «شهاب-3» تجاه إسرائيل. ومع أن هذا الصاروخ مازال غير دقيق، إلا أنه قد يكون فعالاً ضد أهداف كبيرة، وقد أعلنت إيران بشكل واضح أنها سترد بإطلاق هذه الصواريخ على إسرائيل، إذا هاجمت منشآتها النووية. ولدى إيران أعداد قليلة من الصواريخ العابرة للقارات من طراز SA-15، التي حصلت عليها من أوكرانيا، كما تمتلك صواريخ BM-25، التي حصلت عليها من كوريا الشمالية، وكلا النوعين من الصواريخ ذو مدى طويل، ويمكنه أن يصل، أيضاً، إلى أوربا. ويبدو أن إيران لا تمتلك قدرة إطلاق عدد كبير من الصواريخ تجاه إسرائيل، ولمنظومة «حيتس» الإسرائيلية المضادة للصواريخ قدرة جيدة على اعتراض أكثر من صاروخ منفصل؛ ولذلك يبدو أن الأضرار المحتملة للصواريخ التي تمتلكها إيران محدودة، ما لم يتم تزويدها برؤوس غير تقليدية، ولكن يجب الأخذ في الحسبان أن القدرة الصاروخية

الإيرانية قد تُحسَّن خلال السنوات القادمة، ولكنَّ هناك شكوكاً بالغة في شأن استخدامها. وتمتلك إيران، أيضاً، ما بين 24 و36 طائرة هجومية من طراز «سوخوي-24»، يمكنها الوصول حتى إسرائيل، وتمتلك كذلك قدرة معينة للتزود بالوقود جواً، إلا أن الإيرانيين سيلقون صعوبات في تنفيذ محاولة الهجوم، مدى طويلاً، في مواجهة سلاح الجو والدفاع الجوي الإسرائيليين.

- تشجيع حزب الله اللبناني على إطلاق منظومة القذائف الصاروخية الهائلة التي يمتلكها، والتي تم بناؤها بأيدي إيران نفسها، ضد شمال إسرائيل. وعلى الرغم من أن هذه المنظومة، وخاصة القذائف الصاروخية الطويلة المدى، قد أصيب جزء منها خلال حرب لبنان في تموز/ يوليو عام 2006، فإنه لم يعرف حتى الآن إلى أي مدى تم ترميمها وتحسينها، ولكن من المعقول أن نفترض أنه بقيت لحزب الله قدرة على ضرب إسرائيل، حتى لو كانت صغيرة، ويُتوقع، بالتوازي، أن تشجع إيران المنظمات الفلسطينية لتكثيف عملياتها الإرهابية ضد إسرائيل.

- تنفيذ عمليات ضد أهداف إسرائيلية/ يهودية خارج إسرائيل؛ مثل العمليات التي نفذتها إيران في الأرجنتين في منتصف التسعينيات، وفي هذا الإطار يجب الأخذ في الحسبان المساس بالجالية اليهودية في إيران.

إن القدرة الثأرية الإيرانية ضد إسرائيل إجمالاً، محدودة نسبياً في هذه المرحلة؛ فقدرة إطلاق صواريخ تجاه إسرائيل مازالت محدودة، وإذا تمكنت منظومة حيتس الإسرائيلية من إثبات نجاعتها ضد الصواريخ الإيرانية، فإن ذلك يلحق الضرر، أيضاً بقدرة الردع الإيرانية، كما أن منظومة صواريخ حزب الله قد ضُربت، وحتى إذا تم تحسينها وترميمها، بقدر أو بآخر، فإن مواجهات صيف عام 2006، أثبتت أن الأضرار التي تخلفها القذائف الصاروخية ليست تافهة، ولكن تأثيراتها لا تمتد إلى أجل طويل، بل يمكن تقليصها. وفي الحقيقة، أن إيران تبذل قصارى جهدها لتكثيف العمليات التي ينفذها الفلسطينيون ضد إسرائيل، ومع ذلك، فإنها قد ترد على هجوم إسرائيلي كذلك بضرب الأهداف الأمريكية والغربية في العراق، وكذلك باتخاذ تدابير في مجال النفط.

وإضافة إلى ذلك، فإن قصف المنشآت النووية الإيرانية سيفتح حساباً طويل الأجل بين إيران وإسرائيل، قد يستمر إلى ما بعد النظام الحالي أيضاً؛ وبسبب ذلك فإن رد إيران قد يأتي على الفور، ويمكن أن يحصل بعد مرور فترة زمنية ملحوظة حينما تبني قدرة لذلك، وفي الوقت نفسه فإن الهجوم من شأنه أن يثير موجة من الشعور المعادي لإسرائيل وسط الشعب الإيراني، الذي يعد أغلبه حالياً غير مناوئ لإسرائيل بالقدر نفسه الذي يناوئ النظام فيه إسرائيل. وسيعمل النظام على تهييج موجة من هذا النوع، وقد يبقي جذوتها مشتعلة على مدار الأيام.

إن شن إسرائيل هجوماً في النهاية، يلحق أضراراً بالبرنامج النووي الإيراني سيخدم مصالح كثير من الدول؛ كالولايات المتحدة ودول غربية أخرى، وكذلك الدول العربية والإسلامية التي ترى نفسها مهددة من طرف إيران. وبرغم ذلك فمن المتوقع توجيه انتقادات ملحوظة على هجوم كهذا من جانب دول قلقة من سعي إيران للحصول على السلاح النووي، ومن الدول الإسلامية من سترى أن العملية عمل عدواني ضد العالم الإسلامي كله، ومن المحتمل أن يؤثر هذا في منظومة العلاقات القائمة بين إسرائيل ودول عربية وإسلامية، ولا يجوز أن نستبعد، أيضاً، إمكانية اتخاذ خطوات سياسية ضد إسرائيل.

وعلى أي حال، سيرى الكثير من الأطراف أن العملية مشتركة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، ولاسيما إذا اتضح أنها نُسقت بينهما من البداية، وقد تسهم في تعزيز العداء للولايات المتحدة في العالمين العربي والإسلامي، ولكن على الرغم من الانتقادات والإدانات المتوقعة، فإنه يمكن افتراض أن الثمن الدولي الذي ستُطالب إسرائيل بدفعه لن يكون باهظاً ومتواصلاً؛ لأسباب عدة، وهي: أن جميع الدول يرى أن إيران تعمل في المجال النووي من دون موافقة دولية، والأغلبية الكبرى من الدول ذات الصلة بالأمر، تبدي اهتماماً بالغاً بتصفية البرنامج النووي الإيراني، كما أن تصريحات الرئيس الإيراني أحمدي نجاد الخاصة بتدمير إسرائيل، أسهمت في إيجاد تهديد إيراني قائم ضد إسرائيل؛ إذ تنطوي هذه التصريحات على ما يكفي لجعل العملية دفاعاً عن النفس من جانب إسرائيل.

استنتاجات إسرائيل

يؤكد التحليل السابق وجود توازن إشكالي للمخاطر، مقابل التوقعات الناجمة عن ضرب إسرائيل للمنشآت النووية الإيرانية. وملخص القول: هو أن شن الهجوم يقتضي التغلب على مشكلات عملياتية وصعوبات أخرى قد تضر بتحقيق أهدافه تماماً، وفي المقابل قد يقود الهجوم إلى رد إيراني ودولي ولو كان محدوداً؛ ومن هنا ينبع استنتاج، هو أنه يجب على إسرائيل أن تسمح للمنظومة الدولية باستنفاد التدابير السياسية؛ لوقف برنامج إيران النووي، وجعل اتخاذ الخطوة العسكرية آخر الوسائل فقط؛ وهذا الاستنتاج يسري فقط في المرحلة الحالية، حينما تكون المفاوضات وإيران حول وقف نشاطاتها النووية المشكوك فيها لا تتقدم، ولكن مازال هناك أمل في مواصلتها على الرغم من الصعوبات الخطيرة التي تظهر في سياقها، وخاصة أن الموضوع النووي الإيراني قد نُقل إلى معالجة مجلس الأمن، وطُرح على بساط البحث فرض عقوبات على إيران، ويجب أن نؤكد مجدداً أن هناك حالياً، خلافاً للحالة العراقية عام 1981، جبهة دولية تطالب بوقف البرنامج النووي الإيراني، ومن الواضح أن هذا النهج يواجه عقبة ظاهرة، وهي أن الجدول الزمني لاستنفاد التدابير السياسية مقيد بالنقطة التي ستبدأ إيران عندها بناء ترسانة نووية، كما أن هذا الجدول غير معلوم بدقة من البداية.

ولا يطلب هذا التحليل استبعاد اتباع إسرائيل الوسيلة العسكرية من البداية؛ خياراً لوقف سعي إيران نحو السلاح النووي، ولكن يجب عليها الاستمرار في التوضيح علانية، أنها لن تُسلِّم بوضع تمتلك فيه إيران سلاحاً نووياً، ويجب عليها بشكل عملي أن تطور خياراً مستقلاً لاحتمال مواجهة إيران النووية، أما وجود خيار عسكري، أمريكي أو إسرائيلي، ووضعه على بساط البحث فقد يكونان أكثر أهمية كذلك؛ من أجل تكثيف الضغط السياسي على إيران، وسيفقد النهج الدبلوماسي من دونهما جزءاً ملحوظاً من قوته. ولكن هذا التحليل يعرقله بضعة شروط، قد يكون من الأفضل لإسرائيل، من دون تحققها، التنازل عن القيام بالعملية. أما الشروط الأساسية التي يجب توافرها، فهي:

- بلورة تقدير استخباراتي دقيق حول موضوع البرنامج النووي الإيراني؛ فالإخفاق السابق الذي منيت به أجهزة استخبارات الدول الغربية في شأن تقدير وجود أسلحة

دمار شامل في العراق، يؤكد أهمية عرض تقدير صلب مقنع، بأن إيران تقترب حقاً من امتلاك سلاح نووي.

- تركيز استخباراتي دقيق لا على المنشآت المعروفة التي يمكن تدميرها كاملة فحسب، بل تحديد احتمال وجود منشآت مركزية أخرى غير معروفة، وهذه الاستخبارات يجب أن توضح من البداية، أن الهجوم سيلحق أضراراً بالبرنامج النووي الإيراني فترة زمنية واضحة، حتى إذا كان مستحيلاً وقفه سنواتٍ طويلة. فإذا كان التقدير الاستخباراتي هو أن الهجوم سيؤجل إكمال البرنامج الإيراني عاماً أو عامين فقط، فمن المحتمل ألا يكون في هذه المدة ما يكفي لتسويغ المخاطر. ويجب أيضاً، أن نأخذ في الحسبان أن الظروف لن تسمح بتكرار الهجوم على منشآت مركزية لم تُضرَّر في الهجوم الأول، أو التي سيتم اكتشافها بعد ذلك.

- ضرورة أن يستند التقدير إلى تصور يرجح نجاح العملية؛ فالأمر الأسوأ سيكون تنفيذ عملية مخفقة؛ لأن إخفاق العملية سيقنع الإيرانيين بمواصلة برنامجهم في إطار إحساس بالحصانة، كما أن الإخفاق سيصعِّب تكرار الهجوم، وسيلحق أضراراً بقدرة الردع الإسرائيلية، وستنجم عن ذلك تكلفة ملحوظة على إسرائيل.

- تحقيق التنسيق المسبق، أو على الأقل، تحقيق تفاهم والولايات المتحدة، ولو كان صامتاً؛ فثمة من يرى أن التنسيق مع الولايات المتحدة قد ينطوي على إشكالية؛ فلا يوجد ضمان لموافقة الإدارة الأمريكية على تنسيق في هذا الشأن، ولاسيما أنه ينطوي على مخاطر لها، ولما يتضح بعدُ كون الولايات المتحدة تؤيد بشكل عام شن عملية عسكرية ضد إيران أوْ لا، ولكن لا يجوز أن نستبعد إمكانية أن تبدي الإدارة الأمريكية اهتماماً بأن تنفذ إسرائيل، لمصلحتها «العمل الأسود»؛ بهدف محاولة عرضها على أنها عملية إسرائيلية مستقلة، و محاولة تقليص مخاطرها عليها.

- إيجاد ظروف دولية تساعد على مساندة العملية؛ مثل إعلان إيران عن إلغاء توقيعها على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، أو بروز اكتشافات مهمة أخرى عن برنامجها النووي، أو وصول الجهود الدولية لكبح جموحها النووي إلى باب مغلق.

وليس من المهم في هذه الناحية، أن يُنظر إلى العملية العسكرية الإسرائيلية على أنها تعويق للجهود السياسية لوقف البرنامج الإيراني.

- وجود توقعات بنشوء عملية سياسية، إثر العملية العسكرية؛ نظراً إلى أنه سيكون صعباً وقف البرنامج النووي الإيراني مطلقاً، وعلى مدار السنين، بواسطة ضرب المنشآت النووية؛ ولذا من الضروري السعي لأن يخلق الهجوم دافعاً إلى نشوء عملية سياسية، تؤدي إلى تعليق آخر للبرنامج الإيراني، ولو لم تكن النتيجة وقفه كاملاً.
- دراسة التوقعات البديلة للعملية العسكرية؛ وليس إمكانية وقف البرنامج الإيراني بطرائق غير عسكرية فحسب، بل إمكانية التعايش وإيران النووية وتقليل المخاطر في هذا الوضع إلى مستوى تحتمله إسرائيل. وهذا الموضوع ستتم مناقشته لاحقاً.

يجب على إسرائيل، في مواجهة الصعوبات والأخطار الناجمة عن تنفيذ الخيار العسكري، اتخاذ موقف يقوم على أن العبء الأساسي لمعالجة التهديد النووي الإيراني، سواء بالمسار السياسي أو بالوسيلة العسكرية، ينبغي أن يلقى على كاهل الإدارة الأمريكية والمنظومة الدولية، لا على إسرائيل. وهناك سببان لذلك: أولهما، أن التهديد الإيراني ليس موجهاً تجاه إسرائيل فحسب، ولكن أيضاً، ضد المصالح الحيوية للولايات المتحدة نفسها وضد حليفاتها، وثانيهما، أن الولايات المتحدة أكثر استعداداً لإدارة عملية عسكرية ضد إيران، والتغلب على انعكاساتها ومخاطرها. كما أن معالجة مشكلة بهذا الحجم يجب أن تقع على كاهل قوة كبرى، بمساعدة قوى أخرى، لا على كاهل دولة في المنطقة.

اعتبارات الولايات المتحدة

تصف الإدارة الأمريكية إيران بالتحدي الأكثر جدية، وتنظر على وجه الخصوص بخطورة بالغة إلى إمكانية حصولها على سلاح نووي؛ فالإدارة الأمريكية ترى أن امتلاك إيران السلاح النووي سيخلق تهديداً لأهم مصالحها في الشرق الأوسط وما وراءه؛ فسلاح كهذا في أيدي إيران سيهدد حلفاءها في المنطقة، وعلى رأسهم إسرائيل ودول الخليج العربية، وسيؤدي إلى تعزيز الميول الراديكالية في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، وسيخلق مخاطر لوضع الولايات المتحدة في المنطقة ولوجودها، في الخليج وفي العراق وفي أفغانستان، ويهدد الاستقرار في المجال المحيط؛ فوفقاً لرأي وزير الدفاع

الأمريكي روبرت جيتس، لا يمكن استبعاد إمكانية أن تحاول إيران ضرب إسرائيل بالسلاح النووي. وتخشى الولايات المتحدة كذلك من أن تمكّن شبكة الأمن النووية، إيران من اتخاذ خطوات عسكرية تقليدية ضد دول الخليج العربية، وضد القوات الأمريكية في الخليج على وجه الخصوص، وتعزيز دعمها الإرهاب؛ ولهذه الأسباب، فإن الإدارة الأمريكية ترى نفسها مُلزمة أن تبذل قصارى جهدها، بما في ذلك الجهد العسكري؛ بوصفه وسيلة أخيرة؛ لمنع إيران من الحصول على سلاح نووي.

وتدرك الولايات المتحدة معظم الاعتبارات التي تتعلق بالخيار العسكري في وجهة نظر إسرائيل، ومع ذلك فإن اعتباراتها مختلفة عن اعتبارات إسرائيل في بضع نقاط، كما يأتي:

- تمتلك الولايات المتحدة قدرة عملياتية أكثر تطوراً لتنفيذ عملية عسكرية؛ ومن المعقول افتراض أنها تمتلك وسائل هجومية فاعلة جداً، وقواعد انطلاقها في الخليج وحول الحدود الإيرانية قريبة كثيراً من الأهداف في إيران، وفي استطاعتها تنفيذ طلعات هجومية كثيرة، واستخدام صواريخ عابرة، وهذا التفوق يمكّن الولايات المتحدة من تكرار الهجوم مرات على الأهداف الإيرانية طوال الوقت، إذا دعت الضرورة إلى ذلك، ومحاولة إتمامها بالإجراءات السياسية بين موجات الهجمات، أما من الناحية العملية، فإن الولايات المتحدة ليست في حاجة إلى تنسيق عملياتها مع دول أخرى.

- قد تدرس الولايات المتحدة كذلك إمكانية القيام بعملية برية ضد المواقع النووية، بواسطة القوات الخاصة الأمريكية، على نحو منفرد أو بشكل مترافق والهجوم من الجو، وهذا الخيار لا يمكن أن تقوم به إسرائيل لأسباب تتعلق ببُعد المسافة، وتعدد الأهداف، وتعقد العملية، والحاجة إلى معلومات استخباراتية دقيقة، ومخاطر الإخفاق. ومن المشكوك فيه أن تتبنى الولايات المتحدة عملية كهذه؛ للأسباب نفسها.

- سيكون حصول الولايات المتحدة على دعم سياسي دولي واسع مهماً كذلك، بالقدر الممكن للعملية العسكرية، وخاصة بعد أن ذهبت إلى الحرب في العراق، من دون

تأييد كافٍ، ولن تضطر الولايات المتحدة إلى مواجهة عقوبات اقتصادية أو خطوات عقابية سياسية؛ رداً على قيامها بعملية عسكرية ضد إيران، ولكنها قد تواجه موجة احتجاجات وانتقادات في العالم الإسلامي، وأيضاً في دول أخرى، وإذا قررت الإدارة الأمريكية مع ذلك أن العملية العسكرية ضد مواقع إيران النووية مهمة للدفاع عن مصالحها، فإنها ستخول نفسها اتخاذ عملية كهذه، برغم الانتقادات المتوقعة. وإذا نجحت الإدارة الأمريكية في الحصول من البداية على تأييد الحكومات الأوروبية للعملية العسكرية ومساندتها، بعد إخفاق الجهود السياسية، فإن ذلك سيسهل عليها التوجه إلى الخيار العسكري. أما في المرحلة الحالية فإن آمال الحصول على تأييد كهذا لا تبدو عالية.

- ستدرس الإدارة الأمريكية احتمال كون إسرائيل ستُشرَك في عملية عسكرية تبادر بها ضد إيران أوْ لا؛ فإن عملية أمريكية – إسرائيلية مشتركة، من مختلف الجوانب، لن تساعد كثيراً الولايات المتحدة؛ إذ يمكن إسرائيل تقديم مساعدة استخباراتية للولايات المتحدة قبل العملية وبعدها، وحتى هذه المساعدة ستكون متواضعة في طبيعتها، كما أن مساعدة إسرائيلية عملياتية خلال العملية نفسها لن تسهم في شيء للولايات المتحدة، وعلى الرغم من ذلك، فإن تعاوناً عملياً بين الولايات المتحدة وإسرائيل سيزيد حدة الانتقادات للولايات المتحدة في العالمين العربي والإسلامي؛ وانطلاقاً من هذه الأسباب، يبدو أن الولايات المتحدة ستفضل عدم إشراك إسرائيل بشكل عملي في العملية، إذا قررت ضرب إيران، ويبدو أنها أيضاً، لن تُعلمها من البداية بها حتى انتهائها. وبمرور الوقت ستضطر الإدارة الأمريكية إلى دراسة احتمال كونها تفضل إعطاء الضوء الأخضر لعملية عسكرية إسرائيلية مستقلة، من دون مشاركة الولايات المتحدة أوْ لا، في حال إقرارها أنه لا بديل من اتخاذ خطوة عسكرية ضد إيران؛ فمن وجهة نظر الإدارة الأمريكية، فإن للعملية الإسرائيلية أفضلية في أن الولايات المتحدة ستتمكن من تقليص الانتقادات تجاهها بزعمها أنها غير ذات صلة بالعملية، والمشكلة هي أن جزءاً من الرد الإيراني، ومن الانتقادات الدولية، سيوجه كاملاً إلى الولايات المتحدة، التي ستواجه صعوبة للتملص نهائياً من العملية الإسرائيلية، كما أن آمال نجاح العملية قد تكون منخفضة؛ بسبب الصعوبات العملياتية. وعلى أي حال، فإن الإدارة الأمريكية قد استخدمت التهديد، لفظياً على

الأقل، بشن عملية عسكرية؛ بهدف الضغط على الإيرانيين، وعلى الأوربيين أيضاً؛ لوقف البرنامج النووي الإيراني.

- قد تتخذ إيران خطوات ثأرية ضد الولايات المتحدة، إثر ضرب منشآتها النووية؛ من ضمنها: تنفيذ عمليات إرهابية ضد أهداف أمريكية داخل الشرق الأوسط وخارجه؛ وبذل جهود كبيرة لتعويق دور الولايات المتحدة في العراق؛ حيث يوجد لإيران تأثير وسط المنظمات الشيعية، والتعرض للقوات الأمريكية في الخليج أو العراق بواسطة أسلحة تقليدية، ومن ذلك ضرب القطع البحرية الأمريكية بالصواريخ، وتنفيذ عمليات إرهابية وعمليات عسكرية ضد حلفاء الولايات المتحدة، وفي هذا الإطار يجب الأخذ في الحسبان، أنه إثر شن هجوم أمريكي على إيران، فإن إيران قد ترد بضرب أهداف إسرائيلية، وإن لم تكن إسرائيل مشتركة في الهجوم، ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة تملك قدرة ردع أكثر استمرارية تجاه إيران، مقابل الردع الإسرائيلي، ومن ذلك حجم تكرار الرد في أعقاب قيام إيران بخطوات ثأرية؛ ولهذا السبب يجب أن نفترض أنه إذا قررت إيران الرد على الهجوم الأمريكي، فإن الرد الإيراني سيكون مقيَّداً وحذراً؛ بهدف عدم جر الولايات المتحدة إلى التصعيد في أعقابه. وعلى أي حال فإن الرد العسكري الإيراني ضد أهداف أمريكية من المتوقع أن يقود إلى رد أمريكي مضاد، وإلى سلسلة عمليات وعمليات مضادة.

- وقد تحاول إيران؛ رداً على الهجوم الأمريكي، المساس بتدفق النفط من الخليج بواسطة إغلاق مضيق هرمز، أو محاولة التعرض للناقلات النفطية التي تبحر في مياه الخليج. ومع ذلك، فمن المشكوك فيه أن تستمر إيران في انتهاج هذه الطريق طوال الوقت؛ بسبب أنها بذلك ستضر بمداخيلها النفطية، وكذلك بسبب أن الولايات المتحدة قد تستخدم القوة المضادة؛ بهدف المحافظة على حرية الملاحة في الخليج. وعلى أي حال، فإن الولايات المتحدة ستضطر إلى أن تأخذ في الحسبان أن مواجهة عسكرية ضد إيران التي هي أحد أهم منتجي النفط في العالم، قد تقود إلى زعزعة سوق الطاقة، وارتفاع أسعار النفط، وهي المرتفعة أصلاً، خلال السنوات الأخيرة.

- قد يكون تورط الولايات المتحدة في العراق، عنصراً كابحاً في اعتبارات الإدارة الأمريكية؛ لأن الرأي العام الأمريكي خاصة، والرأي العالمي بصورة عامة، يصعب

عليها قبول تورط عسكري آخر في دولة أخرى؛ فالدروس المستقاة من الصعوبات في العراق، تحرك عناصر في الولايات المتحدة للتساؤل: إلى أي مدى تمثل إيران النووية حقاً، خطراً جوهرياً على المصالح الأمريكية؟ وهل سيحل الهجوم العسكري المشكلة الإيرانية؟ ومع ذلك؛ ونظراً إلى أن الحديث لا يدور حول شن هجوم بري واسع، ووجود متواصل للقوات الأمريكية في إيران، ولكن حول عملية مقيدة بمدة زمنية ونطاق محدَّدين، فإن الإدارة الأمريكية يمكنها أن تفترض أن رد الفعل الداخلي، على مثل تلك العملية العسكرية لن يكون شديداً، وخاصة إذا تمكنت الإدارة الأمريكية بصورة مناسبة، من تسويغ ضرورة القيام بالعملية العسكرية. وعلى العكس من ذلك، فإن القيام بعملية عسكرية ضد إيران سيُدرس بعد أن يتم سحب رئيسي للقوات الأمريكية من العراق؛ ففي هذه الحالة من المحتمل أن تُطلق أيدي الإدارة الأمريكية لتنفيذ عملية ضد إيران، وربما أيضاً، ستحتاج الإدارة الأمريكية إلى أن تبرهن من خلال هذه العملية أن قدرة ردعها لم تُضرَّر إثر تورطها في العراق.

سيكون للموقف الأوربي وزن مهم في اعتبارات الإدارة الأمريكية، وعلى الرغم من قلق الحكومات الأوربية من سعي إيران نحو السلاح النووي، ومن جهودها لتطوير صواريخ بعيدة المدى تمثل تهديداً لأوربا، فإنها لن تشارك في تنفيذ عملية عسكرية ضد إيران، كما أنها كما يبدو، لن تؤيد تنفيذ عملية عسكرية، على الأقل بشكل فعال، ولكنها قد تفعل ذلك في ظروف قاهرة، كأن تقتنع بأن إيران حقاً قد تستخدم السلاح النووي. ومع ذلك، فإننا نجد أنه كلما اتضح أن إيران تقترب من الحصول على السلاح النووي، في ظل مقاومة الضغوط الممارسة عليها، ازداد تأييد الحكومات الأوربية بتشديد العقوبات عليها، ويجب عدم استبعاد إمكانية أن يكون من بينها من تبدي تفهماً بالتزام الصمت، في حال ضرب الولايات المتحدة المنشآت الإيرانية، ومن الضروري أن نذكر أن موقف الحكومات الأوربية في شأن الموضوع الإيراني قد أصابه تغيير ملحوظ منذ عام 2002، وأن رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير لم يستبعد القيام بعملية عسكرية ضد إيران.

وخلاصة القول: هي أن شن عملية عسكرية أمريكية ضد مواقع إيران النووية، سيكون مرتبطاً بصعوبات وإشكاليات، سواء من الناحية العسكرية أو من الناحية السياسية، ولكن هذه المشكلات تستطيع قوة كبرى؛ كالولايات المتحدة، التغلب عليها

إذا اقتنعت بضرورتها؛ لوقف البرنامج النووي الإيراني، وأن الطريقة الوحيدة لعمل ذلك هي شن عملية عسكرية. ومن الواضح أن قدرة قوة كبرى على «امتصاص الضربات»، وتحمل الصعوبات التي ستولد عقب عملية عسكرية، أكبر من تلك التي لدى دولة مثل إسرائيل. وإذا برزت علاوة على ذلك أسباب يمكنها إقناع الرأي العام الأمريكي، ودول أخرى بأن القيام بعملية عسكرية ضد إيران مسوَّغ؛ مثل الإعلان بصورة واضحة أن إيران قريبة من حيازة السلاح النووي حقاً، في ظل خروجها من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، فإن ذلك سيسهل على الإدارة الأمريكية الحصول على قرار لضرب منشآت إيران النووية.

يوجد نظرياً، خيار عسكري آخر، وهو عدم الاكتفاء بالقيام بعملية ضد منشآت إيران النووية، ولكن بالقيام بعملية عسكرية برية واسعة؛ بهدف إسقاط النظام الإسلامي في طهران؛ مثلما فعلت الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان. حقاً! إن خياراً كهذا لا يوجد لدى إسرائيل، ولو نظرياً؛ ولكنه أيضاً لا يُحقّق عملياً للولايات المتحدة؛ فثمة عوامل إيرانية كثيرة؛ مثل اتساع الأراضي الإيرانية، وكثرة عدد السكان، وكثرة عدد أفراد القوات المسلحة الإيرانية، ستجعل القيام بعملية عسكرية للسيطرة على مراكز السلطة في إيران، أصعب كثيراً من العملية التي كانت في العراق وأفغانستان؛ وبعد التورط في العراق يصعب كثيراً أن نفترض أن الإدارة الأمريكية ستقرر المبادرة بعملية مماثلة في إيران، وإذا قررت الإدارة الأمريكية مع ذلك، ضرب المواقع النووية الإيرانية من الجو، فيجب عدم استبعاد إمكانية أن تضرب أيضاً، أهدافاً استراتيجية إضافية قرب الأهداف النووية، ومن المحتمل أيضاً أن تقرر الإدارة الأمريكية أن تضرب في البداية أهدافاً استراتيجية أخرى في إيران، لا المواقع النووية ذاتها؛ بهدف إعطاء تلميحات للإيرانيين عن عزمها وإصرارها، ودفعهم إلى وقف جهودهم في المجال النووي.

وهناك في النهاية، من يقترح أن تستعمل الولايات المتحدة وسائل تدميرية؛ بهدف محاولة تغيير النظام الإسلامي في طهران، وإقامة نظام معتدل بدلاً منه. وقد قررت الإدارة الأمريكية تخصيص أموال إضافية؛ بهدف تغيير النظام في إيران، عبر البث الدعائي ومساعدة المعارضة الإيرانية، وهذا الخيار غير مطروح في إسرائيل، وربما ليس في استطاعة

الولايات المتحدة عملياً، ولا يجوز في الحقيقة، الاعتماد عليه استراتيجيةً أساسية. وإذا استبدل نظام جديد بالنظام الراهن في إيران، أو غُيِّر في المستقبل؛ فهذا سيكون نتيجة التطورات الداخلية، لا بسبب التدخل أو التأثير الخارجيَّين؛ فلا يوجد لدى الولايات المتحدة وسائل عملية لتغيير نظام دولة مركزية؛ مثل إيران، إلا بعملية عسكرية واسعة، وقد أوضحنا سابقاً أن هذا الخيار غير عملي، ولا يوجد، أيضاً، ضمان في أن تغيير السلطة في إيران سيؤدي إلى وقف سعيها للحصول على سلاح نووي؛ نظراً إلى التأييد الملحوظ وسط النخب السياسية في الدولة؛ للحصول على سلاح النووي.

والملحوظة الأخيرة في هذا الشأن تتصل بموقف إسرائيل؛ فمن الملاحظ أن موقف إسرائيل يُلخَّص بأن الاهتمام بالمشكلة الإيرانية يجب أن يكون، بداية وقبل أي شيء، من مسؤولية الولايات الأمريكية؛ بوصفها قوة عظمى، تقود المنظومة الدولية، ولا ينبغي أن تظهر إسرائيل كمن يحث الولايات المتحدة على ضرب إيران؛ فقد عُرِّضت إسرائيل لضرر معين؛ لأنها ظهرت كمن شجع الولايات المتحدة على شن حرب على العراق، وليس من المفضل لها أن تسهم في إضرام تلك الجمرات.

خلاصة

تُبدي إيران إصراراً مؤكداً لمواصلة سعيها للحصول على سلاح نووي، وقدرة ملحوظة للمناورة بين الضغوط الدولية المتزايدة وبين تعليق نشاطاتها النووية، وهذا النهج الإيراني نابع كما يبدو، من تقديرها أنها أحياناً تمتلك قدرة الصمود أمام الضغوط الممارسة عليها؛ بسبب أن إمكانية فرض عقوبات حادة عليها لّما تقترب بعد، وأن مخاطر الهجوم العسكري مازالت بعيدة.

- مازالت محاولة وقف جهود إيران للحصول على سلاح نووي ممكنة، ولكن النتيجة ليست مضمونة؛ إذ يبدو أن الخيار السياسي يلزم السير في طريق فرض عقوبات اقتصادية مؤثرة ومتواصلة؛ فالعقوبات التي فرضها مجلس الأمن على إيران غير مؤلمة بالقدر الكافي؛ ومن أجل فرض عقوبات مؤثرة يقتضي ذلك إجماعاً دولياً، لما يتوافر حتى الآن، وربما – إذا تم فرض تلك العقوبات – سيكون من الممكن الالتفاف عليها

أو خرقها؛ فإيران قد تظهر إصراراً للسير في دربها للحصول على سلاح نووي؛ حتى لو دفعت ثمناً باهظاً، أما الخيار العسكري فهو ممكن، ولكنه ينطوي على إشكاليات وتعقيدات، وخاصة بالنسبة إلى إسرائيل، ويرتبط بصعوبات عملياتية وبمخاطر، ولا يعد نجاحه في تحقيق هدفه الأساسي مضموناً، ولن تتوصل إسرائيل إلى قرار حول القيام بعملية عسكرية إلا إذا استنفد التأثير السياسي، وإذا بدا أن الولايات المتحدة لا تعتزم تنفيذ عملية عسكرية بنفسها، وعندما تكتمل ظروف إضافية تعطي توقعاً مناسباً؛ لتحقيق أهداف العملية. كما يجب أن يُحدَّد الجدول الزمني لتنفيذ عملية عسكرية، سواء كان للولايات المتحدة أو لإسرائيل؛ وفقاً لتقدير الاستخبارات في شأن الموعد الذي ستمتلك فيه إيران أول قنبلة نووية؛ ولكن قد يكون الجدول الزمني، عملياً، قصيراً جداً؛ حتى تتمكن إيران من إنتاج كميات كافية من المادة الانشطارية اللازمة لإنتاج قنبلة، وفقاً للتقديرات.

- الولايات المتحدة مستعدة جيداً لتنفيذ عملية عسكرية ومواجهة انعكاساتها ومخاطرها، وخاصة بوجود قواتها على مقربة من إيران، وقدرتها على تنفيذ تكرار للهجمات طوال الوقت، وإذا قررت الولايات المتحدة مهاجمة إيران، فيبدو أنها لن تشرك إسرائيل في العملية، ولن تعلمها أيضاً من البداية بقرارها، وليس من المهم أن تظهر إسرائيل كمن يدفع الولايات المتحدة نحو تنفيذ العملية.

- يمكن أن يكون الهدف الحقيقي للعملية العسكرية تأجيل استكمال برنامج إيران النووي مدة زمنية ملحوظة؛ لأنه من المشكوك فيه أن تقود عملية كهذه، إلى الوقف التام له، إلا إذا كررت الولايات المتحدة هجومها مرات عدة على الأهداف النووية، على مدار الأعوام، حتى يصيب النظام الإيراني اليأس من الحصول على سلاح نووي.

- تمتلك إيران قدرة للرد، سواء تجاه إسرائيل أو تجاه الولايات المتحدة؛ وهو رد عسكري محدد، يمكن أن يُمثَّل بالمشاركة في تنفيذ عمليات إرهابية واسعة ضد أهداف إسرائيلية ويهودية، وضد أهداف أمريكية في العراق والخليج خاصة، وتحريك المنظمات المرتبطة بإيران – وعلى رأسها حزب الله – ضد إسرائيل والولايات المتحدة، واتخاذ خطوات اقتصادية؛ فالهجوم الإسرائيلي، وربما الأمريكي أيضاً، سيفتحان حساباً طويل الأجل ضد إيران.

انعكاسات امتلاك إيران السلاح النووي

الانعكاسات على إسرائيل

أخذ قادة إسرائيل، منذ بداية التسعينيات، ينظرون إلى التهديد الإيراني بخطورة بالغة؛ بسبب النهج المتعصب لإيران في دعم الإرهاب ضد إسرائيل، وبسبب الجهود الإيرانية، في الأساس؛ للحصول على سلاح نووي، ويرى كثير من زعماء إسرائيل في التهديد النووي الإيراني تهديداً استراتيجياً بالغ الخطورة على إسرائيل، وخصوصاً أن التهديدات الأخرى قُلِّصت؛ نتيجة للضعف العسكري والضعف السياسي لسوريا، واختفاء العراق من على خريطة القوة العسكرية. ومن هؤلاء الزعماء من يرى أن التهديد النووي الإيراني يمثل تهديداً مستقبلياً على بقاء إسرائيل، وهو يعود في الأساس إلى المخاوف من الاندماج الذي قد يُوظف في المستقبل القريب، بين النظام المتعصب، الذي يدعو في طهران علانية إلى تصفية دولة إسرائيل، وبين امتلاكه سلاحاً نووياً؛ وهذا قد يحركه نحو محاولة التنفيذ العملي لنهجه تجاه إسرائيل. ومن الواضح أن طبيعة تقدير خطورة التهديد النووي الإيراني تنعكس على الطريقة التي من خلالها ستتم الاستجابة لهذا التهديد ومعالجته؛ فتصور أن التهديد قائم، وقد يُجسَّد واقعاً يفرض محاولة وقفه بأي طريقة، ولو بالطريقة العسكرية، على حين أن التصور بأن التهديد الأقل خطورة قد يقود إلى استنتاج بضرورة معالجته بطرائق أكثر اعتدالاً، وربما يمكن معايشته.

يجب عدم الاستخفاف بالانعكاس الخطير على إسرائيل؛ لما يمثله وجود سلاح نووي في حوزة إيران؛ ففي هذه الحالة سيُولَّد وضع جديد؛ فأول مرة منذ قيام الدولة سيكون في حوزة دولة عدوة القدرة على إلحاق خسائر بشرية جسيمة بها، وهذا التهديد سيمس إسرائيل ودولاً أخرى، أيضاً؛ بسبب وجود قدر كبير من التشكك في النيات الاستراتيجية الإيرانية وسياساتها النووية المستقبلية؛ فلا يوجد اليوم معطيات يمكن الاستناد إليها في تقدير السياسات المستقبلية للنظام الإيراني في شأن الموضوع النووي؛ بسبب أنه ينكر أي نية لامتلاك سلاح نووي، كما أنه لم يلمح إلى طبيعة سياساته حينما يمتلك سلاحاً كهذا. إن نقصاً أساسياً في المعطيات التي يحتاج إليها بناء التصور إزاء التهديد النووي الإيراني،

سيسهم في التشكيك في السياسات الإيرانية، ويستلزم هذا حذراً تجاه نياتها مادامت النيات لم يتم توضيحها.

ولا تعد في الحقيقة، تصريحات الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد حول محو إسرائيل من الخريطة، جديدة في جوهرها، فقد أصدر مثل هذه التصريحات زعماء إيرانيون من قبل. ولكن تكرارها، ولاسيما في الفترة التي تتعرض فيها إيران لضغوط في شأن الموضوع النووي، من شأنه أن يعزز التطرف المتزايد في القيادة الإيرانية تجاه إسرائيل. ومن المستحيل نظرياً، الاستبعاد بشكل مطلق احتمال سيطرة مجموعة متعصبة، سواء كانت منتمية إلى النظام أو منشقة عنه، على السلاح النووي وقرارها استخدامه ضد إسرائيل. ويجب أن نتذكر أن الشرق الأوسط منطقة تُستخدم فيها بصورة واسعة أعمال العنف والقوة العسكرية، كما تم استخدام الصواريخ البالستية والسلاح الكيماوي بقدر ملحوظ في الحروب بين دول إسلامية أيضاً. أما نظرياً، فقد تكون مخاطر استخدام سلاح نووي في هذه المنطقة أكبر من استخدامه في مناطق أخرى، أو أكبر من الذي كان بين القوى الكبرى خلال الحرب الباردة؛ بسبب أنه لما يُبلوَر بعد في الشرق الأوسط، قواعد للعب، وأطر للحوار، تقلص مخاطر الاستخدام السلاح النووي.

وبرغم الخطورة التي تكمن في إمكانية حيازة إيران سلاحاً نووياً، فإن التساؤل الأساسي هو: هل يمكن إيران أن تستخدم قدرتها النووية ضد إسرائيل بشكل عملي؟ ليس على هذا التساؤل إجابة واضحة؛ فجميع محاولات الإجابة قد تكون مجرد افتراضات أو تصورات، قد يتضح أنها خاطئة لاحقاً، ولكن بافتراض أن التصورات برهنت بمرور الوقت، أن إيران ستتصرف، من حيث هي لاعب عقلاني، يدقق ويدرس الثمن، والمخاطر التي تنطوي عليها خطواته، حتى وفقاً لمنظومة المفاهيم الإيرانية، لا الغربية بالضرورة، وأنها ليست موجهة بدوافع أيديولوجية دينية فحسب، فهناك بضعة أسباب يمكنها أن تقلل مخاطر إقدام إيران على استخدام السلاح النووي ضد إسرائيل.

يتعلق السبب الأول بدوافع إيران؛ فعلى قدر ما يمكن أن نحكم، فإن الدافع الأساسي الإيراني للحصول على سلاح نووي هو دفاعي/ ردعي، وقد قيل: إن إيران قررت من البداية، في النصف الثاني من الثمانينيات، تطوير قدرة نووية عسكرية، كما يبدو، تكون بمنزلة سلاح مضاد لقدرة العراق في مجال أسلحة الدمار الشامل، وخاصة على

خلفية الضربة القاصمة التي مُنيت بها إيران في حربها ضد العراق؛ فالإيرانيون قلقون في الأساس، من حقيقة أن العراق كان يمتلك حينذاك أسلحة كيماوية وبيولوجية، وصواريخ كانت مدياتها تغطي طهران والمدن الإيرانية الأخرى، وقد استخدم العراق في الحرب أسلحة كيماوية وصواريخ ضد أهداف في إيران، وكان يخطو نحو امتلاك السلاح النووي. أما في الفترة الأخيرة، وإزاء الوهن العراقي منذ حرب الخليج (1991)، فقد دفع النظام الإيراني بمساعيه نحو السلاح النووي، الحاجة الملحة في نظره إلى ردع الولايات المتحدة عن استخدام قدرتها الاستراتيجية ضده. ويُبدي النظام الإيراني أيضاً، اهتماماً بردع إسرائيل عن استهداف إيران، ولكن تصوره بامتلاك إسرائيل أسلحة نووية، لم يكن له كما يبدو، أي تأثير في قراره تطوير أسلحة كهذه.

أما السبب الثاني فيتصل بقدرة الردع الإسرائيلية تجاه إيران، فإيران ترى إسرائيل قوة إقليمية قوية تمتلك ترسانة كبيرة من الأسلحة النووية، وفقاً لمنشورات أجنبية؛ فإذا افترض النظام الإيراني أن إسرائيل تمتلك قدرة توجيه ضربة نووية ثانية، فهناك شكوك كبيرة في أنه سيسمح لنفسه بضرب إسرائيل بالسلاح النووي، عندما يقدِّر أن الثمن سيكون تعرض المدن الإيرانية لضربة نووية ثانية. وعلى الرغم من تطرف النظام الإيراني، فإنه يصعب افتراض أنه مستعد للتضحية بملايين الإيرانيين؛ بهدف إنزال ضربة نووية بإسرائيل. وبتحليل نظري، فإن توجيه ضربة نووية إلى طهران، التي يقطنها أكثر من 12 مليون نسمة، ستؤدي إلى إصابة عدد هائل من الناس، وتدمير البنية التحتية سنوات طويلة قادمة، وستلحق أضراراً بالغة بالصفوة في إيران، أما توجيه ضربة نووية إلى إسرائيل فقد تقتل آلاف المسلمين الذين يعيشون في إسرائيل وتحت سلطتها، وتلحق أضراراً بالأماكن المقدسة للمسلمين، وعلى رأسها تلك التي في مدينة القدس، وقد تأخذ إيران في حسبانها قدرة إسرائيل على اعتراض صاروخ نووي بواسطة منظومة «حيتس» المضادة للصواريخ؛ بسبب أن أسوأ سيناريو من منظور الإيرانيين سيكون محاولة ضرب إسرائيل بالسلاح النووي والإخفاق في الهجوم.

وبافتراض أن إيران ستكون مُدركة الثمن الذي ستدفعه، فإن سياستها النووية تجاه إسرائيل ستتأثر؛ بسبب توازن القوى الاستراتيجي بينها وبين إسرائيل، وهذا التوازن سيظل يميل إلى مصلحة إسرائيل حتى في الفترة الأولى التي ستمتلك فيها إيران سلاحاً

نووياً، ويجب على إيران أن تفترض، على أساس منشورات أجنبية، أن إسرائيل لديها ترسانة كبيرة من الأسلحة النووية، تحتاج إيران إلى سنوات حتى تمتلك مثلها، وأن إسرائيل تمتلك وسائل إطلاق أكثر تنوعاً، وأن إيران لا تمتلك منظومة دفاعية مضادة للصواريخ مثلما تمتلك إسرائيل. ومن المحتمل أن تدفع قدرة الردع الإسرائيلية ذاتها من البداية الإيرانيين، إلى السعي لبناء توازن رعب نووي أمام إسرائيل ولردع نووي متبادل، لا المبادرة باستخدام سلاح نووي ضد إسرائيل بالضرورة.

ويظهر السبب الثالث في الردع الأمريكي؛ إذ يبدو واضحاً لإيران الفرق بينها وبين الولايات المتحدة في القوة العسكرية التقليدية، وإذا كان لديها شك في هذا، فإن حربي الخليج يجب أن توضحا لها زيادة الفجوة الاستراتيجية العسكرية بينهما؛ ولذا فإن آخر سيناريو ترغب فيه إيران هو حصول مواجهة عسكرية بينها وبين الولايات المتحدة، ويبدو واضحاً لإيران كذلك العلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وتعلم التزام الإدارة الأمريكية إزاء بقاء إسرائيل والمحافظة على أمنها، ومن ذلك مواجهة التهديد الإيراني؛ فإيران نفسها يجب عليها افتراض أن هجوماً نووياً على إسرائيل سيقود إلى رد أمريكي أكثر صرامة، ولاسيما إذا أوضحت الإدارة الأمريكية هذا من البداية، وعلاوة على ذلك، فإن استخدام السلاح النووي ضد إسرائيل سيضر بالهدف الأساسي الحالي في نظر النظام الإيراني؛ لإيجاد ردع ضد الولايات المتحدة، بافتراض أنها سترد ضد إيران.

ويتعلق السبب الرابع بالأجل البعيد؛ فإيران تجتاز خلال الفترة الأخيرة تغييراً داخلياً مهماً، ينبع من مطلب واسع، وخصوصاً وسط الجيل الشاب؛ لتوسيع الحرية الشخصية والحرية السياسية في الدولة، ولتحسين الوضع الاقتصادي ولتقليص الفساد فيها. وهذا التغيير ينمو ويتطور بوتيرة بطيئة، تتخذ تارة مسار الصعود وتارة أخرى مسار الهبوط. لقد اتسمت السنوات الثلاث الأخيرة تحديداً بتراجع ملحوظ في قوى الداعمين للتغيير. وهذا التراجع ظهر في بروز التأثير الراديكالي بانتخاب محمود أحمدي نجاد لرئاسة إيران، وفي افتقاد المطالبين بالإصلاح الأغلبية التي كانوا يستحوذون عليها في البرلمان السابق، بيد أن المطالبة بالتغيير حقيقية ونابعة من الشعب؛ ولذلك يوجد أساس للتصور أنه في نهاية المطاف، وخلال فترة زمنية من الصعب تقديرها، سيوجد في إيران نظام أكثر اعتدالاً، يكون كذلك مستعداً؛ لإجراء حوار مهم مع الولايات المتحدة، وربما أيضاً مع إسرائيل.

وإذا حدث هذا الأمر، حتى لو كانت إيران تمتلك سلاحاً نووياً، فإن دلالته ستكون أقل خطورة وتهديداً. وفي حال كهذه ستُفتح فرصة مهمة أمام الولايات المتحدة والحكومات الأوربية؛ لمحاولة وقف برنامج إيران النووي، وحتى لو كانت تمتلك سلاحاً نووياً فإنها ستحاول إقناعها بتدميره والتخلص منه؛ بوصفه جزءاً من صفقة شاملة.

وثمة مسألة أخرى تتعلق بالأجل البعيد؛ فإذا بدأت مسيرة سلام عملية بين إسرائيل وبين الفلسطينيين، و/ أو سوريا، تقود إلى اتفاق سلام يؤدي إلى تسوية أخرى بين إسرائيل وبين سائر الدول العربية، فإن إيران ستواجه صعوبة في تجاهل الوضع الجديد. إن تطوراً كهذا قد يقود إلى فتح حوار بين إيران وإسرائيل، وإذا لم يحدث هذا الأمر، فسيصعب افتراض أنه في ظروف إقليمية كهذه ستكون إيران مستعدة لضرب إسرائيل بسلاح نووي.

وبتحليل نظري، نتساءل: ما المخاطر التي قد تنجم عن مواجهة نووية مستقبلية ممكنة بين إيران وإسرائيل؟ نظرياً، من المتوقع حدوث بضعة سيناريوهات لمثل هذه المواجهة، هي:

- **هجوم نووي يبادر به أحد الجانبين.** ثمة احتمال وحيد لهذا السيناريو، وهو أن إيران سترغب في تدمير إسرائيل، أو على الأقل، في إصابتها إصابة قاصمة، بهجوم مفاجئ، وليس بالضرورة من خلال علاقة سلبية مباشرة بالأحداث في المنطقة. وبتحليل عقلاني، فإن الاعتقاد بحدوث هذا السيناريو يبدو منخفضاً، والاعتقاد بأن تبادر إسرائيل إلى مهاجمة إيران نووياً يصل إلى الصفر أيضاً.

- **التدهور من مواجهة تقليدية إلى مواجهة نووية.** إن مخاطر تدهور من هذا النوع لا تبدو مرتفعة؛ بسبب أن مخاطر مواجهة تقليدية واسعة بين إيران وإسرائيل منخفضة في ظل البعد بينهما. وحتى لو نفذت إسرائيل هجوماً تقليدياً محدداً ضد إيران؛ على سبيل المثال، في أعقاب التورط الواضح لإيران في عمليات إرهابية استثنائية في خطورتها ضد إسرائيل، فإن مخاطر حدوث تدهور من مواجهة تقليدية إلى مواجهة نووية ستبدو عالية.

- **ضربة نووية استباقية إثر مخاوف عملية لأحد الجانبين من هجوم نووي من الطرف الآخر.** إن خطراً كهذا مقبول مادام الجانبان لم يحددا قواعد للتعامل في البيئة النووية. وهذا الموضوع سيتم بحثه لاحقاً.

- الهجوم النووي الإيراني على إسرائيل رداً على ضربها أو ضرب حلفائها. في هذا الصدد يجب أن نشير إلى احتمالين: الأول، حصول هجوم نووي إيراني على إسرائيل رداً على الهجوم الأمريكي أو الإسرائيلي عليها، والعنصر الحاسم في هذا السيناريو سيكون خطورة الهجوم على إيران. وليس من المعقول أبداً أن يقود شن هجوم تقليدي على أهداف في إيران، وفي حوزتها سلاح نووي، إلى رد نووي إيراني ضد إسرائيل، إذا ظل لدى إيران قدرة توجيه ضربة نووية ثانية، وإذا كان الأمر كذلك فإنه يجب عدم استبعاد هذا الاحتمال بتاتاً. وفي مقابل ذلك، سينتج من سيناريو شن الولايات المتحدة هجوماً نووياً على إيران، إصابة عدد كبير جداً من الإيرانيين، أو تقدير النظام الإيراني أن رداً نووياً ضد إسرائيل ضروري لبقائه؛ فحينئذ يزداد رجحان التصورات لهجوم نووي إيراني ضد إسرائيل، شرط أن يظل، كما هو معروف، في أيدي إيران قدرة توجيه ضربة ثانية. أما الاحتمال الثاني، فهو أن تشن إسرائيل هجوماً شاملاً على سوريا أو على حزب الله، يُلزم إيران مساعدتهما، إلا أن تصورات أن تستخدم إيران سلاحاً نووياً؛ بهدف مساعدة حلفائها لا تبدو مرتفعة، وإذا كان الأمر كذلك فإن إيران من شأنها في هذه الحالة التهديد، علانية أو تلميحاً، باستخدام سلاح كهذا؛ بهدف ردع إسرائيل.

والسيناريو الأخير يزداد ترجيحاً باحتمالات إضافية: الاحتمال الأول أن تمنح إيران سوريا، حليفتها القريبة جداً، مظلة نووية دفاعية ضد إسرائيل؛ أي أن تهدد إيران بضرب إسرائيل بسلاح نووي في سيناريوهات مواجهة بين إسرائيل وسوريا. ولهذا الاحتمال يوجد طريقتان: الأولى، أن تضمن إيران لسوريا من البداية، سراً أو علانية، مظلة نووية في حال الهجوم الإسرائيلي، (وشرط ذلك أن توضح إيران أنها تمتلك سلاحاً نووياً)، والثانية، أن توقع إيران على اتفاق مع سوريا، من دون التطرق فيه بوضوح إلى استخدام السلاح النووي، وفي الحالين، وخاصة الأولى، تخلق إيران بُعداً ردعياً تجاه إسرائيل التي ستضطر إلى إدراج عنصر جديد ومهم، في موازنة سياستها تجاه سوريا، يُمثّل بأخذ الرد الإيراني في الحسبان. وسيكون لهذا الاعتبار الردعي أهمية مختلفة في سيناريو نشوب حرب شاملة بينهما، وخاصة إذا واجهت سوريا محنة عسكرية؛ إذ إن مظلة نووية إيرانية قد تقود سوريا أيضاً، إلى الاعتقاد بأن حرية عملياتها ضد إسرائيل ستُوسَّع، في الوقت الذي تكون في حوزتها شبكة أمنية نووية إيرانية.

وحتى لو لم تحاول إيران استخدام السلاح النووي ضد إسرائيل، أو ضد دول أخرى، والأمر مازال يفتقر إلى إثبات، فستبقى دلالات مقلقة أخرى لوجود سلاح نووي في حوزة إيران: أولاها، أن إيران التي تمتلك سلاحاً نووياً قد تتصرف بشكل أكثر عدوانية تجاه دول مختلفة، من بينها إسرائيل، استناداً إلى إحساس الأمن الذي سيمنحه لها الدعم النووي. وفي الواقع، قد يهدئ وجود سلاح نووي جزءاً من مخاوف إيران، ويُلزمها مزيداً من الحذر والتفهم؛ بهدف منع تصعيد قد يقود إلى مواجهة نووية. ولكن تطلعات إيران في الإقليم، وفي العالم الإسلامي، ونزعتها العدائية تجاه إسرائيل، قد تشجعها هي ذاتها، على مزيد من العدائية. وهذه العدائية قد تنعكس في تعزيز تورطها في الإرهاب والتخريب، ضد دول أخرى، كما أنها قد تأخذ منحى استفزازياً في سياستها تجاه جاراتها؛ على سبيل المثال في صراعات ممكنة الحدوث ضد دول الخليج أو ضد العراق أو ضد أفغانستان، وكذلك أيضاً في موضوعات غير عسكرية؛ مثل مصادر النفط وأسعاره. وقد تكثف إيران ضغطها على دول الخليج ومطالبتها بالتعاون وإياها، ومن ذلك تقليص وجود القوات الأمريكية في الخليج، أما بالنسبة إلى إسرائيل، فإن هذه العدوانية قد تُجسَّد في تحريك حزب الله للعمل ضد إسرائيل، وهذا الموضوع سيتم دراسته لاحقاً.

والاحتمال الثاني هو أن وجود سلاح نووي إيراني قد يشجع دولاً أخرى في المنطقة على محاولة تطوير سلاح نووي من تلقاء ذاتها؛ وهذا يعني تحفيز سباق التسلح النووي في المنطقة. ويمكن إيران نفسها أن تلعب دوراً في نشر التكنولوجيا والمواد النووية إلى دول أخرى، وخاصة الدول التي ستبدي اهتماماً في تقويتها، كما أن دولاً أخرى في المنطقة سترغب في الحصول على سلاح نووي، أو على الأقل، على سلاح كيماوي/ بيولوجي؛ سواء كان للسعي للهيمنة على المنطقة، أو بسبب الخوف من التهديدات الإيرانية. والدول التي من شأنها الانضمام إلى سباق التسلح النووي هي: مصر، وسوريا، والعراق، وتركيا، والمملكة العربية السعودية، والجزائر. ولكن من المعقول افتراض أن جزءاً من هذه الدول على الأقل، لن يفعل ذلك؛ بسبب عدم رؤيته تهديداً خطيراً لوجود سلاح نووي في حوزة إيران؛ مثلما ترى إسرائيل ذلك؛ فالجزائر غير مهددة ولن تتأثر بقدر ملموس من امتلاك إيران سلاحاً نووياً. أما العراق، وهو إحدى الدول العربية الأكثر تهديداً من جانب إيران، فلا يمكنه العودة إلى المسار النووي خلال السنوات القريبة، ولكن قد يحاول عمل ذلك على المدى البعيد جداً، وتركيا غير مهددة مباشرة من إيران، وتحظى بدعم حلف شمال

الأطلسي (الناتو)؛ ولذلك فإن عناصر تركية رسمية استبعدت إمكانية مطالبة بلادهم بتطوير سلاح نووي إذا امتلكته إيران.

أما بالنسبة إلى مصر والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص، فإن وجود سلاح نووي في حوزة إيران، من شأنه أن يكون سبباً مهماً لانضمامها إلى السباق النووي؛ فقد تشعر المملكة العربية السعودية أنها مهددة من طرف إيران، وتظهر حساسية تجاهها؛ وخاصة بسبب مخاوفها إزاء استقرار نظامها ومستقبل مخزونها النفطي. وعلى حين أنها لا تملك بنية تحتية تقنية مناسبة، فقد تفضل الاعتماد على دعم الولايات المتحدة، إلا أنها قد تستغل قدراتها المالية؛ بهدف محاولة الحصول على قدرات نووية على نحو متأخر جداً. وأما بالنسبة إلى مصر، فإن إيران لا تمثل تهديداً مباشراً لها، ولكن مصر؛ بوصفها دولة رائدة في المنطقة، ستواجه صعوبات للبقاء جانباً، بينما تنطلق إسرائيل وإيران على المسار النووي. نضيف إلى ذلك سوريا، التي قد ترى؛ مثل إيران، في السلاح النووي وسيلة مناسبة لتقوية قدرة ردعها تجاه إسرائيل، وتحسين وضعها العسكري ووضعها الإقليمي، ومن المحتمل أن تتمكن سوريا من تحقيق ذلك بمساعدة نووية إيرانية؛ ولإيجاز هذا الموضوع، فإن امتلاك إيران سلاحاً نووياً لن يكون بالضرورة محفزاً مباشراً لأغلب دول المنطقة ذات الصلة بالأمر للدخول في سباق نووي، وسوف تواجه تلك الدول ضغوطاً دولية كثيفة للامتناع عن ذلك، ولكن إذا قررت دول عربية؛ كمصر، عمل ذلك، فإنها قد تحرك دولاً إضافية للسير في دربها. وحقيقة أن عدداً من الدول العربية قد أعلنت في خريف عام 2006، عن اعتزامها تطوير قدرة نووية؛ للأغراض السلمية، قد تُستخدم مؤشرات أولية لحدوث سيناريو كهذا.

أما الاحتمال الثالث فهو أن القدرة النووية ستقوي شأن إيران، وتصبح الدعامة الأساسية للعناصر الراديكالية في المنطقة وفي العالم الإسلامي، وتمنح زخماً إضافياً لتقوية محور الشر في المنطقة؛ فالحصول على السلاح النووي قد يعزز التوجهات الراديكالية داخل إيران نفسها، على المدى القصير على الأقل، ويرفع مكانة النظام، ويؤدي إلى تحريك أنظمة معتدلة في الإقليم؛ لتوائم سياستها السياسات الإيرانية؛ بسبب أنها ستكون أكثر تعرضاً للضغط الإيراني، حتى إذا كان عدد منها، وخاصة تلك التي في الخليج، سيطلب، حقاً، تكثيف اعتماده على الولايات المتحدة، من حيث هي ثقل مضاد للتهديد الإيراني، كما أن

النظام الإيراني قد يستخدم الدعم النووي لزيادة النضال ضد الولايات المتحدة حول النفوذ والسيطرة في الخليج، وقد يزداد الثقل الإيراني، لأنه منذ سقوط نظام صدام حسين، لا يوجد لاعب إقليمي يمكنه تحقيق توازن، وكبح جماح إيران في الدائرة الخليجية، وتقوية العناصر الراديكالية قد تضر بمنظومة علاقات السلام التي تسعى إسرائيل لبنائها مع العالمين العربي والإسلامي.

وهناك من يرى في وجود سلاح نووي في حوزة إيران خطراً إضافياً، وهو أن إيران ستنقل سلاحاً من هذا النوع إلى منظمات إرهابية، وخاصة حزب الله. وفي هذه الحال، فإن تلك المنظمات قد تحاول ابتزاز الولايات المتحدة وإسرائيل، أو دول أخرى؛ لتلبية مطالبها، وستكون المنظمات الإرهابية، تحت رعاية السلاح النووي، أكثر جسارة في تنفيذ عمليات ضد تلك الدول، وفي أسوأ الحالات قد تستخدم السلاح النووي أيضاً، وبرغم الخطورة الكامنة في هذا الاحتمال فإن تصوره يبدو منخفضاً، وعلاوة على المشكلات والقيود الموضوعة على امتلاك منظمات إرهابية السلاح النووي واستخدامه، يصعب أن نرى أي مصلحة مهمة ستكون لإيران بنقل السلاح النووي إلى منظمات كهذه؛ فنقله إلى هذه المنظمات لن يقوي قدرة الردع الإيرانية، أو سعيها للهيمنة الإقليمية، إنما يعززان تصوير إيران؛ بوصفها دولة غير مسؤولة؛ نظراً إلى أنه سيكون واضحاً للجميع أنها مصدر السلاح، وأنها أيضاً، ستعطي حزب الله قدرة ابتزاز تجاه إسرائيل، فإذا كان هدف إيران ردع إسرائيل عن ضرب حزب الله، فمن المعقول جداً أنها ستفضل عمل ذلك بنفسها، ولن تنقل سلاحاً نووياً إلى المنظمة لأغراض الردع، وفوق كل شيء فإن وصول سلاح نووي إلى أيدي منظمات إرهابية، من شأنه أن يبعد السيطرة والتشغيل المتعلقين بهذا السلاح الأكثر خطراً، والحساس من أيدي إيران، وكذلك نقلها إلى أيدي المنظمات التي تعد معايير المسؤولية لديها أقل من الدول. ويمكن، أيضاً افتراض أن تعارض سوريا بحزم أن يكون في حوزة المنظمة، التي توجد في منطقة تأثيرها، سلاح نووي؛ الأمر الذي قد يورطها كثيراً وإسرائيل ويقلص حرية عملها.

وفي حال وجود سلاح نووي في حوزة إيران، وقيامها بتجربة نووية، فقد يكون لهذا الأمر تأثير آخر في إسرائيل. ففي وضع كهذا قد توجد وسط الجمهور في إسرائيل أجواء مرعبة من احتمالات هجوم نووي إيراني، وأجواء كهذه من شأنها أن تتأثر بالتصريحات

المهددة التي يدلي بها زعماء إيران، وتتأثر أيضاً، بالإعلام وعناصر أخرى في إسرائيل، كما أن التصريحات التي تُسمع في إسرائيل حول أن وجود سلاح نووي في حوزة إيران يمثل تهديداً لإسرائيل، وأن إيران قد تستخدم سلاحاً كهذا، تسهم في إيجاد أجواء كهذه. وإذا تطورت أجواء من هذا النوع، فقد تؤدي، على الأقل فترة زمنية معينة، إلى زيادة الهجرة من إسرائيل، وتقليص الهجرة إليها، وتؤدي أيضاً، إلى تراجع الاستثمارات الاقتصادية في إسرائيل.

إن وجود سلاح نووي في حوزة إيران سيخلق وضعاً لا مثيل له من ناحية قدرتها على ضرب إسرائيل، كما أن وجود هذه السلاح قد يُفاقم عدداً من المشكلات الأمنية الإسرائيلية، سواء من ناحية تعقيدها أو من حيث إمكانية معالجتها أو من حيث زيادة مستوى الشكوك التي يجب على إسرائيل التغلب عليها. ولكن من المشكوك فيه أن يقود تفاقم التهديد الإيراني إلى تنفيذه عملياً، وقد قيل: إن هناك عدداً من الأسباب المهمة التي تدفع إلى اعتقاد أن إيران لن تتردد في استخدام سلاح كهذا ضد إسرائيل. إن افتراضاً كهذا يجب أن يؤثر في طريقة معالجة إسرائيل للتهديد النووي الإيراني؛ فإذا كان الاستنتاج هو أن وجود سلاح نووي في حوزة إيران سيؤدي إلى تفاقم المشكلات الأمنية الإسرائيلية، وأن إيران لن تقدم على مهاجمتها نووياً، فإنه يجب على إسرائيل دراسة طرائق بديلة للعملية العسكرية، ومعالجة هذا التهديد.

الانعكاسات الإقليمية

إن الحرب التي نشبت في لبنان في صيف عام 2006، والعلاقة المباشرة بين حزب الله وإيران تُوجبان دراسة انعكاسات إيران النووية على الساحة اللبنانية، وعلى طريقة عمل حزب الله؛ فإيران أسست منظمة حزب الله وبنتها عسكرياً وسياسياً، من حيث هي نموذج ناجح لتصدير الثورة الإسلامية، وطليعة إسلامية شيعية للنظام الإيراني، ولكن بناء قدرة حزب الله العسكرية له أهمية أخرى في نظر إيران؛ فقد أسهمت إيران إسهاماً مهماً في بناء المنظومة الصاروخية، وخاصة الصواريخ الطويلة المدى، ومنظومة التحصينات للمنظمة في جنوب لبنان؛ بوصفها جزءاً من قدرة الردع الإيرانية تجاه إسرائيل؛ ولذلك كانت إيران مستعدة لأن تزود حزب الله، من دون أي محددات، بسلاح نوعي يمكنه ضرب أهداف استراتيجية في إسرائيل، وبهذا رغب النظام الإيراني في أن يوضح

لإسرائيل، أنها إذا حاولت ضرب إيران، وخاصة مواقعها النووية، فسيتم تشغيل منظومة الصواريخ ضدها؛ بوصفها جزءاً من الرد الإيراني.

مازال الوقت مبكراً للإجابة على السؤال: كيف أثرت المواجهات في لبنان، في وضع إيران، وفي قدرة ردعها تجاه إسرائيل؟ والإجابة على هذا السؤال سترتبط بقدر كبير بالإجراءات التي ستُطوَّر بعد الحرب، فإذا اتضح أن حزب الله قد أصابه الضرر بقدر أو بآخر من الناحية العسكرية، وربما من ناحية وضعه السياسي، فإن إيران حينئذٍ، ستُضرَّر من ناحيتين: الناحية الأولى، التي تعد أكثر أهمية، وهي أن قدرة استخدام إيران حزب الله أداة ردع ضد إسرائيل قد تصاب بالضرر، وسيواجه حزب الله صعوبات لإعادة بناء منظومة التحصينات على الحدود مع إسرائيل، ومن المحتمل أن يواجه صعوبات أيضاً، في تحسين منظومة صواريخه، وقد أثبتت إسرائيل أيضاً، أنها لم تُردَع بالمواجهات، ولو كان الثمن إطلاق ألفي صاروخ على أرض إسرائيل، بما نتج من إصابات بشرية وأخطار، أما الناحية الثانية، فهي أن المواجهات في لبنان وجهت الانتباه الدولي والانتباه العربي، نحو خطر زعزعة الاستقرار الإقليمي الكامن في حزب الله، عندما تكون إيران (وسوريا) من خلفه، وفي تقوية المحور الشيعي.

ولهذه النقطة الأخيرة أهمية أخرى؛ فمن المناسب أن نفكر في اعتبارات إسرائيل وكيفية تصرفها، وإجراءات النظام الإيراني وحزب الله، لو كانت المواجهات في لبنان قد اندلعت في وضع تمتلك فيه إيران سلاحاً نووياً؛ ففي مواجهات عام 2006، امتنعت إيران عن التدخل لمصلحة حزب الله، عدا جهود إمداده بوسائل القتال، ولم تهدد بالرد ضد إسرائيل إذا واصلت ضرب حزب الله، وهذا الامتناع الإيراني نابع كما يبدو، من نقص قدرة إيران على التدخل لوقف الهجوم الإسرائيلي على المنظمة، وربما أيضاً؛ خوفاً من رد إسرائيلي ضدها. ولكن إذا كان في حوزة إيران سلاح نووي، ففي ظروف نشوب مواجهة شاملة بين إسرائيل وحزب الله، من الضروري أن نأخذ في الحسبان أن إيران ستهدد بالتدخل بأي سبيل، وربما أيضاً، بالتلميح باستخدام سلاح نووي؛ بهدف ردع إسرائيل من ضرب حزب الله. ومن الصعب افتراض أن إيران ستقرر استخدام السلاح النووي؛ لمساعدة حزب الله خلال مواجهات واسعة ضد إسرائيل، ولكن وجود سلاح نووي في حوزتها سيجعلها تهدد حقاً، سواء علانية أو تلميحاً، باستخدامه في ظروف اندلاع

مواجهات واسعة بين إسرائيل وحزب الله، وهذا التهديد قد يسهم في تضييق حرية عمل إسرائيل تجاه حزب الله.

وإذا امتلكت إيران سلاحاً نووياً، فقد تدفع حزب الله إلى المبادرة بإطلاق منظومة صواريخه ضد إسرائيل، حينما ترى ضرورة ذلك، ويجب عدم استبعاد إمكانية أن يبدي حزب الله نفسه، من دون توجيه إيراني بالضرورة، نزعة عدوانية أكثر تجاه إسرائيل، إذا اعتقد أن حرية عملياته العسكرية قد زادت؛ لكون مؤيده قد امتلك قدرة ردع محسنة ضد إسرائيل، ومع ذلك، فإذا أبدى حزب الله عدوانية زائدة، فمن المعقول افتراض أن هذه العدوانية ستظهر في ظروف خاصة وفي أحداث منفصلة، ولن ترتبط بالضرورة بسياساته تجاه إيران؛ لأن المنظمة تنطلق أيضاً، من اعتبارات مقيدة أخرى، وليس من اعتبار تأييد إيران فحسب، وهذه الاعتبارات يمكنها أن تكون احتمالات إقدام إسرائيل على ضرب سوريا، التي توجد في وضع ضعيف، إذا تخطى حزب الله الخطوط الحمر في تصرفاته تجاه إسرائيل، أو وضعه في المنظومة اللبنانية. ويجب كذلك افتراض أن الهجوم الإسرائيلي الشامل على أهداف حزب الله صيف عام 2006، وتأثير العملية على وضعه وقدرته، سيُستخدمان أيضاً، عنصراً رادعاً وكابحاً في اعتباراته.

إن وجود سلاح نووي في حوزة إيران سيخلق، أيضاً تهديداً تجاه دول أخرى في الإقليم، وخاصة العراق، والمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الصغرى، وبقدر أقل أيضاً تركيا، ومصر، والأردن. ولكن تصورات استخدام إيران السلاح النووي ضد تلك الدول منخفضة جداً، إلا إذا دخلت إيران في المستقبل البعيد في حرب شاملة ضد العراق، تماثل الحرب التي كانت بينهما في الثمانينيات. ولكن دلالة ذلك التهديد تُمثّل ببروز عدوانية إيرانية محتملة ضد تلك الدول، وتعزيز قوة العناصر الراديكالية في المنطقة التي قد تؤثر تأثيراً سلبياً في استقرار أنظمة هذه العناصر، وتوسيع محتمل لسباق التسلح النووي في المنطقة؛ ونظراً إلى أن الحديث لا يدور حول تهديد قائم على تلك الدول، ونظراً إلى أنهم لا يمتلكون القدرة على القيام بعملية عسكرية ضد إيران، فإنه يصعب توقع أن يكون لتلك الدول تأثير في مجال وقف طموحات إيران النووية، برغم قلقهم المتزايد منها.

وتبدي الحكومات الأوربية قلقاً من احتمالات وجود سلاح نووي في حوزة إيران؛ وهذا القلق لا ينبع من احتمالية استخدام إيران السلاح ضدها؛ إذ إن الجهود الإيرانية

لزيادة مدى صواريخها، حتى يشمل أجزاء من أوربا، أو لشراء صواريخ يتراوح مداها ما بين 3000 و4000 كم تغطي كل أوربا وتطويرها، يثير قلقاً كبيراً لدى الحكومات الأوربية في أن تحاول إيران استخدام الابتزاز النووي ضدها في الموضوعات التي هي محل الخلاف بين الفريقين، كما أن الحكومات الأوربية تخشى من أن يزعزع السلاح النووي في حوزة إيران الاستقرار في الشرق الأوسط؛ فقد تكون إيران أكثر عدوانية، وقد يكون الشرق الأوسط أكثر راديكالية، وقد يُحفَّز سباق التسلح في المنطقة عندما تكون إحدى الدول المرشحة للانضمام إلى السباق هي تركيا التي يوجد معظم أراضيها في مدى صواريخ شهاب-3؛ وبهذا فهي ستخلق توتراً إضافياً داخل حلف الناتو، وستلحق ضربة مباشرة بنظام الرقابة على الأسلحة، وفوق كل هذا فإن التهديد الإيراني لإسرائيل، الذي سينتج جهداً محتملاً للتدهور الإقليمي، يقلق دول أوربا أيضاً.

وبسبب ذلك، فإن إيران إذا امتلكت سلاحاً نووياً، فمن المعقول افتراض أن الحكومات الأوربية ستوافق على الاشتراك في فرض عقوبات على إيران فترة زمنية معينة؛ لإخفاقها في وقف سيرها في طريق الوصول إلى سلاح نووي، إلا أنه يبدو أنها في نهاية المطاف ستُسلم بإيران النووية، وسط محاولة تقليل المخاطر المرتبطة بهذا الوضع.

وأخيراً، فإن وجود السلاح النووي في حوزة إيران، في ظل الالتفاف حول أجهزة الرقابة التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعلى الرغم من الجهود الدولية لكبحها، سيكون ضربة قاصمة لنظام الرقابة على الأسلحة، وللوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. والأزمة التي تعاظمت دلالاتها عقب التجربة النووية لكوريا الشمالية في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2006، سيرتبط نطاقها بتصرفات إيران والرد الدولي على خطواتها؛ فهل ستحصل إيران على سلاح نووي؛ إثر إلغاء عضويتها في المعاهدة أو في ظل انتهاكها؟ وهل ستجري إيران تجربة نووية، أو ستنتهج سياسات التعتيم النووي؟ وهل ستكون المنظومة الدولية مؤهلة لفرض عقوبات خطيرة على إيران فترة زمنية؟ أو أنها ستكتفي بعقوبات خفيفة يتم رفعها بعد فترة زمنية؛ مثلما حدث في الحالة الهندية والحالة الباكستانية؟ من الواضح أنه سيكون للإجراء الإيراني، وخاصة إذا أعلنت إيران أنها تملك سلاحاً نووياً، وتقوم بإجراء تجربة، انعكاسات أكثر صعوبة على نظام الرقابة على الأسلحة النووية، من تلك التي أحدثتها التجارب النووية

التي أجرتها الهند وباكستان في أيار/ مايو 1998؛ وذلك لأسباب ثلاثة: فإيران، بخلاف الهند وباكستان، تعد عضواً في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية؛ نظراً إلى أنها وقعت عليها وصدقت على توقيعها، وإيران التفت حول وسائل الرقابة التي فرضتها الوكالة الدولية عليها، وإيران ستحصل على سلاح نووي على الرغم من الجهود الدولية الواسعة لوقفها. إن تطورات من هذا النوع ستهدم كثيراً الثقة في الوكالة، وستلحق أضراراً بجهودها للرقابة في المستقبل، وستمثل دعوة للخروج على التوجيهات الأساسية لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وهذه الضربة ستكون قاصمة، إذا أقدمت حكومات مختلفة تنازلت في الماضي عن تطلعاتها للحصول على سلاح نووي، على إعادة دراسة موقفها على ضوء التسوية مع إيران.

السياسات النووية المستقبلية لإيران

لا يوجد حالياً أساس حقيقي كافٍ لتحديد ما ستكون عليه السياسات النووية المستقبلية لإيران بعد أن يكون في حوزتها سلاح نووي، والتساؤلات تتعلق بالمرحلة التي تقرر إيران فيها أن تصل في تطوير قدرتها النووية إلى الطريقة التي من خلالها تقرر عرض قدرتها النووية، وفوق كل شيء استخدام السلاح النووي عندما يكون في حوزتها، ومن المحتمل جداً أن الإيرانيين أنفسهم لمّا يقرروا بعد ما ستكون عليه سياستهم النووية، وأنهم سيبلورونها بعد أن يحصلوا على السلاح، أو سيكونون على مقربة من ذلك. وفي ظل نقص المعطيات، فإن التقدير في هذا الموضوع يستند إلى التعرف على السياسات الأمنية والسياسات الخارجية للنظام الإيراني، وعلى تحليل منطقي لمنظومة اعتباراته الموضوعية. وهذا التقدير يبرز ثلاثة سيناريوهات أساسية، في شأن تعامل إيران في المسار النووي؛ وهي:

- السير حتى الدنو من الحصول على سلاح نووي: وفي هذه الحال ستقرر إيران إنتاج سلاح نووي عملياتي، إلا أنها ستطور سراً قدرة إنتاجه في غضون مدة زمنية قصيرة، هي(بضعة أشهر)، وفي هذه المرحلة سيتم وقف العملية؛ فالاعتبار الإيراني لتطوير خيار نووي من دون استكمال تنفيذه، سيكون قائماً في أساسه، على دراسة الثمن والعقوبة؛ فإيران قد تعتقد أنه في وضع كهذا يمكنها مواصلة ادعاء أنه ليس في حوزتها سلاح نووي ولا تسعى له، وسيكون من الصعب إثبات أنها حصلت على

سلاح نووي، على أمل أن هذا سيقلص الثمن الذي ستدفعه على الساحة الدولية؛ بسبب تطويرها سلاحاً نووياً. ومن المحتمل أنه من أجل هذا، ستمتنع إيران عن الخروج من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وسترغب في أن تظهر وكأنها تُنفذ التزاماتها الدولية. وفي الوقت نفسه تستطيع إيران أن تعتقد أن اقترابها من السلاح النووي وقدرتها على تطويره في غضون مدة قصيرة، سيمنحانها قدرة الردع الاستراتيجية اللازمة إذا عُزِّز التهديد الأمريكي أو التهديد الإسرائيلي لتنفيذ عملية عسكرية ضدها، وخاصة أنها تواصل علانية تطوير صواريخ طويلة المدى؛ لاستخدامها وسائل إطلاق، والخلل في هذا السيناريو، بالنسبة إلى إيران، هو أن هذا الاقتراب لن يمنحها الكبرياء الداخلية والكبرياء الإقليمية اللتين تنشدهما عبر الحصول على سلاح نووي، كما أنهما لن تزوداها بردع مرعب إذا واجهت خطر هجوم فوري.

- **سياسات التعتيم النووي:** بحسب هذه السياسات، لن تجري إيران تجربة نووية، ولن تُعلن أن في حوزتها سلاحاً نووياً، وستنفي كما يبدو، وجوده، ولكن التقدير لدى الغرب وفي إسرائيل هو أن إيران لديها سلاح نووي عملياتي. وعلى شاكلة السيناريو السابق، تستطيع إيران محاولة زعم أنها لا تطور سلاحاً نووياً، وستكون إيران في الواقع، في جميع الأحوال محل شك في أنها قد حصلت على سلاح نووي، ولكن وضعها سيكون مريحاً في غياب البرهان على ذلك وامتناعها عن الاعتراف بوجود هذا السلاح. وعلى عكس السيناريو السابق، فإن السلاح النووي في هذا السيناريو سيكون ميسراً للاستخدام الفوري، إذا دعت الضرورة إلى هذا؛ ولذلك فإن مصداقية الردع النووي تجاه الولايات المتحدة أو إسرائيل ستكون مرتفعة جداً؛ بسبب أن كلتا الدولتين ستفترض أن إيران يمكنها تشغيله. ولسياسات التعتيم النووي مزيتان إضافيتان لمصلحة إيران؛ فإخفاء السلاح سيساعدها على بناء ترسانة متزايدة للسلاح النووي سراً، وهذه السياسات لن تحفز دولاً أخرى على الانضمام إلى سباق التسلح النووي، الذي لا تبدي إيران اهتماماً به. وكذلك تكسب إيران وفقاً لهذا السيناريو، الكبرياء الداخلية والكبرياء الإقليمية اللتين يُتوقع أن يمنحها إياهما السلاح النووي كاملين، وتُضرَّر الثقة بردعها. ولكن هذه المزيات سيتم تحقيقها تدريجياً كلما عُزِّز تقدير أن لإيران قدرة نووية، ولو لم تُقدم هي نفسها شواهد قاطعة لذلك.

- **سياسات علنية لامتلاك سلاح نووي**: قد تُتبع هذه السياسات في سيناريوهين عكسيين: الأول، تُعلن فيه إيران أنها تمتلك سلاحاً نووياً، أو تبعث بتلميحات واضحة بأنها تمتلك سلاحاً كهذا، والثاني، أن تعزز هذا الإعلان بإجراء تجربة نووية؛ لتدعيم مصداقيتها (إيران موقعة على معاهدة حظر التجارب النووية، إلا أنها لم تصدقها تصديقاً نهائياً؛ ولذلك فقد تعهدت بعدم تنفيذ تجارب كهذه). ويحقق هذا الاقتراب مزيتين لإيران: الأولى، أنه يمنح الردع النووي مصداقية عالية؛ فالتجربة النووية لن تترك مجالاً للشك في أن إيران حصلت على سلاح نووي، والمزية الثانية هي أن السياسات المعلنة، على عكس السيناريوهين السابقين، ستسمح بإجراء حوار مع الأطراف الآخرين؛ كالحكومات الأوربية على سبيل المثال؛ بهدف تقليص خطر نشوب مواجهات نووية في أعقاب عدم التفاهم، إن إجراء تجربة نووية حقاً سيجلب ضغطاً دولياً على إيران، ومن المتوقع أن يضم عقوبات اقتصادية وخطوات أخرى. ومع ذلك، فإن الإعلان عن وجود سلاح نووي من دون إجراء تجربة قد يجعلها موضع تكذيب، حتى الحصول على إثباتات استخباراتية؛ بسبب أن إيران قد تُعلن عن امتلاك سلاح نووي قبل أن يكون في حوزتها، إذا اعتقدت أنها بحاجة إلى ردع فوري لمنع هجوم قريب عليها. ومن الواضح أن إعلان إيران أن في حوزتها سلاحاً نووياً يُلزم إسرائيل ودولاً أخرى أن تصدِّقه، ولو أُثير شك في أنها كاذبة، ما لم يثبت العكس.

فأي سياسات نووية ستختار إيران؟ لا توجد قاعدة معطيات تمكّن من تصور أن قرار إيران سيتأثر باعتبارين أساسيين: الاعتبار الأول، هو مدى استعداد إيران لدفع ثمن باهظ يفرضه عليها المجتمع الدولي، خلال الفترة التي تلي الكشف عن وجود سلاح نووي على الأقل. وفي هذا الشأن يمكن افتراض أن ثقل الضغط الدولي الحالي على إيران، قبل توصلها إلى قدرات نووية، قد يؤثر في اعتباراتها وسياساتها بعد التوصل إلى هذه القدرة، وكلما كان الضغط الحالي عليها أكثر كثافة وذا تأثيرات عملية، كان من شأنه أن يزيد اهتمامها بألا تعلن عن وجود سلاح نووي، والامتناع عن إجراء تجربة عليه، أما الاعتبار الثاني، فهو زيادة مخاوفها من هجوم عليها، بما في ذلك مهاجمة مواقعها النووية. وكلما زادت هذه المخاوف، كان من المحتمل أن يتزايد اهتمام إيران للحصول على سلاح نووي ميسر، وبسياسات نووية مُعلنة؛ بهدف ردع الهجوم عليها. وقد يُضاف إلى هذا الاعتبار

ميل القيادة الإيرانية الحالية إلى ترسيخ حقائق في الموضوع النووي، في ظل إظهار غياب الحساسية للرأي العام العالمي.

وبالتفكير في هذين الاعتبارين، وبتحليل منطقي، يظهر جلياً افتراض أن إيران ستفضل على الأقل في البداية سياسات التعتيم النووي، إلا إذا أجبرتها الظروف على اتخاذ سياسات مُعلنة؛ بهدف بناء ردع مرعب وفوري؛ إثر تخاوف من شن هجوم عليها. وقد تمنح سياسات التعتيم إيران النتيجة المثلى، وقد تُقلص الضغط الدولي الممارس عليها، في ظل عدم وجود إثبات جلي بأنها تمتلك سلاحاً نووياً. ومن جانب آخر، فإن افتراض أن إيران تحوز سلاحاً نووياً، في غياب إعلانها عنه أو عدم إجراء تجربة نووية، يمكنه أن يكون كافياً لإيجاد ردع مرعب نسبياً عن شن هجوم عليها. وتعلم إيران نفاد الصبر المتزايد تجاهها في الموضوع النووي، ومن المحتمل أنها ستحاول عدم زيادة إغضاب الأطراف الدوليين، عبر انتهاج السياسات النووية المعلنة، وخاصة إذا كان لهذه السياسات ثمن؛ فمن هذه الناحية قد تتعلم إيران من السياسات الإسرائيلية، وبرغم أن إسرائيل لم تُعلن أنها تمتلك سلاحاً نووياً، ولم تجر تجربة نووية، فإن العالم أجمع يؤمن أن في حوزتها سلاحاً نووياً. أما اختيار سياسة التعتيم فسيمنح إيران أيضاً، قدراً من المرونة؛ فإذا اعتقدت أن هذا لم يمنحها ردعاً كافياً، فإنه يمكنها الانتقال إلى السياسات المعلنة. وفي مقابل ذلك، نجد أن السياسات المُعلنة، إذا اتضح أنها مُضرة، فلا رجعة عنها؛ ولهذه الأسباب انتظرت الهند وباكستان سنوات بعد حصولهما على سلاح نووي، لإجراء تجربة نووية علانية.

وعلى الرغم من أن الاحتمالات الأكثر منطقية هي أن إيران ستختار، في المرحلة الأولى على الأقل، انتهاج سياسات التعتيم، فإنها قد تنتقل منها، بعد مدة زمنية يصعب تقديرها، إلى السياسات المُعلنة، وربما تُجري تجربة نووية أيضاً. ويمكن افتراض أن إيران في هذا الشأن ستستخلص العبر من حالة كوريا الشمالية؛ فمادامت العقوبات التي فُرضت على كوريا الشمالية في أعقاب التجربة النووية التي أجرتها ضعيفة وقصيرة الأمد، فقد تتمسك إيران برأيها في اتخاذ سياسات مماثلة.

وفي جميع الأحوال يجب افتراض أنه إذا اجتازت إيران العتبة النووية، فلن تكتفي بإنتاج قنبلة نووية واحدة أو اثنتين؛ إذ إنها سترغب في بناء ترسانة كبيرة نسبياً لوسائل السلاح النووي، ومن ذلك عدد متنوع من وسائل الإطلاق: صواريخ بالستية، وطائرات

مهاجمة، وصواريخ عابرة. وهذا الافتراض نابع من اهتمام إيران المتوقع بتعزيز قدرة ردعها تجاه أعدائها، ولتقليص المخاطر وتأثيرات الهجوم في منشآتها النووية، ولبناء قدرة توجيه ضربة نووية ثانية إذا عُرِّضت لهجوم نووي.

وهذا الافتراض يقود إلى استنتاج يقضي أن بناء قدرة نووية إيرانية سيكون تدريجياً، بأن يُطوَّر من إنتاج قنبلة أولى إلى بناء منظومة نووية عملياتية كاملة، في خدمتها وسائل إطلاق متنوعة، وبين المرحلتين بضع سنوات؛ فوتيرة الإنتاج النووي المستقبلية لإيران غير معلومة، إلا أنه يمكن تقدير أنها يمكنها إنتاج أربع قنابل، بل خمس، في غضون ثلاث سنوات بعد إنتاج أول قنبلة؛ ومن أجل الوصول إلى منظومة نووية عملياتية، فإن إيران ستحتاج إلى ثماني قنابل أو عشر على الأقل. والتأثير الإيراني النووي سيبدأ في الوجود من لحظة اجتياز العتبة النووية، عندما يكون في حوزتها أول قنبلة، ولكن هذا التأثير سيكون مختلفاً وأكثر تقلصاً من منظومة نووية كاملة، وعندما يكون في حوزة إيران قنبلة أو اثنتان، فمن اللائق افتراض أنها لن تحاول المهاجمة بها، ولو تبنت سياسات نووية هجومية، إلا في وضع لا تملك فيه خياراً آخر؛ لمواجهة تهديد خطير على وجه الخصوص. ولهذا الافتراض سبب مزدوج: فقد تخفق إيران في الهجوم لأسباب فنية، أو بعد اعتراض وسائل الإطلاق، ولن يتبقى في حوزتها قدرة العودة إلى الهجوم، وفي جميع الأحوال لن يظل في حوزتها قدرة توجيه ضربة نووية ثانية؛ بهدف ردع الهجوم النووي عليها.

إن أي سياسات تختارها إيران ستخلق مقداراً مهماً من الشكوك لدى إسرائيل والولايات المتحدة ودول أخرى في المنطقة، خلال الفترة الأولى على الأقل، بعد أن تصبح إيران على مقربة من القدرة النووية. وهذه الشكوك تتصل بمسألتين أساسيتين:

- إذا اختارت إيران سياسات الدنو النووي أو سياسات التعتيم، فكيف سيكون ممكناً معرفة أن إيران توصلت إلى قدرة نووية أو تقدير ذلك؟ فإذا لم يتم جمع معلومات استخباراتية مؤكدة وواضحة حول وضع القدرة الإيرانية، في هذه الحالة، فمن الواضح أنه من الصعب الحصول على معلومات من هذا النوع؛ لأنها ستقتضي مدة زمنية طويلة للحصول عليها، وسيكون هناك ضرورة للمساعدة بتلميحات تشهد على نيات إيران وقدراتها، مثل: خروج إيران من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، أو من معاهدة حظر التجارب النووية، أو وجود دلائل صادقة على نجاح

إيران في إنتاج كميات كبيرة من اليورانيوم المخصب، أو البلوتونيوم، ولو بكيفية غير عسكرية. إلا أنه من طبيعة التلميحات يتضح أن الاعتماد عليها قد يقود إلى أخطاء استخباراتية في التقدير، في صدد وضع القدرة النووية الإيرانية، ومع ذلك، فإن التجربة الممثلة بالحالتين الهندية والباكستانية، تعلمنا أنه بتعاقب الأيام يتم كشف القدرة النووية، من دون الإعلان عنها أيضاً.

- هل ستستخدم إيران سلاحاً نووياً ضد إسرائيل، أو ضد دولة أخرى، في هجوم مفاجئ مبادر، أو رداً على خطوات عسكرية يتم اتخاذها؟ صحيح أنه منذ اللحظة التي ستطلق فيها إيران صواريخ، تجاه إسرائيل سيكون ممكناً رصد الإطلاق وتأكيده، ولكن الإنذار من البداية بهجوم نووي أمر ينطوي على تعقيد وصعوبة بالغين؛ فعدد المشاركين في الإعداد للهجوم النووي سيكون صغيراً، على عكس الهجوم التقليدي، وسيسرب قليل من التلميحات والشواهد الدالة على الإعداد لهجوم نووي، والتي على أساسها سيكون ممكناً بناء الردع النووي. وكذلك عندما تُسرَّب مؤشرات تعد شواهد على الإعداد لهجوم نووي؛ كتردد الأنباء بالاستعداد الإيراني لامتصاص رد إسرائيلي، سيكون ممكناً تفسيرها بنزعة إيران نحو اتجاه دفاعي لا هجومي، وسيكون أيضاً، صعباً الفصل بين المعلومات المتعلقة بالصواريخ والطائرات المسلحة بذخيرة تقليدية وبين المعلومات المتعلقة بالطائرات المسلحة نووياً، وإذا كانت وسائل الإطلاق صواريخ فإن فترة الإنذار في شأن الهجوم النووي ستكون قصيرة. وليس هناك تجربة كافية تتعلق بالهجمات النووية يمكنها المساعدة في وصف المؤشرات الدالة المتعلقة بالهجوم النووي ورصدها، ويجب افتراض أنه إذا قرر النظام الإيراني ضرب إسرائيل، في ظل علمه بالقدرة العملية لمنظومة حيتس، فإنه قد يُطلق عدداً كبيراً من الصواريخ النووية في آن واحد؛ على أمل أن يصيب واحد منها على الأقل هدفه.

إن الشكوك فيما يتعلق بالسياسات النووية لإيران تُلزم إسرائيل، وربما دولاً أخرى، أن تتصرف بحذر وباتخاذ خطوات وقائية، على الأقل مادامت صورة سياسات إيران لم تتضح بشكل جلي. إن هذه الشكوك، في الوقت نفسه، قد تدفع أيضاً إيران للتصرف بحذر، على افتراض أنها لا تحرص على حدوث تدهور نحو مواجهة نووية. ومن جانب آخر، فإن مثل هذه الشكوك قد يقود إلى سوء تقدير، واتخاذ خطوات خاطئة من كل المعنيين بالأمر.

خلاصة

- إن وجود سلاح نووي في حوزة إيران سيخلق وضعاً استراتيجياً خطيراً لإسرائيل؛ إذ سيُشكِّل اندماج مقلق هو الأول من نوعه، بين القدرة على إيقاع خسائر بشرية فادحة في إسرائيل وبين النظام الراديكالي في إيران، الذي يُعلن عن تطلعه إلى تدمير إسرائيل. وفي ذروة اندماج كهذا يوجد تهديد على بقاء إسرائيل.

- إن تأثير إيران النووي سيوجد من المرحلة التي ستكون في حوزتها أول قنبلة نووية، ولكن دلالة هذه التطورات كاملة ستتضح عندما يكون في حوزتها منظومة نووية عملياتية كاملة، تتضمن ما بين ثماني قنابل وعشر على الأقل، ووسائل إطلاق متنوعة؛ وهي العملية التي ستقتضي بضع سنوات أخرى.

- إن ممارسة ضغوط مهمة على إيران ستقود إلى التقليل من خطورة التهديد الإيراني؛ فإذا تعامل النظام الإيراني، من حيث هو لاعب منطقي، بألا يتحرك بدوافع أيديولوجية ودينية فحسب، ولكن بتقدير الثمن والأضرار الباهظة، فمن المعقول حينئذٍ افتراض أن النظام الإيراني لن يستعمل السلاح النووي ضد إسرائيل.

- إن المشكلة هي أن مدى تأثير تلك الضغوط يستند إلى الافتراضات والتقديرات، وما لم يتم تنسيقها، فستضطر إسرائيل إلى التعامل والتهديد الإيراني إيران بالحذر والخطورة الكاملين.

- إذا اتضح بمرور الوقت، أن إيران لن تستخدم السلاح النووي ضد إسرائيل، فإن وجوده في حوزتها سيقود إلى تغيير استراتيجي في مشهد الشرق الأوسط؛ فالبيئة الاستراتيجية لإسرائيل ستكون أقل استقراراً، وستخلق إيران تهديداً بأبعاد جديدة تجاه عدد من الدول، وعلى رأسها إسرائيل، وقد تستخدم إيران سياسات أكثر عدوانية؛ فتشجع عناصر راديكالية في المنطقة وفي العالم الإسلامي، وتوسع تأييدها للمنظمات الإرهابية، وتكثف ضغوطها على المعسكر الإسلامي المعتدل. وقد تحاول دول أخرى؛ مثل مصر، والمملكة العربية السعودية، وسوريا، وعلى المدى الطويل العراق، الانضمام إلى سباق التسلح النووي؛ الأمر الذي يؤدي إلى زيادة المخاطر على المصالح الأمريكية في المنطقة، كما قد تمنح إيران سوريا مظلة نووية، علنية أو ضمنية؛

فيعتقد النظـام الـسوري وحـزب الله أن حريـة عمليـاتها ضـد إسرائيـل قـد زادت، بالإضافة إلى أن تهديد القنبلة النووية الإيرانية قد يولد في إسرائيـل أجـواء رعـب قـد تؤثر سلبياً، في القدوم إلى إسرائيل والهجرة منها، وفي الاستثمارات الأجنبية فيها.

- ستخلق إيران النووية شكوكاً لدى دول في المنطقة، وفي مقدمتهم إسرائيـل، وستنبع هذه الشكوك من صعوبات الوقوف على سياسات إيـران النوويـة المستقبلية، وعلى حجم استعدادها؛ لاستخدام السلاح النـووي، أو مـن احتمالات التقـدير الخـاطئ والتدهور غير المتعمد. كما أن هذه الشكوك قد تُولِّد خاصة في السنوات الأولى لوجود سلاح نووي في حوزة إيران؛ حتى يكون ممكناً الاتفاق معها، إذا تعاونت على قواعـد تعامل في البيئة النووية، وأجواء كهذه قد تقود إلى فترات مـن التـوترات والأزمـات، وفي ظروف أكثر تطرفاً، قد تقود إلى تدهور نحو مواجهة نووية.

- ومن جانب ثانٍ، فإن إرجاء المخاوف من شأنه تحريـك المعنيـين بـالأمر، ومـن بيـنهم إيران نفسها نحو الهدوء، وانتهاج كثير من الحذر، والامتناع عـن اتخـاذ خطـوات قـد تؤدي إلى تدهور نووي، بـما في ذلـك أوضـاع المواجهـات التقليديـة، وإذا اتـضح أن المفهوم النووي الإيراني سيكون دفاعياً، وليس هجومياً، وتم فتح قنـوات حـوار مـع إيران، والاتفاق على قواعد تعامل مشتركة؛ فمن المتوقع أنـه سـيكون ممكنـاً تقلـيص عناصر ذلك التوتر، على مدى سنوات.

الرد على إيران النووية

ستتم، في هذا المبحث، دراسة الخطوات التي تستطيع إسرائيل ودول أخرى اتخاذهـا، إذا توصلت إيران إلى قدرة نووية عـسكرية؛ مـن أجـل تقلـيص التهديـد الكـامن في هـذا الوضع. وقد تم تقسيم الرد على وضع تمتلك فيه إيـران سـلاحاً نوويـاً إلى مجمـوعتين مـن الخطوات: المجموعة الأولى تشتمل على اتخاذ خطوات هدفها إعادة العجلة إلى الوراء، أي محاولة تفكيك السلاح النووي الإيراني. وتشتمل المجموعة الثانية على خطوات نابعة مـن افتراض وجود سلاح نووي في حوزة إيران، بـرغم جهـود منـع ذلـك، وهـدفها تقلـيص المخاطر والتهديدات التي ستنبع منه. وإن جزءاً من الخطوات المطلوبـة في اتجـاهي العمـل

يمكن أن تقوم به إسرائيل، إلا أن هناك خطوات أخرى يمكن دولاً ثانية اتخاذها، تكون لإسرائيل قدرة محدودة للتأثير فيها، أو للانضمام إليها.

إعادة العجلة إلى الوراء

إن تفكيك السلاح النووي بعد أن تمتلكه إيران سيكون صعباً وأكثر تعقيداً من وقف تطويره قبل إنتاجه، وفي وضع كهذا تجب دراسة احتمالات العمل بطريقتين: بواسطة عملية عسكرية، أو بواسطة الجهود السياسية.

إن تنفيذ عملية عسكرية ضد إيران والمواقع النووية الموجودة فيها، بعد أن يكون في حوزة إيران سلاح نووي، سواء ستنفذ العملية بواسطة الولايات المتحدة أو بواسطة إسرائيل سيكون خطيراً وأكثر تعقيداً من العملية التي ستؤدي إلى وقف الجهود الإيرانية للحصول على السلاح النووي، وعملياً سيكون أقرب من المستحيل لسببين: الأول، أنه بعد أن تملك إيران سلاحاً نووياً فهي تستطيع نشره وإخفاءه، في مواقع تخزين مختلفة وسرية ومحصنة جيداً، وهذا الوضع يفرض الحصول على معلومات استخباراتية دقيقة، لا عن بنية إنتاج السلاح فحسب، بل عن مواقع التخزين ووسائل إطلاق السلاح النووي أيضاً. والتجربة العراقية تدل أنه سيكون صعباً الحصول على معلومات استخباراتية نوعية من هذا القبيل، وكما يبدو فإن هذا ليس عملياً؛ ولذلك، فليس من المحتمل أن تضرب مواقع نووية حيوية وأسلحة نووية في الهجوم؛ بسبب النقص الاستخباراتي النوعي.

والسبب الثاني هو تقوية قدرة الردع الإيرانية بعد الحصول على سلاح نووي؛ فعند دراسة القيام بعملية عسكرية لتدمير المواقع النووية الإيرانية، في حال كان في حوزة إيران سلاح نووي، وخاصة منظومة نووية عملياتية، يجب الأخذ في الحسبان أن إيران سترد على الهجوم باستخدام السلاح النووي، إذا بقي في حوزتها قدرة توجيه ضربة نووية ثانية. والتصورات للضربة النووية الإيرانية ضد الولايات المتحدة تبدو ضعيفة، وخاصة أنه من المشكوك فيه وجود أهداف أمريكية في المنطقة معرضة لاستهداف الضربة النووية الإيرانية. أما التصورات للضربة النووية الإيرانية ضد إسرائيل، في حالة الهجوم الأمريكي وخاصة الإسرائيلي على منشآت إيران النووية، فتبدو أكثر رجحاناً من الرد النووي الإيراني ضد الولايات المتحدة. وعلى أي حال، فإذا أوضحت الولايات المتحدة من

البداية أن رداً نووياً إيرانياً ضدها، أو ضد حلفائها، سيقود إلى ضربة نووية قاصمة ضد إيران، فإن ذلك سيقلص خطر الرد النووي الإيراني. ولكن سيكون هناك في جميع الأحوال تصورات لرد إيراني. وهذه هي الاحتمالات التي يجب أخذها في الحسبان قبل مهاجمة إيران.

يقود السببان معاً إلى استنتاج أن وجود سلاح نووي في حوزة إيران سيقلص بقدر ملحوظ الخيار العسكري لتدمير قدرتها النووية؛ ونظراً إلى أن الهدف المطلوب سيكون التصفية لكاملة للترسانة النووية الإيرانية، فإن الأمر سيكون بحاجة إلى ظروف خاصة لتسويغ العملية العسكرية لتنفيذها. وعملياً فإن تحقيق الهدف سيكون صعباً جداً، بل إنه سيكون مستحيلاً. والقيام بعملية عسكرية شاملة، يكون هدفها إسقاط النظام، وآمال تنفيذها قبل حصول إيران على سلاح نووي ضعيفة، لن يكون موضوعياً عندما سيكون لإيران قدرة ردع نووية.

والطريق البديلة لتدمير قدرة إيران النووية يمكن أن تُمثَّل بالخطوات السياسية والاقتصادية التي ستخلق ضغطاً على إيران، وكذلك تقديم إغراءات لها؛ من أجل دفعها إلى تفكيك السلاح النووي الذي في حوزتها، وبنية إنتاجه؛ وسيكون هدف تلك الخطوات الإضرار بالمكاسب الداخلية والإقليمية التي ترغب إيران في تحقيقها عبر الحصول على سلاح نووي، وتقليص دوافعها لامتلاك سلاح كهذا، وإقناعها عن طريق معاقبتها أن ثمن امتلاك السلاح سيكون غالياً جداً. ويمكن تقسيم خطوات من هذا القبيل إلى نوعين أساسيين: الإغراءات التي تشمل ضمانات أمنية ومكافآت اقتصادية وتكنولوجية، والعقاب الذي يضم وسائل لعزلها سياسياً وعقوبات اقتصادية.

وعلى عكس الخيار العسكري، لا تمتلك إسرائيل القدرة للتأثير بقدر عملي في الخطوات السياسية والاقتصادية ضد إيران؛ فخطوات كهذه هي شأن العناصر الدولية. إلا أن إسرائيل يمكنها تقديم إسهامات لهم، بطريق غير مباشرة، بواسطة الاتصالات السياسية بالحكومات، أو عن طريق الإمداد الاستخباراتي والنشاطات الإعلامية، ولكنها لا تمتلك قدرة الانضمام إلى الخطوات التي ستتخذ ضد إيران، لا في مجال الإغراءات ولا في مجال العقاب. والعملية الوحيدة التي يمكن إسرائيل الإسهام فيها إسهاماً نوعياً قد تكون

في إطار فكرة تفكيك السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط كاملة، والتي ستتم مناقشتها لاحقاً.

سيتم إعطاء الضمانات الأمنية لإيران، لتهدئة مخاوفها من هجوم عسكري عليها ومن محاولات زعزعة نظامها. وهذه الخطوة تعد منطقية؛ فنظراً إلى أن المخاوف من القوة غير التقليدية للعراق، وأخيراً من الهجوم الأمريكي، كانت من بين الأسباب المهمة لتطوير برنامج نووي عسكري إيراني، فإن هذه الخطوات تشتمل على ما يكفي بهدف تقليص دوافع إيران لامتلاك سلاح نووي. ويمكن هذه الخطوات أن تتضمن تعهدات أمريكية، بدعم دولي، بأنها لن تُهاجم إيران بأي شكل ولن تحاول زعزعة نظامها، وأنها ستقدم لها مساعدات اقتصادية وتكنولوجية سخية، وخاصة لقطاع الطاقة الإيراني، بما في ذلك تسوية مسألة الأصول الاقتصادية الإيرانية المجمدة في الولايات المتحدة، واتخاذ خطوات لتطبيع العلاقات بين إيران والولايات المتحدة، ورفع الحظر المفروض (منذ الثورة الإسلامية)، من الدول الغربية على تزويد إيران بسلاح غير تقليدي، والاعتراف بمكانة إيران في الخليج، وإدراجها في حلف أمني إقليمي. ومقابل تلك الخطوات، تُطالب إيران بتصفية مخزونها من الأسلحة النووية وبنية الإنتاج. وكذلك اتخاذ خطوات أخرى تتعلق بمنعها من التورط في الإرهاب، وتخريب عملية السلام العربية/ الإسرائيلية، والقيام بخطوات تخريبية في دول أخرى.

إن التوقعات لإعادة العجلة النووية الإيرانية إلى الوراء، من طريق الضغوط والإغراءات السياسية/ الاقتصادية، لا تصل درجة الصفر. وهناك سوابق لذلك؛ فدول مثل الأرجنتين، والبرازيل، وليبيا تخلت عن برامجها النووية في مراحل مختلفة، إثر الدمج بين الضغوط والإغراءات، وتنازلت جنوب أفريقيا عن ترسانتها النووية. وقد تم عرض جزء من الإغراءات على إيران خلال عامي 2005 و2006، في إطار الجهود المبذولة لإقناعها بوقف برنامجها النووي، ولكنها لم تقتنع بقبولها. والتوقع بأن تقبلها إيران بعد أن تمتلك سلاحاً نووياً، مقابل تفكيكه، يبدو ضئيلاً جداً. علاوة على ذلك، فإن أهمية السلاح النووي للأمن والوضع الاستراتيجي الإيرانيين؛ مثلما تراه إيران أكبر بكثير مما تراه الدول التي تخلت عن تطلعاتها النووية. ومع ذلك، يجب عدم اليأس من أثر تلك الخطوات، فهي قد تكون بنّاءة بشرطين: إذا بدأ تغيُّر داخلي في القيادة الإيرانية لمصلحة عناصر أكثر

اعتدالاً، أو أن يرافق تلك الخطوات إجراءات عقابية خطيرة ومؤثرة يتم اتخاذها من خلال إجماع دولي واسع.

يمكن الضغوط على إيران أن تضم خطوات عزل سياسي وعقوبات اقتصادية؛ فالخطوات السياسية قد يعبر عنها بخفض مستوى التمثيل الدبلوماسي بين الدول المختلفة وبين إيران؛ حتى يتم قطعه، والإضرار بتطبيع العلاقات بها، وإبعاد إيران عن أنواع الأطر الدولية كافة، وفرض مقاطعة عليها. وخطوات من هذا القبيل لا تعد عديمة الأهمية؛ لأن إيران حساسة بالنسبة إلى وضعها الدولي ولا ترغب في أن تكون معزولة سياسياً. ومثل هذه الخطوات قد يساعد أيضاً، في ردع دول أخرى في المنطقة من اقتفاء أثر إيران. ولكن المشكلة هي أنه من المشكوك فيه أن يتم الحصول على موافقة شاملة لخطوات سياسية مؤثرة تجاه إيران؛ بسبب مواقف الدول التي لها علاقات مهمة بإيران؛ مثل روسيا والصين. وحتى إذا تم الحصول على موافقة في شأن اتخاذ تلك الخطوات، فمن الصعب افتراض أن تلك التدابير سوف تستمر طوال الوقت؛ ولذلك، فإن اتخاذ خطوات سياسية منفردة لن تحرك كما يبدو، إيران لتفكيك سلاحها النووي.

إن توقع الحصول على تعاون دولي لفرض عقوبات اقتصادية، ووقف برنامج إيران النووي بواسطتها، أكبر بكثير قبل أن تحصل إيران على سلاح نووي. وبعد الحصول على سلاح نووي، يجب افتراض أن يتم الحصول على موافقة لفرض عقوبات؛ مثلما تم فرضها على الهند وباكستان كما هو معروف، ضد كوريا الشمالية. والمشكلة هي نطاق العقوبات، واستمرارها؛ فتوقع استمرار فرض عقوبات حادة يتقلص طوال الوقت كلما أبدت إيران إصراراً في التغلب عليها وعدم التخلي عن اكتساب القدرات النووية؛ بسبب أهمية النفط الإيراني. وفي هذا الوضع يجب الافتراض - مثلما حدث إزاء الهند وباكستان - أن حكومات مختلفة ستفضل أن تُسلم في مرحلة ما، بوجود سلاح نووي في حوزة إيران، بدلاً من استمرار فرض العقوبات. ومن المعقول افتراض أن حجم النجاح أو الإخفاق لفرض عقوبات مؤثرة متواصلة على كوريا الشمالية في أعقاب التجربة النووية التي أجرتها في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2006، سيُستخدم شاهداً على ما هو متوقع في صدد إيران.

وفي النهاية، هناك طريق أخرى من شأنها أن تُدرس بهدف إعادة البرنامج النووي الإيراني إلى الوراء، وهي إجماع دول المنطقة على إيجاد شرق أوسط خالٍ من أسلحة الدمار

الشامل، في إطار نظام أمني إقليمي. والفكرة ليست بجديدة وقد تم طرحها أكثر من مرة بواسطة دول مختلفة منذ الثمانينيات، من بينها دول عربية مثل مصر؛ وهدف هذه الفكرة الأساسي حتى الآن هو دفع إسرائيل إلى الموافقة على فرض رقابة دولية على نشاطاتها النووية، واستمرار تفكيك قدرتها النووية، في إطار سلام شامل، وتعهد دول أخرى في المنطقة بعدم تطوير أسلحة دمار شامل. وحتى الآن تم طرح الفكرة في إطار المفاوضات لوقف البرنامج النووي الإيراني، ولكن الفكرة تُكرر من حين إلى آخر في هذا الصدد، ولاسيما من طرف مصر؛ بوصف ذلك سبيلاً ممكنة لمنع الاستفزازات العسكرية الإيرانية؛ فمصر تطالب بتحقيق هدفين معاً: تفكيك إسرائيل قدرتها النووية، ومنع إيران من الحصول على سلاح نووي؛ ومن أجل هذا بدأت مصر تُذكِّر بطرح الفكرة وإدراجها في قرار مجلس المحافظين التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الصادر في مطلع شباط/ فبراير عام 2006، والذي أحال معالجة الموضوع النووي الإيراني إلى مجلس الأمن.

وحتى إذا لم يتم طرح فكرة الشرق الأوسط الخالي من أسلحة الدمار الشامل في إطار الحوار مع إيران، فإنها يمكن أن تُطرح خلال فترتين زمنيتين: الأولى، قبل أن يكون لإيران سلاح نووي، إذا اقتنعت العناصر الدولية بأن الضغط السياسي لا يستطيع وقف إيران، وأن الطريق العسكرية تنطوي على مشكلات، وهكذا تبقى فقط طريق تفكيك التسلح الإقليمي؛ والثانية، بعد أن يكون في حوزة إيران سلاح نووي، إذا اعتقدت عناصر دولية أن الطريق العسكرية وخيار العقوبات لن يعيدا العجلة إلى الوراء. ففي هاتين الحالتين قد يتم طرح الفكرة التي مفادها أن الطريق الوحيدة لمنع إيران من امتلاك سلاح نووي هي موافقة إسرائيل على الانضمام إلى نظام رقابة إقليمي على أسلحة الدمار الشامل.

ونظراً إلى أن الموضوع لما يبحث بعد مع إيران، فلم يُعرف موقفها بخصوصه. وفي الواقع، دعا الرئيس الإيراني في شباط/ فبراير عام 2006، إلى أن يكون الشرق الأوسط والعالم بأسره خالياً من الأسلحة النووية، إلا أن أقواله كانت عامة وتطرقت إلى الدول النووية الأخرى، وليس إلى إيران التي لم تعترف بنيّتها في تطوير سلاح نووي؛ ولذلك لا يمكن أن نستخلص من تصريحاته موقف إيران في هذا الموضوع. وانطلاقاً من أن تطلع النظام الإيراني إلى اقتناء الأسلحة النووية نابع من مجموعة أسباب، أحدها فقط هو افتراضه امتلاك إسرائيل ترسانة نووية، فإنه يمكن افتراض ثلاثة توجهات في هذا الشأن:

الأول، إذا وقعت إيران تحت ضغط سياسي/ اقتصادي مؤثر ومتواصل فقد توافق على فكرة الشرق الأوسط الخالي من الأسلحة النووية، إذا طرحت الفكرة بصورة جادة. وفي هذه الحالة يمكنها أن تعرض موافقتها للتخلي عن السلاح النووي، من حيث هو انتصار؛ لأنه سيكون مرتبطاً بخطوة مماثلة من جانب إسرائيل. الثاني، إذا طُرح الموضوع للمداولات، فمن المعقول افتراض أن إيران لن تكتفي بطلب فرض رقابة على نشاطات إسرائيل النووية، بل سيقتضي ذلك تفكيك القدرة النووية الإسرائيلية شرطاً لموافقتها على الصفقة. الثالث، قد تعرض إيران موافقة لهذه الفكرة من اعتبارات تكتيكية حتى تحمِّل إسرائيل مسؤولية الرفض، بافتراض أن إسرائيل لن توافق على الفكرة.

وخلاصة القول، هي أنه إذا لم توجد طريق سياسية أو طريق عسكرية لمنع إيران من الحصول على سلاح نووي، أو لتفكيك هذا السلاح إذا حصلت عليه، فإن إسرائيل قد تقترح الموافقة على مفهوم الشرق الأوسط الخالي من أسلحة الدمار الشامل بضمانات دولية ودعم قوى عظمى، سبيلاً عملية لمنع السلاح النووي عن إيران، وإدراج هذا المفهوم في القرار المذكور للوكالة الدولية للطاقة الذرية في شباط/ فبراير عام 2006، وكذلك في أن حزمة الحوافز (أو حزمة «العصا والجزرة») التي قُدمت لإيران في حزيران/ يونيو عام 2006، قد تُستخدم علامة أولية في هذا الصدد، حتى لو كانت دلالاتها مازالت غير عملية. ومع ذلك، ونظراً إلى أن البرنامج النووي الإيراني مخصص لأهداف أخرى، وليس بالذات لتفكيك قدرة إسرائيل النووية، فمن المشكوك فيه أن تحظى فكرة الشرق الأوسط الخالي من أسلحة الدمار الشامل بزخم عملي، إلا إذا قررت إيران التخلي عن برنامجها النووي عقب الضغوط المارسة عليها.

هل يجب على إسرائيل الانضمام إلى مبادرة إنشاء شرق أوسط خالٍ من الأسلحة النووية، وتدفع من عُملتها النووية مقابل تفكيك السلاح النووي الإيراني؟ القضية معقدة وخارجة على نطاق موضوع الاهتمام بإيران النووية. ولكن في الاعتبارات الإسرائيلية المتعلقة بهذه القضية، ستضطر إسرائيل إلى مواجهة الأسئلة الآتية: الأول، ما توقعات تفكيك إيران سلاحها النووي بالطرائق الأخرى؟ الثاني، ما حجم القدرة لتقليل المخاطر والتعايش وإيران النووية؟ (هذه القضية ستُناقش لاحقاً). الثالث، ما مقدار تضرر الردع الاستراتيجي الإسرائيلي ضد الدول العربية وإيران، إذا وافقت على التخلي عن جزء من

قدرتها الاستراتيجية، وخصوصاً أن السلام الكامل بينها وبين العالم العربي لما يُحَقَّق بعد؟ الرابع، ما نوعية البدائل التي يمكن أن تتخذها إسرائيل من أجل أمنها مقابل التخلي عن قدرات استراتيجية؟ الخامس، ما الاقتراب المحتمل في المستقبل بين توازن القدرات غير التقليدية وتوازن القدرات التقليدية؟ السادس، ما مقدار الاستقرار الذي يمكن أن نتوقعه لإقامة نظام شرق أوسط خالٍ من الأسلحة النووية طوال الوقت، على ضوء القدرة على بناء بنية ثقة متبادلة بين اللاعبين الإقليميين؟ وهل يمكن الاعتماد على إيران لتنفيذ تعهداتها بتفكيك سلاحها النووي في إطار تفكيك التسلح الإقليمي، على ضوء تصرفاتها حتى الآن؟ وهل ستنفذ إيران حقاً، وبشكل صادق وكامل، تفكيك سلاحها النووي، وخاصة في ظل ماضيها الغني بخطوات الإخفاء والخداع؟

التعايش وإيران النووية

يفرض الإخفاق في منع التسلح النووي الإيراني أو تفكيك سلاح كهذا على إسرائيل والولايات المتحدة ودول أخرى، الاستعداد لوضع جديد ليس له مثيل، يُمَثَّل بوجود سلاح نووي في حوزة نظام راديكالي ذي تطلعات إسلامية عالمية وإقليمية، يسعى لمحو إسرائيل من الخريطة ويهدد دولاً أخرى. وهذا الاستعداد يجب أن يسبق وجود هذا الوضع، ويستلزم اتخاذ خطوات مختلفة؛ من أجل تقليص الأخطار على إسرائيل، وعلى الدول المعتدلة في المنطقة، علاوة على المصالح الغربية. ولكن هذه الاستعدادات المسبقة تنطوي على مشكلة؛ بسبب أنه يُفهم منها أنها اعتراف بالافتقار إلى القدرة على وقف إيران قبيل الحصول على سلاح نووي، والتسليم لها بالحصول عليه. ونظراً إلى أن اتخاذ جزء من تلك الخطوات يقتضي وقتاً، واستعداداً مسبقاً، فإن الأسلوب الصحيح هو التخطيط للخطوات المطلوبة واتخاذها بصورة مدروسة، من دون تقويض الجهود لوقف مساعي إيران لإنتاج سلاح نووي، ويجب توجيه الخطوات المطلوبة نحو تعزيز آلية الردع الإسرائيلية، بدعم الولايات المتحدة ودول أخرى، ضد إيران؛ بهدف إقناعها أنها ستدفع ثمناً لا يحتمل، إذا فكرت في استخدام السلاح النووي. وفي الوقت نفسه، ينبغي توجيه تلك الخطوات نحو تقليص الأخطار الأخرى التي ستنبع من التسلح النووي الإيراني، ولو لم تستخدم إيران هذا السلاح. إن إسرائيل بطبيعة الأمر، ستضطر إلى اتخاذ جزء من

الخطوات، على حين أن خطوات أخرى ستكون خارج نطاق قدرتها، ويمكن أن تتخذها دول أخرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة.

إن تقوية آلية الردع الإسرائيلية ضد إيران يجب أن تمثل أساس تلك الخطوات، وفي هذا الشأن يجب الاختيار بين الردع تجاه استخدام سلاح غير تقليدي والإرهاب وبين الردع تجاه استخدام السلاح النووي، وإسرائيل تمتلك اليوم آلية ردع معينة ضد إيران، وهذه الآلية نابعة من قدرة العقاب الإسرائيلية؛ فإيران تعتقد أن إسرائيل لديها قدرة هجوم تقليدية محدودة، بواسطة الطائرات أو الصواريخ، ضد أهداف في إيران، ويوجد لديها إمكانية تحريك الولايات المتحدة لمعاقبة إيران، ومع ذلك، فإن إيران لديها أيضاً، قدرة ردع محدودة ضد إسرائيل، ويمكنها تحريك حزب الله - وخاصة منظومة صواريخه - ضد شمال إسرائيل، وتشجيع الإرهاب الفلسطيني لتنفيذ عمليات إرهابية، ومحاولة إطلاق صواريخ شهاب-3، وهذا الردع يعادل جزءاً من آلية الردع الإسرائيلية؛ وبسببه لم تتحرك إسرائيل قط ضد إيران، عندما حركت منظمة حزب الله ومنظمات فلسطينية ضد أهداف في إسرائيل. إن وجود سلاح نووي في حوزة إيران قد يقلص شيئاً ما، من الردع الإسرائيلي ضد الاستخدام الإيراني للإرهاب ولوسائل تقليدية، إلا أن هناك إمكانية للعمل على تقوية هذا الردع بوسائل مختلفة، وليس بالضرورة من طريق الردع النووي. ومن اللائق افتراض أن تقدير امتلاك إسرائيل قدرة نووية لا يسهم في ردع الإيرانيين عن استخدام الوسائل العسكرية التقليدية والإرهاب؛ بسبب أنهم يفترضون كما يبدو، أن إسرائيل لن تهاجمهم بالسلاح النووي إلا في ظروف قاهرة على وجه الخصوص.

إن الردع الإسرائيلي موجه حتى الآن، ضد دول تمتلك قدرات عسكرية تقليدية، وضد دول تمتلك قدرات الحرب الكيماوية أو البيولوجية، وقدرات إطلاق صواريخ؛ مثل: سوريا والعراق، وأيضاً ضد الإرهاب، وهذا الردع لم يمنع صدام حسين من إطلاق صواريخ «سكود»، وحزب الله من إطلاق قذائفه على إسرائيل. وإذا حصلت إيران على سلاح نووي فسيكون هناك حاجة إلى تقوية قدرة إسرائيل؛ لردع إيران عن استخدام السلاح النووي ضدها. وعملياً، ثمة حاجة إلى بضعة مكونات لبناء قدرة ردع ضد إيران النووية؛ هي: أن تتمكن إسرائيل من فرض عقاب باهظ على إيران، وأن تكون قدرة

العقاب محصنة بقدر كافٍ ضد هجوم مفاجئ نووي إيراني، وأن تنجح إسرائيل في إيصال رسالة إلى إيران في شأن قدرتها على معاقبتها بشكل لا يحتمل التأويل؛ بهدف تقليص إمكانية عدم الفهم لدى إيران، ويجب على إسرائيل أن تفكر في إشراك مكونات أخرى لآلية ردعها. وهذه المكونات يمكن أن تكون:

- تعزيز مصداقية الردع ضد إيران.
- تحقيق ضمانات أمنية من الولايات المتحدة و/ أو حلف الناتو.
- تحسين منظومة الدفاع المضاد للصواريخ.
- إعادة النظر في سياسات التعتيم النووي.

ووفقاً للمؤشرات كافة، تعتقد إيران؛ ككل دول المنطقة، أن إسرائيل تملك ترسانة من الأسلحة النووية؛ وبسبب ذلك، نجد أن إيران إذا فكرت في توجيه ضربة نووية إلى إسرائيل، فإن ذلك سيكون ناتجاً من واحد من الافتراضين: الأول، أن تكون إيران مستعدة للمخاطرة برد نووي من إسرائيل أو من الولايات المتحدة على مدنها، وسوف تستغل مزية كبر مساحتها؛ بهدف تدمير إسرائيل أو جزء منها، بواسطة توجيه ضربة نووية لها، واحتمال حدوث هذا الافتراض يبدو متدنياً؛ فعلى الرغم من نهج النظام الإيراني الراديكالي، فإنه يصعب افتراض أنه سيكون مستعداً للتضحية بحياة ملايين الإيرانيين وتدمير دولته، وربما نفسه أيضاً؛ من أجل تحقيق هدف تدمير إسرائيل الذي يعد حقاً مهماً، في نظره، إلا أنه ليس حيوياً لأمن إيران، والافتراض البديل هو أن النظام الإيراني سيعتقد أن شن هجوم نووي على إسرائيل سوف يُكلَّل بالنجاح، ولن يبقى في حوزة إسرائيل قدرة توجيه ضربة نووية ثانية إلى إيران، وأن الولايات المتحدة، في هذه الحالة ستَرد بطرائق مختلفة ضد إيران، إلا أنها لن تُنزل بها ضربة نووية.

ولذلك؛ فإنه من أجل تقوية آلية إسرائيل المستقبلية لردع النظام الإيراني عن مهاجمتها بالسلاح النووي، يجب بتحليل نظري، إقناع النظام الإيراني بالنقاط الآتية:

- حتى لو تعرضت إسرائيل لهجوم نووي إيراني، فإنه ستبقى لها قدرة إنزال ضربة نووية ثانية بإيران، توقع بها خسائر فادحة؛ فالقدرة على توجيه ضربة ثانية؛ مثل وجود

منظومة أسلحة نووية باقية أيضاً، بعد الهجوم النووي، تعد وسيلة ردع بناءة جداً بين الدول النووية؛ ووفقاً لمنشورات أجنبية، فإن إسرائيل تعلم جيداً الحاجة إلى امتلاك قدرة توجيه ضربة نووية ثانية، والمحافظة عليها بواسطة النشر، والتمويه، والتحريك، والتحصين، وإيجاد مستوى استعداد عالٍ؛ لإطلاق وسائل انتقامها فوراً، من خلال زيادة وسائل إطلاقها وتنوعها، ووفقاً لهذه المنشورات، تعتزم إسرائيل أيضاً، استخدام الغواصات قاعدة بحرية لقوة انتقامية استراتيجية، توفر أمناً إضافياً لاستخدام الطائرات والصواريخ من البر، وأمام إسرائيل بضع سنوات حتى تتمكن إيران من امتلاك منظومة نووية كاملة؛ ولذا يمكنها استغلال هذا الفارق الزمني؛ بهدف تطوير مكونات قدرتها الانتقامية، ومن غير المعروف احتمال كون إيران تقدر أن إسرائيل تمتلك قدرة توجيه ضربة ثانية أوْ لا، ولكن من المعقول افتراض أن هذا هو التقدير الإيراني، على ضوء المنشورات الكثيرة حول قدرة إسرائيل النووية؛ ومن أجل إزالة الشك، ستضطر إسرائيل إلى إيلاء إدراك النظام الإيراني ماهية قدرتها الانتقامية، وأن يكون واضحاً له أنه في حال شن هجوم نووي على إسرائيل أهمية، فإنها ستحارب، وستدافع عن نفسها بإصرار؛ ولذلك لن تتردد في الرد بإنزال ضربة قاصمة بإيران.

- توقُّع أن ترد الولايات المتحدة بكل قوتها ضد إيران إذا هاجمت إسرائيل بسلاح نووي؛ فإيران تعلم الالتزامات الأساسية التي أخذتها الولايات المتحدة على عاتقها؛ لبقاء إسرائيل وحفظ أمنها. ومع ذلك، ينطوي «الرد الموسع» على قدر من الإشكاليات، وخصوصاً ردع العدوان غير الموجه ضد الولايات المتحدة ذاتها، بل ضد حليفتها؛ ففي وضع كهذا قد تثار شكوك حول احتمال كون الولايات المتحدة حقاً ستسدد لإيران ضربة نووية أوْ لا؛ لأن ذلك قد يدفع إيران إلى رد نووي، إذا بقي في حوزتها قدرة توجيه ضربة ثانية، ضد الولايات المتحدة نفسها، وهذه الإشكالية قد تخلق شكاً لدى إسرائيل في شأن إمكانية الاعتماد على رد الولايات المتحدة، وقد تشجع إيران على محاولة ردع الولايات المتحدة، عن تسديد ضربة نووية ضدها، بالتهديد بضربة نووية مضادة؛ وبسبب ذلك، من المهم أن توضح الولايات المتحدة للإيرانيين من البداية، أنها لن تتردد في الرد ضدهم بكل قوتها الاستراتيجية، إذا هاجموا إسرائيل بسلاح نووي.

- كون الرئيس الأمريكي جورج بوش، أوضح في الآونة الأخيرة، أن بلاده ستدافع عن إسرائيل ضد التهديد الإيراني، بما في ذلك الوسائل العسكرية إذا دعت الضرورة إلى ذلك، وبناءً على ذلك أضافت المنشورات أن الولايات المتحدة ستمنح إسرائيل «مظلة دفاعية»، ضد هجوم نووي إيراني، وهناك مجال لدراسة تكثيف هذه الالتزامات الأمريكية بطريقتين إضافيتين: الأولى، من خلال الاتفاق من البداية مع الإدارة الأمريكية، أنه حينما تحوز إيران سلاحاً نووياً، تُعلن الإدارة الأمريكية أنها ستعد أي هجوم نووي على إسرائيل بمنزلة هجوم عليها، وسيقود إلى أن توجه الولايات المتحدة ضربة نووية إلى إيران؛ فمن هذه الناحية ستُستخدم القدرة الاستراتيجية الأمريكية، من حيث هي «قدرة ضربة ثالثة» ضد إيران، والطريقة الثانية هي دراسة احتمالات إبرام حلف دفاعي مع الولايات المتحدة و/ أو الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) على هذا الأساس أو غيره، إلا أن هذا الأمر معقد، ولا يتصل فقط بموضوع التهديد النووي الإيراني. ولكن في هذا الصدد، يمكن توضيح أربع ملاحظات قصيرة:

1. هناك أهمية لتوقيت تلك الخطوات، إذا تم اتخاذها، ومن المحتمل أن يكون التوقيت الصحيح لاتخاذها، هو وقت حدوث أزمة في الموضوع الإيراني.

2. إذا اتخذت إسرائيل تلك الخطوات، فسيكون ملائماً منع خلق انطباع لدى إيران بأن إسرائيل لا تمتلك الردع الكافي من تلقاء ذاتها، وأنها مرتبطة بالردع الأمريكي.

3. الاعتماد الاستراتيجي على الولايات المتحدة أو الناتو، قد يرتب على إسرائيل ثمناً، على شاكلة مطالبتها الانضمام إلى إطار شرق أوسط خالٍ من الأسلحة النووية. وإثر ثمن كهذا، يصبح من الأفضل دراسة احتمال كون استخلاص الفائدة الأساسية المرتبطة بالتحالف من دون إبرامه ممكناً، أوْ لا.

4. عدم وجود ضمان - ولو أبدت إسرائيل اهتماماً بتحالف كهذا - في أن الجانب الثاني الولايات المتحدة أو الناتو يرضى بذلك.

- احتمال أن يخفق الهجوم النووي على إسرائيل، والطريق المثلى لذلك استعراض قدرات منظومة الدفاع المضادة للصواريخ، وفي أساسها منظومة «حيتس»، وتحسين

تنفيذها؛ فإذا اقتنعت إيران أن هناك احتمالات معقولة، ولو لم تكن مؤكدة بصورة تامة، في أن منظومة حيتس ستعترض الصواريخ النووية وهي في طريقها إلى إسرائيل، فليس من شأنها أن تحاول مهاجمة إسرائيل، إذا فكرت في ذلك بصورة عامة، وفي الوقت نفسه فإن منظومة حيتس هي أيضاً، أحد المكونات القادرة على المحافظة على قدرة توجيه الضربة الثانية.

وقد تضاف إلى اعتبارات الردع في الشأن النووي، مسألة الفرق الكبير من ناحيتي عدد السكان والمساحة بين إيران وبين إسرائيل. وقد كان هاشمي رافسنجاني الرئيس الإيراني الأسبق قد ألمح إلى هذا الموضوع في تصريحات خاصة من نوعها وغريبة في نهاية عام 2001، عندما زعم «أنه لو تم إلقاء قنبلة نووية واحدة على إسرائيل فستدمر كلها، أما قنبلة كهذه فستؤدى إلى ضرر بسيط فقط للعالم الإسلامي». ومن المحتمل أن هذه التصريحات تحمل دلالات إيرانية مهمة؛ ففي حالة التهديد النووي المتبادل بين إيران وإسرائيل سيكون لإيران تفوق استراتيجي؛ بسبب تضرر إسرائيل كثيراً من الضربة النووية. ولكبر المساحة وكثرة السكان أهمية؛ لأنهما يؤثران في قدرة إعادة بناء البلد بعد الضربة النووية. فمن هذه الناحية نظرياً، تتفوق إيران حقاً على إسرائيل. ولكن زعماء إيران سيضطرون إلى دراسة احتمال كونهم مستعدين للتضحية بملايين الإيرانيين وبحصول دمار هائل من أجل ضرب إسرائيل أوْ لا، قبيل دراسة مسألة إعادة بناء إيران مقابل إعادة بناء إسرائيل.

وستضطر إسرائيل، في إطار تقوية آلية الردع، إلى إعادة دراسة سياسات التعتيم النووي التي تنتهجها، والاعتبارات في هذا الشأن معقدة؛ فالحاجة إلى إقناع الإيرانيين بامتلاك إسرائيل قدرة حقيقية على توجيه ضربة نووية ثانية، ومنع تقدير إيراني خاطئ في هذا الصدد، قد يُلزم إسرائيل كشف تفصيلات عن القدرات التي تمتلكها، وعن مدى صمودها. وإذا انتهجت إيران، علاوة على ذلك، سياسات نووية معلنة، وخاصة إذا أجرت تجربة نووية، فإن إسرائيل قد ترى حاجة إلى الرد بعملية مماثلة؛ بهدف منع الشك لدى الإيرانيين في شأن قدرتها، وتقليص التأثير النفسي للخطوة الإيرانية. ومن جانب آخر، يبدو أن إيران تعتقد بشكل كامل بأن إسرائيل لديها قدرة نووية متنوعة، ومن المعقول أن تقدر – أو على الأقل أن تأخذ في الحسبان – أن إسرائيل تمتلك، كما يبدو القدرة

على توجيه ضربة ثانية؛ واستناداً إلى هذا الافتراض، فإن التخلي عن سياسات التعتيم النووي لن يسهم كثيراً في تعزيز مصداقية آلية الردع الإسرائيلية، والأهم من ذلك، أن كشف القدرة النووية الإسرائيلية سيؤدي إلى تحفيز دول أخرى في المنطقة، وعلى رأسها مصر؛ للانضمام إلى دائرة التسلح النووي، وإن كانت تلك الدول ماتزال مترددة في عمل ذلك بعد امتلاك إيران سلاحاً نووياً؛ فكشف قدرة إسرائيل من شأنه أن يجلب انتقادات دولية، وانتقادات أيضاً، من جانب الولايات المتحدة؛ الأمر الذي سيؤدي إلى تقليل الانتقادات والضغوط على إيران، ووضع كلتيهما في منزلة واحدة.

إن القرار الإسرائيلي في شأن سياسات التعتيم النووي، يرتبط بدراسة تقديرين: تقدير الحاجة إلى إقناع إيران بقدرة الردع الإسرائيلية، وتقدير الخطر بأن سياسات نووية مُعلنة لدى إسرائيل ستحرك مصر ودولاً أخرى للسعي نحو السلاح النووي. وبين هذين التقديرين نجد أن الكفة كما يبدو، تميل إلى مصلحة الاستمرار في سياسات التعتيم، وسيكون هناك مجال لتغييرها إذا اتضح أنها تلحق أضراراً بالغة بالردع الإسرائيلي.

وقد يؤثر في موضوع التعتيم أيضاً، غياب الحوار في هذه المرحلة بين إسرائيل وبين إيران؛ فافتراض الإيرانيين أن إسرائيل تمتلك سلاحاً نووياً، وتمتلك قدرة توجيه ضربة ثانية، ربما لا يكون نافعاً لمستلزمات ردع حقيقي. وحتى لو كان هذا افتراض إيران، فربما لا تدرك الخطوط الحمر الإسرائيلية، والأوضاع التي قد تردُّ فيها إسرائيل بضربة نووية؛ ولذلك، فإنه إذا أوضحت الولايات المتحدة، بشكل كافٍ، التزامها الرد بضربة نووية على هجوم نووي إيراني على إسرائيل، فلن تضطر إسرائيل إلى الانتقال إلى سياسات نووية معلنة؛ إذ يمكن الولايات المتحدة وصف الخطوط الحمر بدلاً منها. ولكن إذا لم يقدم توضيح أمريكي كافٍ في هذا الشأن، ولم يُفتح حوار بين إيران وإسرائيل، فمن المحتمل أن يُعزِّز التفكير للانتقال، بالتنسيق منذ البداية مع الولايات المتحدة، إلى السياسات المعلنة، التي ستوضح الخطوط الحمر الإسرائيلية، وتتيح وقف الأزمات قبل تصعيدها.[6] وإذا تم فتح قنوات الحوار، من جانب ثانٍ، بين إيران وبين إسرائيل في الموضوع النووي، فإن مضمون الحوار من شأنه أن يجعل إسرائيل تتنازل عن سياسات التعتيم النووي.

إن مشكلة الردع تجاه إيران أكثر تعقيداً؛ فوجود سلاح نووي في حوزة إيران سيفرض على إسرائيل محاولة بناء توازن ردع مستقر ضدها، يمنع التدهور النووي غير

المتعمد؛ مثلما بُني هذا التوازن بين القوى العظمى، خلال فترة الحرب الباردة. والمشكلة هي أنه لا توجد منظومة قواعد مقبولة للتصرفات في البيئة النووية بين إسرائيل وإيران، ومن دون اتصالات وحوار بينهما لن يكون ممكناً التوصل إلى تفاهم على قواعد من هذا النوع؛ فتوازن ردع مستقر يجب أن يُرسى على افتراض أن الجانب الآخر ينطلق من اعتبارات منطقية، وعلى الفهم الجيد لاعتبارات الخصم، وطريقة اتخاذه للقرارات. إن عدم معرفة منظومة اعتبارات النظام الإيراني ومضمون اتخاذ قراراته، وغياب الاتصالات بينه وبين إسرائيل، وبقدر كبير بينه وبين الولايات المتحدة، كل ذلك سيجعل من إيران شريكاً غير مستقر لتوازن الردع أمام إسرائيل.

تجسد تصريحات الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في شأن محو إسرائيل من الخريطة، وإنكار كارثة الهولوكوست المشكلة؛ فأحمدي نجاد يمثل مجموعة من السياسيين الذين صعدوا إلى السلطة من أطر الحرس الثوري الإيراني، وهم راديكاليون قوميون، يطالبون بالعودة إلى قيم الثورة وينتهجون أسلوب التمويه ضد الولايات المتحدة والغرب، ويكرهون إسرائيل. ولا يوجد من منظور إسرائيلي أو غربي، منطق في تصريحاته، ويُنظر إليه زعيماً يجب كبحه؛ فهو يلحق الضرر الإعلامي والضرر السياسي بإيران، ويوفر تسويغاً لمخاوف إسرائيل من حصول بلاده على سلاح نووي، ولكنه يعتقد غير ذلك، ولا يرتدع نجاد؛ لأسباب تتعلق كما يبدو بوضعه الداخلي، عن قول ما يعتقده، ولا يبدي حساسية للإدانات الموجهة ضده؛ فزعماء مثله في قيادة النظام الإيراني قد يتخذون إجراءات غير متوقعة، متهورة ومناقضة للمنطق المقبول، وتصرفات من هذا القبيل ستصعب، أيضاً، بناء نسبة ردع مستقرة مع إيران النووية. وفي هذه الظروف، فإن إسرائيل ستكون مجبرة على أن تأخذ في الحسبان التصرفات غير المسؤولة وغير المنطقية، بالمنظور الغربي، واحتمالات ارتكاب إيران أخطاء في الموضوع النووي.

إن المشكلة متبادلة؛ فليس من الصعب على إسرائيل فهم إيران فحسب، بل من الصعب أيضاً على إيران فهم إسرائيل؛ فمنذ الثورة الإيرانية اتخذت قيادة إيران بصورة عامة سياسات حذرة وغير متهورة بشكل عام، وإزاء إسرائيل بشكل خاص؛ وهكذا قامت بشكل حذر ومدروس بتشجيع حزب الله على العمل ضد إسرائيل، وامتنعت بصورة عامة عن اجتياز الخطوط الحمر بالشكل الذي من شأنه أن يؤدي إلى رد إسرائيلي

واسع ضد إيران أو ضد سوريا، ولكن من المشكوك فيه أن النظام الإيراني يفهم بما يكفي الاعتبارات والنيات والخطوط الحمر الإسرائيلية أوْ لا؛ ومن ثم فهو قد يخطئ في خطواته تجاه إسرائيل، ويسهم في تدهور الأمور، فإذا كان زعماء النظام الإيراني حقاً يعلمون، أو كانوا شركاء في قرار حزب الله خطف جنود الجيش الإسرائيلي الذي قاد إلى التصعيد العسكري في تموز/ يوليو عام 2006، فإن الأمر يمكن أن يفهم منه عدم معرفتهم بمنظومة الاعتبارات الإسرائيلية.

وفي وضع كهذا فإن إسرائيل وإيران لا تعلمان كيف يتخذ الجانب الآخر قراراته في المسار النووي، وكل واحدة من الدولتين قد تندفع إلى اتخاذ خطوات عسكرية الطابع، وعدم التأكد هذا قد يزيد مخاطر سوء التقدير، وحصول ردود أفعال كبيرة، وتصعيد أزمات، وخلق صعوبات؛ لتهدئة التصعيد؛ ومن أجل ذلك سيكون مهماً لإسرائيل أن تعمل على بناء قنوات اتصال وحوار، ولو كانت غير مباشرة، مع إيران. إن احتمال فتح مثل هذا الحوار معقول على الرغم من القطيعة الحالية بين البلدين؛ فقد يكون لإيران نفسها مصلحة مهمة لمنع حدوث سوء تقدير إسرائيلي أو سوء تقدير أمريكي؛ لأنه قد يقود إلى تدهور غير مرغوب فيه، وإلى ضربة أمريكية/ إسرائيلية ضد إيران؛ ولبناء اتصالات بإيران، من الممكن الاستعانة بعلاقاتها بالدول الأوربية وتركيا ودول أخرى، وبالحوارات التي تعقد من حين إلى آخر بين إيران والولايات المتحدة بخصوص الوضع في العراق.

إن حوارات مستقبلية من هذا القبيل، بتحليل نظري قد تضم أيضاً توضيحاً للخطوط الحمر لكل جانب، التي قد يقود اجتيازها إلى رد نووي، وتضم كذلك خطوات لبناء الثقة؛ تهدف إلى تقليص أخطار عدم الفهم بين الأطراف. وفي هذا الشأن يمكن أن نتعلم من التجربة الهندية/ الباكستانية التي يمكن من خلالها تخيل الحالة الإيرانية/ الإسرائيلية؛ فإثر التجارب النووية التي أجرتها الدولتان عام 1998، حددت باكستان السيناريوهات التي يمكن من خلالها استخدام السلاح النووي: وهي أنه إذا أقدمت الهند على احتلال جزء كبير من أراضيها، فإنها ستقدم على تدمير جزء كبير من الجيش الهندي، وستقوم بخنقها من الناحية الاقتصادية، أو تشن في أراضيها عمليات تخريبية بحجم كبير، إضافة إلى ذلك أعلنت الهند وباكستان أنهما لن تكونا البادئتين باستخدام السلاح النووي، وأن كلتيهما لن تضرب المنشآت النووية للأخرى. كما توصل

البلدان ا إلى اتفاق حول اتخاذ خطوات لبناء الثقة ولمنع أي تدهور نووي، بما في ذلك إجراء مشاورات حول استراتيجيتهما النووية، وإطلاع الجانب الآخر من البداية على الأحداث التي قد تخلق انطباعاً بهجوم نووي، أو على إجراء تجارب صاروخية مخطط لها.

إن بناء الردع الإسرائيلي ضد إيران يجب أن يُكمل تقوية آلية الردع الأمريكية ضدها؛ فللولايات المتحدة آلية ردع مهمة ضد إيران، نابعة من حقيقة كونها قوة عظمى، ومن قدراتها التقليدية وغير التقليدية، ومن اعتزامها المبرهن على استخدام تلك القدرات ضد دول ترى أنها تخطت الخط الأحمر. ويظهر أن إيران تعرف قدرات الولايات المتحدة الاستراتيجية، والاختلاف في حجم القوات بينهما؛ فالقدرات الأمريكية تردع إيران عن المبادرة بشن هجوم مباشر على أهداف أمريكية في الشرق الأوسط بوسائل تقليدية، وليس هناك أدنى شك في أنها ستردعها عن المبادرة بمهاجمة الولايات المتحدة بسلاح نووي، إذا كان في حوزتها، وحينما يكون في حوزتها. ولكنَّ هناك قيوداً على قدرة الولايات المتحدة على ردع النظام الإيراني عن استخدام الإرهاب ضدها، أو استخدام وسائل تدميرية ضد حلفائها وفي العراق. وليس واضحاً كذلك ما ستكون عليه مصداقية الردع الأمريكي تجاه استخدام إيران سلاحها النووي ضد حلفاء الولايات المتحدة؛ ولذلك، يجب - حينما تحوز إيران سلاحاً نووياً - أن يتم التكثيف والتضخيم لآلية ردع الولايات المتحدة ضد إيران. ونظراً إلى أنه يصعب جداً افتراض أن إيران ستهاجم الولايات المتحدة بسلاح نووي، إلا في ظروف قاهرة على وجه الخصوص، فسيكون من الواجب على الولايات المتحدة تقوية آلية ردعها في جميع المجالات، كالآتي:

- بداية ينبغي للولايات المتحدة تقوية آلية ردعها، ضد استخدام إيران السلاح النووي، أو ربما ضد التهديد باستخدامه، ضد حلفاء الولايات المتحدة وعلى رأسهم إسرائيل، والأمر المهم جداً هو إزالة أي شك لدى الإيرانيين في أن الولايات المتحدة ستنفذ التزاماتها في حماية أمن حلفائها، وستكون مصممة على الرد على أي هجوم نووي إيراني على حلفائها بالوسائل التي في حوزتها كافة، ومن بينها السلاح النووي. إن منح الولايات المتحدة دعماً كهذا لحلفائها يكون بواسطة إصدار بيان رئاسي واضح لا يقبل التأويل، أو إذا كان ثمة ضرورة، من طريق إبرام اتفاق دفاعي/ حيوي؛ سواء بهدف منع سوء التقدير في شأن إصرار الولايات المتحدة على الرد بكامل قوتها على

هجوم نووي، أو بهدف تقوية الأمن الذاتي لحلفائها، ومنع خضوع الدول الحليفة الضعيفة للإملاءات الإيرانية.

- اتخاذ خطوات لتقوية الردع، ضد إجراءات عدوانية تقليدية من جانب إيران، تعتمد على قدرتها النووية. ويمكن أن تقوم خطوات كهذه على قدرة الولايات المتحدة التقليدية في الشرق الأوسط، وعلى إبرام اتفاقات دفاعية، وبناء تحالف، وتحديد أُطر لمشاورات مشتركة وللتعاون وقت الأزمات، وهذه الخطوات يمكنها أن تضم كذلك، تحسين الدفاع الحيوي والدفاع السلبي لحلفائها، وتحسين قدرات التدخل والرد للولايات المتحدة وقت أي أزمة.

- اتخاذ خطوات لردع إيران عن نقل سلاح نووي إلى منظمات إرهابية. ويبدو أن حدوث مثل هذا الاحتمال ضئيل؛ ولكن بسبب الخطورة الكامنة فيه، سيكون هناك مجال لتوجيه جهد استخباراتي لرصد مثل هذا العمل، ولتحذير إيران خاصة من القيام بإجراء كهذا، والعمل ضدها وضد المنظمات الإرهابية إذا حصل مثل هذا الأمر. ولعل مما ينطوي على أهمية كذلك، ردع إيران عن تكثيف تورطها في الإرهاب، وردع المنظمات الإرهابية - وعلى رأسها حزب الله - عن تعزيز نشاطاتها، بالاستناد إلى شبكة الأمن النووية الإيرانية.

إثر امتلاك إيران سلاحاً نووياً أخيراً، سترى الولايات المتحدة وحكومات أوربية، أن هناك ضرورة للعمل؛ من أجل تقليص انتشار آخر للسلاح النووي في الشرق الأوسط، وخاصة اتخاذ خطوات لمنع انضمام دول أخرى إلى سباق التسلح النووي، وتعزيز أنظمة الرقابة على الأسلحة النووية. إن إسرائيل تُبدي اهتماماً باتخاذ خطوات من هذا القبيل، ولكن يجب عليها أن تأخذ في الحسبان، أنه في سياق مثل هذه الخطوات، قد تُطرح فكرة جعل الشرق الأوسط خالياً من الأسلحة النووية، وهي الفكرة التي تمت مناقشتها سابقاً.

خلاصة

- يخلق امتلاك إيران السلاح النووي تحدياً إشكالياً ومعقداً لإسرائيل والولايات المتحدة ودول أخرى، ولاشك في أن تفكيك السلاح النووي بعد حصول إيران عليه سيكون أكثر صعوبة، من وقفها وهي في طريقها للحصول عليه، وسيكون من

الصعب جداً إقناع النظام الإيراني بتفكيك السلاح النووي؛ نظراً إلى أن قدرته على المساومة ستقوى، والخيار العسكري لتصفية المخزون النووي لن يكون عملياً كما يبدو، وستصبح قدرة الضغوط عليه محدودة، كما أن التنازل عن هذا السلاح سيبدو في نظره خضوعاً ودليل ضعف.

- تمتلك إسرائيل قدرة معينة على ردع النظام الإيراني عن استخدام الوسائل العسكرية التقليدية والإرهاب، النابعة من قدرتها التقليدية على ضرب إيران، ومن علاقتها الوثيقة بالولايات المتحدة. وهذه القدرة تتلاشى حالياً جزئياً، نظراً إلى أن إيران أيضاً، لديها آلية ردع محددة ضد إسرائيل، وخاصة إثر تورطها في الإرهاب. وقد يزيد امتلاك إيران سلاحاً نووياً من تراجع قدرة الردع الإسرائيلية، وسيكون هناك حاجة إلى اتخاذ خطوات لتعزيزها.

- يجب على إسرائيل تقوية قدرتها لردع النظام الإيراني عن استخدام السلاح النووي ضدها، حينما تحوزه، ويجب أن تُرَكِّز جهودها في هذا الشأن في اتجاهات عدة؛ هي: تعزيز مكونات قدرة توجيه ضربة نووية ثانية، إذا كانت إيران حقاً تملك مثل هذه الأسلحة، مثلما تزعم مصادر أجنبية، وبلورة اعتراف لدى النظام الإيراني في شأن تأثير هذه القدرة، بتقوية التزامات الولايات المتحدة للرد ضد النظام الإيراني بكامل قوتها الاستراتيجية، إذا استخدم السلاح النووي ضد إسرائيل، وتحسين قدرة الدفاع الإسرائيلية المضادة للصواريخ.

- إن وجود سلاح نووي في حوزة إيران، وخاصة إذا أعلنت عن وجوده، سيفرض على إسرائيل إعادة دراسة سياساتها المتعلقة بالتعتيم النووي. والاعتبارات في هذا الشأن معقدة، وتحتاج إلى دراسة وفقاً للظروف التي ستُشكِّل حينذاك؛ ومن بينها: التصرفات الإيرانية، ومقدار الحاجة إلى تعزيز الردع ضدها، وآمال الحوار معها في الموضوع النووي، وموقف الولايات المتحدة، ومخاطر انضمام دول أخرى إلى دائرة التسلح النووي؛ والاستنتاج في هذه المرحلة هو أن السياسات النووية الحالية ترضي إسرائيل كثيراً، ومن المفضل الاستمرار فيها، ولكن من المحتمل أن تستجد ظروف تلزم إسرائيل التخلي عنها.

الخاتمة

كُشفت، خلال السنوات الأخيرة، تفصيلات كثيرة عن المواقع والنشاطات النووية الإيرانية، وما تم كشفه لا يترك مجالاً للشك في أن إيران تسعى لتطوير سلاح نووي، وأن أمامها بضع سنوات للحصول عليه؛ فوفقاً للتقديرات المقبولة في إسرائيل، فإن أمام إيران ما بين ثلاث سنوات وأربع؛ للحصول على سلاح نووي، أما وفقاً لتقديرات الولايات المتحدة فأمام إيران ما بين خمس سنوات وثمانٍ من أجل ذلك. وفي الوقت نفسه، فإن ما تم كشفه يثير علامات استفهام مهمة، سواء في شأن قدرتها أو نياتها وسياستها المستقبلية في المسار النووي. والتساؤل الأساسي في مجال القدرة، هو: هل تقيم إيران مواقع نووية سرية، لمّا يتم اكتشافها بعد، تدير فيها نشاطاتها النووية الأساسية؟ إن الرد الإيجابي على هذا التساؤل سيؤثر في الجدول الزمني الذي من خلاله يمكن توقع ظهور سلاح نووي في حوزة إيران، والتقدير في شأنه غير قاطع بما يكفي، وكذلك هو الشأن في فحص الاستعدادات للخيار العسكري، ضد المواقع النووية في إيران ودراستها.

إن تقدير السياسات النووية الإيرانية المستقبلية أكثر تعقيداً؛ بسبب عدم وجود قاعدة حقيقية لتقدير أي استراتيجية ستتخذها إيران عندما تمتلك سلاحاً نووياً. وغياب قاعدة كهذه، نابع من أن إيران تنفي دوماً أي نية لحيازة سلاح نووي؛ ولذلك أيضاً، لا تكشف عن أي تفصيلات بخصوص نياتها حينما يكون في حوزتها سلاح كهذا. وفي غياب معلومات كافية، لم يتبق إلا محاولة تقدير التصرفات النووية الإيرانية على أساس معرفة تصرفاتها حتى الآن، ومحاولة فهم منظومة "اعتباراتها" الموضوعية، على أساس افتراضات منطقية. وبطبيعة الأمر، فإن أي تقدير معرض للخطأ والنقص، وفي الحالة الإيرانية، ليس – بالأحرى – بسبب النقص في قاعدة المعطيات فحسب، بل بسبب أنه يصعب فهم نهج القيادة الراديكالية الحالية في طهران أيضاً، وخاصة أنه يصعب تقدير إلى أي مدى ستتأثر السياسات النووية للنظام الإيراني تجاه إسرائيل، بالدوافع الدينية/ الأيديولوجية، لا باعتبارات المخاطر والثمن.

هذه الصعوبات والتساؤلات الجوهرية تطرح احتمال إمكانية وجود توجهات ومفاجآت، تتعلق بالتصرفات النووية الإيرانية؛ فتقدير الفترة الزمنية المتفق عليها في

إسرائيل؛ على سبيل المثال لإنتاج إيران أول قنبلة نووية، يتراوح ما بين ثلاث سنوات وأربع، وقد تم تقديرها على أساس وضع نشاطات إيران النووية المعروفة. ولكن إذا كانت إيران تمتلك نشاطات نووية سرية، فإن الفترة الزمنية قد تقصر، وهذا التقصير في الفترة الزمنية سيؤثر في الجهود الرامية إلى إحباط نشاطات إيران النووية؛ والمثال الأكثر خطورة هو أن تحليلاً منطقياً لمنظومة اعتبارات إيران يقود إلى استنتاج أنها تسعى للسلاح النووي للأغراض الدفاعية/ الردعية، وأن مخاطر استخدام هذا السلاح بهدف ضرب دول أخرى، من بينها إسرائيل، غير عالية، ولكن هذا الاستنتاج يفرض إعادة دراسة متواصلة وأكثر حذراً؛ من أجل تقليص مخاطر المفاجأة بهجوم نووي؛ وخاصة بسبب أن نتائج مثل هذا الهجوم ستكون خطيرة ولا مثيل لها.

هل مازال ممكناً وقف سير إيران في طريق الحصول على سلاح نووي؟ عملياً مازال وقفها ممكناً، ولكن مازالت الظروف لذلك لما تُهيَّأ بعد، ونجاحها غير مؤكد، وهناك أمل في كبح إيران بالعقوبات الاقتصادية والسياسية، ولكن شرط ذلك الحصول على إجماع دولي لفرض عقوبات مؤلمة ومتواصلة على إيران، إلا أن تحقيق إجماع كهذا أمر صعب. ولكن حتى لو تم تحقيق إجماع لفرض عقوبات مؤثرة، فإننا سنجد أن العقوبات كما يبدو، لن توقف إيران، إذا أبدت إصراراً على استكمال البرنامج النووي، في ظل الاستعداد لدفع ثمن باهظ من أجل ذلك. ويمكن على العكس، محاولة وقف إيران بشنِّ هجوم عسكري أمريكي أو إسرائيلي، على مواقع إيران النووية. إن هجوماً كهذا عملية معقدة وصعبة، وينطوي على مخاطر، وللولايات المتحدة مزية ملحوظة على إسرائيل، حين تنفيذ عملية كهذه؛ فالولايات المتحدة تملك الإمكانات التكنولوجية والقدرات التي تجعلها تتغلب على عائق البُعد عن الأهداف الإيرانية، وتحقيق نتائج الهجوم. وقد يؤدي نجاح العملية العسكرية إلى تأجيل استكمال البرنامج النووي الإيراني فترة زمنية ملحوظة، إلا أنها لا تعمل بالضرورة على وقفه مطلقاً، إلا إذا كررت الولايات المتحدة هجومها مرة تلو الأخرى على منشآت إيران النووية طوال الوقت، حتى تصاب إيران باليأس من الحصول على سلاح نووي؛ فإذا لم يتم تنفيذ سيناريو كهذا، فإن المحصلة هي أن إيران إذا كانت تمتلك إصراراً كافياً لمواصلة طريقها، على الرغم من الثمن الذي ستدفعه، وعلى الرّغم من الجهود السياسية أو العسكرية لتعويقها فسيكون في حوزتها في نهاية المطاف سلاح نووي.

سيكون لإيران النووية انعكاس خطير على إسرائيل؛ فأول مرة سيكون لدولة عدوة قدرة إنزال ضربة قاصمة بإسرائيل، وهذه القدرة ترافقها نيات معلنة للنظام الإيراني لتصفية إسرائيل؛ وهذان العنصران معاً يشيران إلى مستوى تهديد خطير جديد سيُخلق لإسرائيل، واستناداً إلى افتراض أن إيران ستتصرف؛ بوصفها لاعباً عقلانياً، فستكون هناك عناصر مهمة، تنتقص خطورة التهديد النووي الإيراني، ومخاطر تنفيذه ضد إسرائيل؛ هي: الردع الإسرائيلي، والردع الأمريكي، وافتراض أن إيران تطور قدرة نووية؛ لتكون ورقة مساومة أخيرة؛ لردع خصومها – وعلى رأسهم الولايات المتحدة – ومنع أي خطر استراتيجي وفوري على أمنها؛ ولذلك لن تستخدم تلك القدرة لتحييد تهديد ثانوي مثل تهديد إسرائيل.

وحتى لو اتضح أن إيران لن تستخدم السلاح النووي الذي في حوزتها ضد إسرائيل ودول أخرى، فإن السلاح النووي الإيراني ستكون له انعكاسات أخرى، هي:

- احتمال أن تبدي إيران عدوانية أكثر في سياستها الأمنية وسياستها الخارجية، بما في ذلك تجاه إسرائيل، وهي تعمل على أن تكون وسيطاً للمعسكر الراديكالي الإسلامي، وتخلق دوافع لإجبار دول معتدلة على السير وفقاً لسياستها. وقد تنضم دول أخرى، وخاصة مصر والمملكة العربية السعودية، والعراق على المدى الطويل، إلى الدائرة النووية.

- كون امتلاك إيران أسلحة نووية يخلق بعداً خطيراً للشكوك لدى إسرائيل ودول أخرى، فيما يتعلق بنيات النظام الإيراني وسياساته في الموضوع النووي. وهذه الشكوك قد تقوى، إثر إجراءات إيران وتصريحاتها في هذا الصدد، وتخلق فترات من التوتر.

- احتمال أن يخلق امتلاك إيران سلاحاً نووياً، أجواء رعب في إسرائيل، قد تؤثر سلبياً، على الأقل في الفترة الأولى، في الهجرة إلى إسرائيل، وقد تؤثر كذلك في النزوح منها، وفي الاستثمارات الاقتصادية فيها.

ونخلص إلى أنه:

1. ينبغي للولايات المتحدة وإسرائيل ودول أخرى أن تلتزم عمل كل ما في وسعها؛ لوقف سير إيران في طريق امتلاك السلاح النووي؛ لأنه بعد أن يكون في حوزتها

سلاح كهذا يستحيل، من الناحية العسكرية عملياً، إعادة العجلة إلى الوراء وتفكيك هذا السلاح.

2. يجب أن يكون الإجراء العسكري ضمن طرائق العمل التي ستتم دراستها، سواء كانت خياراً عسكرياً، أو تكثيف الضغوط السياسية على إيران.

3. يجب على تلك الدول – في الوقت نفسه – الاستعداد لسيناريو تمتلك فيه إيران سلاحاً نووياً برغم جهود منعها، ولكن من دون التخلي عن تلك الجهود.

أما ما يجب على إسرائيل عمله في إطار الاستعداد لسيناريو كهذا، فهو الآتي:

- تقوية آلية الردع الإسرائيلية تجاه إيران؛ فإسرائيل تمتلك اليوم آلية ردع محددة تجاه إيران، فيما يتعلق بقدرة الأخيرة على استخدام القدرات غير التقليدية والإرهاب، وهذه الآلية قائمة على قدرتها الاستراتيجية وعلى علاقتها الوثيقة بالولايات المتحدة، إلا أن هذه الآلية قد تنهار جزئياً، إذا امتلكت إيران سلاحاً نووياً. وعلى أي حال، يجب على إسرائيل استغلال السنوات المتبقية؛ حتى تتمكن إيران – هذا إذا تمكنت – من الحصول على سلاح نووي؛ بهدف تقوية مكونات قدرتها على ردع إيران عن استخدام سلاح كهذا. ويمكن في هذا السبيل اتباع الخطوات الآتية: تعزيز مصداقية الردع تجاه النظام الإيراني، من طريق إقناعه أيضاً، بأنه إذا هوجمت إسرائيل بسلاح نووي فسيتبقى لها قدرة رد، وهذا الرد سيكبد إيران خسائر فادحة؛ وإقناع إيران أن هجوماً نووياً على إسرائيل قد يخفق في ضوء قدرة منظومة الدفاع المضادة للصواريخ.

- توطيد التعاون الاستراتيجي والولايات المتحدة تجاه إيران؛ حيث يجب على إسرائيل التطلع إلى أن توضح الإدارة الأمريكية لإيران أن أي هجوم نووي على إسرائيل أو على حلفائها الآخرين، ستنظر إليه بوصفه هجوماً على الولايات المتحدة نفسها، وستضطر إلى التحرك من دون تحفظ، وبكامل قوتها الاستراتيجية ضد إيران، وستضطر إسرائيل إلى إعادة دراسة إمكانية تكثيف آلية ردعها بإبرام اتفاق دفاعي مع الولايات المتحدة و/ أو الانضمام إلى حلف الناتو في توقيت مناسب.

- اتخاذ خطوات بالتعاون مع الولايات المتحدة ودول أخرى؛ لتقليص المخاطر الأخرى، عدا التهديد بهجوم نووي، قد تنجم عن وجود سلاح نووي في حوزة إيران.

- إعادة دراسة سياسات التعتيم النووي؛ فإسرائيل تفضل الاستمرار في انتهاج سياسة التعتيم، ولكن من المحتمل تشكل ظروف قد تُجبرها على التخلي عنها؛ من بينها: التصرفات الإيرانية، والحاجة إلى تقوية الردع تجاهها، وتوضيح الخطوط الحمر من طرف إسرائيل، أو خلق قنوات اتصال بإيران في الموضوع النووي.

- إبداء رأيها في احتمال مطالبتها بالموافقة على فكرة شرق أوسط خالٍ من الأسلحة النووية؛ سبيلاً لمنع إيران من الحصول على سلاح نووي، أو لتفكيكه بعد أن يكون في حوزتها.

- دراسة إمكانية التوصل إلى تسوية سلمية مع النظام السوري في توقيت مناسب، على أمل أن يقود هذا إلى تقليص علاقاته الوثيقة بإيران، ووقف تأييده العسكري لحزب الله؛ فإذا كان ممكناً التوصل إلى سلام مع سوريا؛ فسيعقبه تطبيع للعلاقات بين إسرائيل وبين سائر الدول العربية، وسيؤثر هذا، أيضاً، في تقليص النهج الإيراني العدائي، وربما يطلق الحوار بين إيران وإسرائيل. وإذا لم يتم فتح حوار كهذا، فسيصعب افتراض أنه في ظروف إقليمية كهذه ستجد إيران أنه من المناسب مهاجمة إسرائيل بضربة نووية.

فهل إسرائيل قادرة على التعايش وإيران النووية؟ الأمر ممكن، ولكن سيكون صعباً تقدير ذلك من البداية. والرد الإيجابي على هذا السؤال يقتضي تحقيق بضعة شروط، جزء منها غير موجود حالياً؛ لتقليص التهديد النووي الإيراني؛ مثل:

- جمع معلومات استخباراتية موثوق بها، تؤكد أن إيران لا تعتزم استخدام السلاح النووي ضد إسرائيل.

- إعطاء التزامات أمريكية واضحة؛ للرد بضربة نووية ضد إيران، إذا هاجمت إسرائيل بسلاح نووي.

- بلورة تقدير في إسرائيل - على أساس معلومات ودلائل - أن قدرتها الاستراتيجية تردع إيران حقاً عن استخدام السلاح النووي.

- خلق قنوات حوار واتصال، ولو بطرائق غير مباشرة، بين إسرائيل وإيران، تمكن من إيجاد قواعد للعب، ووسائل لبناء الثقة في البيئة النووية، تساعد على منع تدهور نحو مواجهة نووية.

- إدخال شخصيات أكثر اعتدالاً إلى دائرة صنع القرار في إيران.

إن وجود سلاح نووي في حوزة إيران أخيراً، يفرض على إسرائيل محاولة بناء توازن ردع مستقر أمام إيران، يمنع تدهوراً غير متعمد نحو مواجهة نووية، والمشكلة هي أنه ليس بين إيران وإسرائيل منظومة قواعد متفق عليها للتعامل في البيئة النووية، فلا يوجد اتصالات، ولا حوار، ولا فهم كافٍ لمنظومة الاعتبارات واتخاذ القرارات لدى الجانب الآخر. وهذه الشكوك قد تزيد مخاطر حصول تفكير خاطئ، أو أي تدهور غير مقصود. وبافتراض أنه سيكون لإيران اهتمام بمنع الفهم الخاطئ الذي قد يقود إلى تصعيد لدى الولايات المتحدة وإسرائيل، والإضرار بها، فإن احتمال بناء قنوات اتصال كهذه بواسطة حكومات أوربية، قد يكون معقولاً.

الهوامش

1. انظر على سبيل المثال تصريحات رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلي اللـواء عـاموس يـدلين، **معاريف**، 2006/4/12.

2. انظر:

U.S. House of Representatives, Permanent Select on Intelligence, Recognizing Iran as a Strategic Threat: An Intelligence for the United States, August 23, 2006, 10.

3. حزمة المقترحات قبل نشرها رسمياً، ولكن محتوياتها تم تسريبها لوسائل الإعلام، انظر على سبيل المثـال: «مضمون اقتراح المجتمـع الـدولي (5+1) لإيـران في شـأن الموضـوع النـووي»، 15/ 6/ 2006، مركـز MEMRI (www.memri.org.il).

4. للاطلاع على تحليل لانعكاسات فرض عقوبات اقتصادية على إيران، انظر:

Anthony Cordesman and Khalid R. Al-Rodhan, "Iranian Nuclear Weapons? Options for Sanctions and Military Strikes," Center for Strategic and International Studies, Washington DC, August 30, 2006, 13–30; George Perkovich and Silvia Manzanero, "Iran Gets the Bomb –Then What?" in: Henri Sokolski and Patrick Clawson (eds), *Getting Ready for a Nuclear-Ready Iran* (Carlisle, Pennsylvania: Strategic Studies Institute of the U.S. Army War College, October 2005).

5. للاطلاع على تفصيلات في شأن القدرات العملية المتعلقة بالهجوم، انظر:

Shlomo Brom, "Is the Begin Doctrine Still a Viable Option for Israel?" in: Sokolski and Clawson (eds), op. cit., 148–149.

6. المرجع السابق.

قواعد النشر

أولاً: القواعد العامة

1. تقبل للنشر في هذه السلسلة البحوث المترجمة من اللغات الأجنبية المختلفة، وكذلك الدراسات التي يكتبها سياسيون وكتاب عالميون.

2. يُشترط أن يكون البحث المترجم أو الدراسة في موضوع يدخل ضمن اهتمامات المركز.

3. يشترط ألا يكون قد سبق نشر الدراسة أو نشر ترجمتها في جهات أخرى.

4. تصبح الدراسات والبحوث المنشورة في هذه السلسلة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للمترجم أو المؤلف إعادة نشرها في مكان آخر.

5. يتولى المركز إجراءات الحصول على موافقة الناشرين الأصليين للبحوث المترجمة.

ثانياً: إجراءات النشر

1. تقدم الدراسة أو الترجمة مطبوعة من نسخة واحدة.

2. ترفق مع الترجمة صورة من المقالة باللغة المترجم عنها، وبيانات عن المصدر الذي أخذت منه.

3. يرسل مع البحث أو الترجمة بيان موجز بالسيرة العلمية للمترجم أو للباحث.

4. تقوم هيئة التحرير بمراجعة البحث أو الترجمة للتأكد من مستواهما، من خلال مراجعين من ذوي الاختصاص.

5. يخطر الباحث أو المترجم بنتيجة المراجعة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تسلم البحث.

6. تتولى هيئة التحرير المراجعة اللغوية وتعديل المصطلحات بما لا يخل بمضمون البحث أو الترجمة.

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

العنوان	المؤلف
1. نحو شرق أوسط جديد، إعادة النظر في المسألة النووية	أفنر كوهين
2. السيطرة على الفضاء في حرب الخليج الثانية وما بعدها	ستيفن لمباكيس
3. النزاع في طاجكستان، التفاعل بين التمزق الداخلي والمؤثرات الخارجية (1991 - 1994)	جوليان ثوني
4. حرب الخليج الثانية، التكاليف والمساهمات المالية للحلفاء	ستيفن داجت جاري جي. باجليانو
5. رأس المال الاجتماعي والاقتصاد العالمي	فرانسيس فوكوياما
6. القدرات العسكرية الإيرانية	أنتوني كوردزمان
7. برامج الخصخصة في العالم العربي	هارفي فيجنباوم وجفري هينج وبول ستيفنز
8. الجزائر بين الطريق المسدود والحل الأمثل	هيو روبرتس
9. المشاكل القومية والعرقية في باكستان	أبها دكسيت
10. المناخ الأمني في شرق آسيا	سنجانا جوشي
11. الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية	وي وي زانج
12. السياسة الدولية في شمال شرق آسيا... المثلث الاستراتيجي: الصين - اليابان - الولايات المتحدة الأمريكية	توماس ويلبورن
13. رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية	إعداد: إيرل تيلفورد
14. العراق في العقد المقبل: هل سيقوى على البقاء حتى عام 2002؟	جراهام فولر
15. السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة	دانيال وارنر
16. التنمية الصناعية المستديمة	ديفيد والاس
17. التحولات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التحديات والاحتمالات أمام أوربا وشركائها	فيرنر فاينفلد ويوزيف يانج وسفن بيرنيد
18. جدلية الصراعات العرقية ومشاريع النفط في القوقاز	فيكن تشيتريان
19. العلاقات الدفاعية والأمنية بين إنجلترا وألمانيا «نظرة تقويمية»	إدوارد فوستر وبيتر شميت

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

الرقم	العنوان	المؤلف
20.	اقتصادات الخليج: استراتيجيات النمو في القرن الحادي والعشرين	تحرير: جوليا ديفلين
21.	القيم الإسلامية والقيم الغربية	علي الأمين المزروعي
22.	الشراكة الأوربية - المتوسطية: إطار برشلونة	آر. كيه. رامازاني
23.	رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية (2)	إعداد: إيرل تيلفورد
24.	النظرة الآسيوية نحو دول الخليج العربية	كيه. إس. بلاكريشنان جوليوس سيزار بارينياس جاسجيت سنج فيلوثفار كاناجا راجان
25.	سياسة أوربا الخارجية غير المشتركة	فيليب جوردون
26.	سياسة الردع والصراعات الإقليمية المطامح والمغالطات والخيارات الثابتة	كولن جراي
27.	الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية	مالك مفتي
28.	العولمة الناقصة: التفكك الإقليمي والليبرالية السلطوية في الشرق الأوسط	يزيد صايغ
29.	العلاقات التركية - الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية	م. هاكان يافوز
30.	الثورة في الشؤون الاستراتيجية	لورنس فريدمان
31.	الهيمنة السريعة: ثورة حقيقية في الشؤون العسكرية التقنيات والأنظمة المستخدمة لتحقيق عنصري الصدمة والترويع	هارلان أولمان وجيمس بي. ويد
32.	التيارات السياسية في إيران 1981 - 1997	تأليف: سعيد برزين ترجمة: علاء الرضائي
33.	اتفاقيات المياه في أوسلو 2: تفادي كارثة وشيكة	ألوين روير
34.	السياسة الاقتصادية والمؤسسات والنمو الاقتصادي في عصر العولمة	تيرنس كاسي

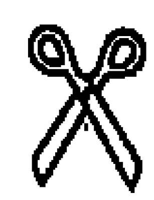
صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

.35	دولة الإمارات العربية المتحدة الوطنية والهوية العربية - الإسلامية	سالي فندلو
.36	استقرار عالم القطب الواحد	وليم وولفورث
.37	النظام العسكري والسياسي في باكستان	تأليف: إيزابيل كوردونير ترجمة: عبدالله جمعة الحاج
.38	إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية	شيرين هنتر
.39	برنامج التسلح النووي الباكستاني نقاط التحول والخيارات النووية	سمينة أحمد
.40	تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفا	ترجمة: الطاهر بوساحية
.41	الاحتواء المزدوج وما وراءه: تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي	عمرو ثابت
.42	الصراع الوطني الممتد والتغير في الخصوبة: الفلسطينيون والإسرائيليون في القرن العشرين	فيليب فرج
.43	مفاوضات السلام وديناميات الصراع العربي - الإسرائيلي	عمرو جمال الدين ثابت
.44	نفط الخليج العربي: الإنتاج والأسعار حتى عام 2020	ديرموت جيتلي
.45	انهيار العملية السلمية الفلسطينية - الإسرائيلية: أين الخلل؟	جيروم سليتر
.46	ثورة المعلومات والأمن القومي	تحرير: توماس كوبلاند
.47	القانون الدولي والحرب ضد الإرهاب	كريستوفر جرينوود
.48	إيران والعراق	تشاس فريمان (الابن) وآخرون
.49	إصلاح أنظمة حقوق الملكية الفكرية في الدول النامية: الانعكاسات والسياسات	طارق علمي ومايا كنعان
.50	الأسطورة الخضراء: النمو الاقتصادي وجودة البيئة	ماريان رادتسكي

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

الرقم	العنوان	المؤلف
.51	التصورات العربية لتركيا وانحيازها إلى إسرائيل بين مظالم الأمس ومخاوف اليوم	أوفرا بنجيو وجنسر أوزكان
.52	مستقبل الأيدز: الحصيلة المروعة في روسيا والصين والهند	نيكولاس إيبراشتات
.53	الدور المتغير للمعلومات في الحرب	تحرير: زلمي خليل زاد وجون وايت
.54	مسؤولية الحماية وأزمة العمل الإنساني	جاريث إيفانز ومحمد سحنون وديفيد ريف
.55	الليبرالية وتقويض سيادة الإسلام	عمرو ثابت
.56	الوفاق الهندي - الإسرائيلي	أفرايم إنبار
.57	الفضائيات العربية والسياسة في الشرق الأوسط	محمد زياني
.58	دور تصدير المياه في السياسة الإيرانية الخارجية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية	كامران تارمي
.59	الحساسيات إزاء الحرب والإصابات في العراق	كريستوفر جيلبي وآخرون
.60	الفوز مع الحلفاء: القيمة الاستراتيجية للنموذج الأفغاني	ريتشارد أندريس وآخرون
.61	الخروج من العراق: استراتيجيات متنافسة	توماس ماتير
.62	آراء من داخل الشبكة: تأثير المواقع الإلكترونية في الاهتمامات السياسية للشبان	آرثر لوبيا و تاشا فيلبوت
.63	دبلوماسية الصين النفطية في أفريقيا	أيان تايلر
.64	التدخل العسكري والأسلحة النووية: حول المبدأ الأمريكي الجديد بشأن استخدام السلاح النووي	هارالد مولر وشتيفاني زونيوس، ترجمة: عدنان عباس علي
.65	العقوبات في السياسة الدولية نظرة على نتائج السياسات والأبحاث	بيتر رودولف
.66	اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية	جون ميرشايمر وستيفن والت

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»



قسيمة اشتراك في سلسلة

«دراسـات عالميـة»

الاســم : ....

المؤسسة : ....

العنـوان : ....

ص. ب : .... المـدينــة : ....

الرمز البريدي : ....

الـدولـة : ....

هــاتـف : .... فـاكــس : ....

البريد الإلكتروني : ....

بدء الاشتراك: (من العدد : .... إلى العــدد : ....)

رسوم الاشتراك*

للأفـراد:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	440 درهماً	120 دولاراً أمريكياً

- ☐ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ☐ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ☐ في حالة الحوالة المصرفية، يرجى تحويـل قيمة الاشتراك إلى حساب مركز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الاستراتيجيـة رقم 1950050565 ـ بنك أبوظبي الوطني ـ فرع الخالدية. ص. ب: 46175 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ☐ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa وMaster Card.

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445(9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567 - أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541 -2- 971 - فاكس: 4044542 -2- 971

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

ISSN 1682 - 1211

ISBN 978-9948-00-941-2



